جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الجُهْدُ النحويُّ عند علي بن إبراهيم الحلبيّ (ت ١٠٤٤ هـ) في كتابه (فرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة)

رسالةٌ قُدِّمت إلى مجلسِ كلِّيةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيَّةِ في جامعةِ بابلَ، وهي جزءٌ من مُتطلَّباتِ نَيلِ درجةِ الماجستير في التربية/ اللُّغةِ العربيَّةِ/ اللُّغة

من قِبل الباحث:

روكان عبد الرحمن كريم

بإشرافِ

أ. د. هاشم جعفر حسين

١٤٤٤ هـ ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي
الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ
فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

صَدَقَ اللهُ العظيمُ

(سورة التوبة: ٧٩)

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(الجُهْدُ النحويُّ عند علي بن إبراهيم الحلبيّ (ت ١٠٤٤ هـ) في كتابه (فرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة)) التي قدَّمها الطالب (روكان عبد الرحمن كريم) قد جرى بإشرافي في جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللّغة العربية، وهي جزءٌ من متطلّبات نيل شهادة الماجستير في اللُّغة العربية/ اللُّغة.

المشرف

أ. د هاشم جعفر حسين

/ / ٢٠٢٣ م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشِّح هذه الرسالة للمناقشة.

رئيس قسم اللغة العربية

أ. م. د حمزة خضير القريشي

/ / ٢٠٢٣ م

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة، نشهد أنَّنا قد اطَّلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ(الجهد النحوي عند علي بن إبراهيم الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ) في كتابه (فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية))، وناقشنا مُعِدَّها الطالب (روكان عبد الرحمن كريم) في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنَّها جديرة بالإجازة لنيل شهادة الماجستير في التربية/ اللُّغةِ العربيَّةِ/ اللُّغة، بتقدير ( ).

الإمضاء: **الإمضاء**

الاسم: **الاسم:**

التاريخ: / / ٢٠٢٣ م **التاريخ: / / ٢٠٢٣ م**

الإمضاء: **الإمضاء**

الاسم: **الاسم:**

التاريخ: / / ٢٠٢٣ م **التاريخ: / / ٢٠٢٣ م**

تصديق مجلس الكلية

صدَّق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء:

الاسم: أ.د علي عبد الفتاح

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: / / ٢٠٢٣ م

الإهداء

إلى المصطفى نبيِّ الرحمة ﴿صلَّى الله عليه وآله وسلَّم﴾

إلى أمير المؤمنين ﴿عليه السلام﴾

وإلى كلَّ طالبي العلم، أهدي جهدي المتواضع هذا.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ – هـ
التمهيد: علي بن إبراهيم الحلبي سيرته وآثاره	١ – ٨
اسمه ونسبه	٢
مولده ونشأته	٢ – ٣
شيوخه	٣ – ٤
مكانته العلمية	٥
مؤلفاته	٥ – ٧
تلاميذه	٧
وفاته	٨
الفصل الأول: كتاب (فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية)	٩ – ٣٤
المبحث الأول: التعريف بالكتاب	١٠ – ١٧
المبحث الثاني: منهج الحلبي في تأليف كتابه	١٨ – ٢٧
المبحث الثالث: موارده في التأليف	٢٨ – ٣٤
الفصل الثاني: أصول النحو عند علي الحلبي	٣٥ – ٧١
اولاً: السماع	٣٩ – ٦١
ثانياً: القياس	٦١ – ٧٠
ثالثاً: الإجماع	٧٠ – ٧١
الفصل الثالث: شخصية علي الحلبي العلمية	٧٢ – ١٠٤
المبحث الأول: اجتهاده	٧٣ – ٨٤
المبحث الثاني: موقفه من الخلاف النحوي	٨٥ – ٩٩
المبحث الثالث: مآخذ الباحث	١٠٠ – ١٠٤
الخاتمة	١٠٥ – ١٠٨
المصادر والمراجع	١٠٩– ١٢٨

المقدِّمة

المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على محمَّدٍ أشرفِ الخَلْقِ، وخاتِمِ الأنبياءِ، وآله الأتقياء.

أمّا بعدُ: فقد حظيَ النحوُ بعنايةٍ بالغةٍ عند العلماءِ، أجيالاً بعد أجيالٍ، ومن مظاهرِ تلك العنايةِ كثرةُ التأليفات النحويَّةِ في كلِّ زمنٍ، وتنوُّعُ طرائقِ التأليفِ عند النحويين، ومن ذلك ما نجدُه عند المتأخِّرين منهم بأنْ يضعَ النحويُّ متناً في قواعدِ النحوِ، لتدريبِ الدارسين عليه، ثُمَّ يرى بعد مراجعةِ مادَّتِهِ واختبارِ أذهانِ الطلابِ فيه وسؤالِهم إيّاه تيسيره، أنَّه يحتاجُ إلى توضيحٍ وتقريبٍ، فيعمدُ إلى شرحِ ما كَتَبَ، وتفصيلِ ما دوَّنَ، ثُمَّ تتقادمُ الأزمانُ، وتتلاحقُ أجيالُ الدارسين، وتتباعدُ الشُّقَّةُ بين إدراكاتهم، ويرى نحويٌّ آخرُ أنْ يستدركَ على المتنِ والشرحِ مؤلَّفاً آخرَ، فيه زيادةٌ لِمُستَزِيدٍ، وفقاهةٌ لِمُريدٍ، وتقريبٌ للعباراتِ، وتفصيلٌ للمسائلِ المدروسةِ.

وهذه الحالُ قد انطبقت على متنِ (المقدِّمة الأزهريَّة) للشيخِ خالدٍ الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، وهو مَتنٌ مختصرٌ، قدَّمَ فيه الشيخُ للدارسين مقدِّماتٍ مختصرةً في النحوِ، ثُمَّ شرَحَه وبيَّنَ تفاصيلَ مسائلِه، فنال الشرحُ عنايةَ العلماءِ بعده، وحظيَ عندهم بمكانةٍ مميَّزةٍ، فشرحَه أكابرُ علماءِ عصرِه، ومَن جاءَ بعدهم، ومن تلك الشروحِ، شرحُ عليِّ بن إبراهيم الحلبي المسمَّى بـ(فرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة).

وقد اقترحَ عليَّ أستاذي المُشرِفُ (أ.د هاشم جعفر) أنْ أدرسَ الجهدَ النحويَّ لعليٍّ الحلبيِّ في هذا الشرحِ، لعدَّةِ أسبابٍ منها: أنَّه من أقدمِ الشروحِ المؤلَّفةِ على كتابِ (شرح المقدِّمة الأزهريَّة)، وأوسعِها مادَّةً، وقد بذلَ فيه الحلبيّ جهداً مميَّزاً في تحليلِ المادَّةِ، ونقدِها، فكانت محاولةُ الباحثِ تسليطَ الضوءِ على الجهدِ النحوي في

الكتاب الذي يمثِّلُ حلقةً من حلقاتِ الدرسِ النحوي في القرنين العاشرِ والحادي عشر للهجرة.

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذا الكتاب طُبِع بتحقيقِ الدكتور فخر الدين قباوة عام ٢٠٠٧ م، وحُقِّقَ أيضاً تامَّاً في دراسة أكاديميَّة في جامعة الأزهر للباحث رفعت السنوسي عبد المحسن عام (١٤١٩ هـ)، وهي أطروحة دكتوراه وُسِمَت بـ(فرائد العقود العلوية في حلِّ ألفاظ شرح الأزهريَّة لنور الدين علي بن إبراهيم الحلبي(ت سنة ١٠٤٤ هـ) – دراسة وتحقيق –).

وحُقِّقَ على أجزاءٍ في ثلاثِ دراساتٍ أكاديميَّة في الجامعة الإسلاميَّة في السعوديَّة هي:

١. فرائد العقود العلوية في حلِّ ألفاظ شرح الأزهريَّة لنور الدين علي بن إبراهيم الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ) من أوَّله حتى نهاية نيابة الياء عن الكسرة في الإعراب – دراسة وتحقيق – ، وهي رسالة ماجستير للباحث عبد الله بن منور الجميلي عام ١٤١٢ هـ.
٢. فرائد العقود العلوية في حلِّ ألفاظ الأزهريَّة لنور الدين الحلبي (من أوَّل باب الأفعال إلى نهاية باب المرفوعات) – دراسة وتحقيق – وهي رسالة ماجستير للباحث هشام بن محمد فاضل عام ١٤١٢ هـ.
٣. فرائد العقود العلوية في حلِّ ألفاظ الأزهريَّة لنور الدين الحلبي (من أوَّل باب المنصوبات إلى نهاية الكتاب) – دراسة وتحقيق – وهي رسالة ماجستير للباحث عبد الرؤوف بن ربيع بن هادي عام ١٤١٢ هـ.

ولم أستطِع الوصولَ إلى أيٍّ منها برغم المحاولات الكثيرة، وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الاسمَ الأصليَّ للكتابِ هو (فرائد العقود العلوية في حلِّ ألفاظ شرح الأزهريَّة)

– كما ثُبِّتَ في الدراسات الأربع المذكورة – ، ولكنِّي التزمتُ في العنوانِ، وفي متنِ البحثِ وهوامشِه بتسميةِ الكتابِ المطبوعِ بتحقيقِ الدكتور فخر الدين قباوة؛ لأنَّ دراستي اعتمدت على تحقيقه.

وقد اعتمدتُ على تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة؛ لأنَّه أقدم تحقيق لكتاب علي الحلبي، وأنَّه حقَّق الكتاب كاملاً، فضلاً على أنَّ الدكتور فخر الدين قباوة من أبرع المحققين.

واقتضتِ المادَّةُ المدروسة أن أُقسِّمَها إلى ثلاثةِ فصولٍ، مسبوقةٍ بتمهيدٍ خصَّصتَه لدراسةِ سيرةِ عليٍّ الحلبي، وشمل: (اسمه، ونسبه، ومولده ونشأته، وشيوخه، ومكانته العلميّة، ومؤلَّفاته، وتلاميذه، ووفاته)، ومتلوَّةٍ بخاتمةٍ ضمَّت أبرزَ النتائجِ التي وصلَ إليها الباحثُ.

واشتملَ الفصلُ الأوَّلُ على دراسةِ كتابِ (فرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة)، وضمَّ ثلاثةَ مباحثَ، أوَّلُها: التعريفُ بالكتابِ، وثانيها: طريقةُ تأليفِه، وثالثُها: مواردُ تأليفِه.

أمَّا الفصلُ الثاني فدرسَ أصولَ النحوِ عندَ عليٍّ الحلبي، وهي ثلاثةٌ: أوَّلُها: السماعُ، وثانيها: القياسُ، وثالثُها: الإجماعُ.

أمَّا الفصلُ الثالثُ فبيَّنَ الشخصيَّةَ العلميَّةَ لعليٍّ الحلبي، وضمَّ ثلاثةَ مباحثَ، أوَّلُها: اجتهادُه، وثانيها: موقفُه من الخلافِ النحوي، وثالثُها: مآخذُ الباحثِ على عليٍّ الحلبي.

وكانت طريقتي في عرضِ المادَّةِ المدروسةِ قائمةً على الاستقراءِ من مصادرَ نحويَّةٍ كثيرةٍ، أهمِّها: كتابُ سيبويه، والخصائصُ لابنِ جني، والإنصافُ في مسائلِ

الخلافِ لأبي البركاتِ الأنباري، وشرحُ المفصَّلِ لابن يعيش، ثُمَّ وصْفِ هذه المادَّةِ وبيان آراءِ النحويين، وأقوالِهم، واختلافِهم في المسائلِ، ثُمَّ تحليلِ أدلَّةِ كلٍّ منهم، ومناقشتها ما أمكن ذلك.

والشكرُ موصولٌ والامتنانُ موفورٌ للأستاذِ الدكتور هاشم جعفر المُشرِفِ على الرسالةِ، لجهدِه العلمي المميَّز في الإشرافِ على هذا العملِ، ومتابعتِه العملَ في مراحلِه كلِّها، وتصحيحِ أخطائه بعد الطباعةِ.

والشكرُ الجزيلُ لأساتيذي في قسمِ اللغةِ العربيَّةِ، الذين نهلتُ من علمِهم الكبيرِ في الدراسةِ الأوَّليَّةِ والدراسات العليا، فجزاهم الله عني خيرَ الجزاءِ.

ولا أنسى فضلَ السيدِ رئيسِ قسمِ اللغة العربيَّة الأستاذ الدكتور حمزة خضير، وعمادةِ الكليَّةِ في تسهيلِ مَهمَّتي في الإجراءاتِ الإداريَّةِ المتعلِّقةِ بالرسالةِ، وفّقهم الله وسدَّد خُطاهم.

وأقولُ أخيراً: لا أدَّعي الكمالَ لهذا البحثِ، فهو يبقى جهداً بشريَّاً يصيبه كثيرٌ من النقصِ والتقصيرِ، ولم يتبقَّ إلَّا أن أتلقَّى رَحِبَ الصدرِ ما يزيده أساتيذي أعضاءُ لجنةِ المناقشةِ المحترمون لإكمالِ نقصِه وتقويمِ زلَلِه، وأسألُ اللهَ العونَ والتوفيقَ.

التمهيد

علي الحلبي سيرته وآثاره

التمهيد

علي الحلبي سيرته وآثاره

اسمه ونسبه

علي بن إبراهيم بن أحمد بن علي بن عمر الحلبي القاهري الشافعي[١]، ولم تذكر كتب التراجم القبيلة التي يرجع نسبه إليها، وحتى هو لم يذكر ذلك، فقد ذكر اسمه في مقدِّمة شرحه (فرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة) باختصار فقال: ((أمَّا بعدُ فيقولُ الفقيرُ عليُّ بن إبراهيمَ الحلبيُّ الشافعيُّ))[٢].

واتفقت على ذلك كتب التراجم، وقد لُقِّب بعِدَّة ألقاب، منها: أبو الفرج، وشيخ الإسلام، ونور الدّين[٣].

مولده ونشأته:

هو حلبي الأصل مصري المولد، وُلِد في القاهرة سنة (٩٧٥ هـ)[٤]، وقد ترجم لعلي الحلبي جملة من الأعلام، لكنَّهم لم يُفصِّلوا القول في نشأته، وفي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أثَّرت في شخصيته العلمية، فلا نعرف شيئاً كثيراً عن طفولته وصباه، إذ كانت ترجمة المصادر له مُختصرة جداً، مُقتصرة على ذكر اسمه، وسنة ولادته، ووفاته، والثناء عليه، وذكر مؤلَّفاته الكثيرة.

---

(١) ينظر: شذرات الذهب: ٨٠/١، وخلاصة الأثر: ١٢٢/٣.

(٢) فرائد العقود العلوية: ٣٣/١.

(٣) ينظر: شذرات الذهب: ٨٠/١، وخلاصة الأثر: ١٢٢/٣، وفهرس الفهارس: ٣٤٤/١، والأعلام: ٢٥١/٤، وهدية العارفين: ٧٥٥/١، ومعجم المؤلفين: ٣/٧.

(٤) ينظر: شذرات الذهب: ٨٠/١، وخلاصة الأثر: ١٢٢/٣، وفهرس الفهارس: ٣٤٤/١، والأعلام: ٢٥١/٤، ، وهدية العارفين: ٧٥٥/١، ومعجم المؤلفين: ٣/٧.

والثابت أنَّه نشأ نشأة دينية محافظة، يتَّضح ذلك من الاطلاع على مؤلَّفاته وعنواناتها التي اصطبغت بالصبغة الدينيَّة، فضلاً عن أنه صاحب (السيرة الحلبية)[١]، وأحد شيوخ المدرسة الصلاحية[٢].

شيوخه:

تتلمذ علي الحلبي على كثير من علماء عصره الكبار، وما يؤكِّد لنا كثرةَ شيوخه كثرةُ العلوم التي برع فيها وأتقنها، فقد برع في النحو والصرف والفقه وعلوم الحديث والتفسير والمنطق[٣]، وكان لهؤلاء الشيوخ الأثر الأبرز في بناء شخصيّته العلميّة، وتوجيه مساره المعرفي، وسأذكر أهمَّ مَن أخَذَ عنهم وما أخَذَ باختصار، مرتَّبين بحسب سني وَفَياتهم:

١. **ابن قاسم العبَّادي (ت ٩٩٤ هـ):** أحمد بن قاسم الشافعي العبادي المصري، كان بارعاً في علم العربية والتفسير والكلام والبلاغة، وله العديد من المؤلَّفات، منها: حاشية على ألفية ابن مالك، وحاشية على مغني اللبيب لابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، وحاشية على همع الهوامع للسيوطي (ت ٩١١ هـ) سمَّاها: (الآيات البيِّنات)، أخذ عنه علي الحلبي النحو، والصرف، والتفسير[٤].
٢. **محمد البكري (ت ٩٩٤ هـ):** محمد بن جلال الدين بن محمد بن عبد الرحمن البكري الشافعي المصري، ويُلقَّب بـ(القطب البكري) و (البكري الكبير)، وهو من

(١) هو كتاب ألَّفه علي الحلبي يتحدث فيه عن سيرة النبي محمد (صلّى الله عليه وآله وسلم)، وهو مطبوع باسم: (إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون) في دار الكتب العلمية، ١٤٢٧ هـ.

(٢) هي مدرسة أنشأها صلاح الدين الأيّوبي (ت ٥٨٩ هـ) في القدس سنة ٥٧٢ هـ، وكانت تختصُّ بتدريس الفقه الشافعي وعلوم الحديث، فضلاً عن علوم اللغة. ينظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٤، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٢٥٧/٢.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر: ١٢٢/٣ – ١٢٤.

(٤) ينظر: الكواكب السائرة: ١١١/٣، وكشف الظنون: ١٥٢/١، وشذرات الذهب: ٦٣٦/١٠.

علماء الصوفيَّة[١]، أخذ عنه علي الحلبي الفقه والتفسير، ووصفه في كتابه (السيرة الحلبية) بـ(أستاذنا الأعظم)[٢].

٣. **عبد الله الشِنْشَوْري (ت ٩٩٩ هـ)** جمال الدين عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي الشِنْشَوْري الشافعي الأزهري، و الشِنْشَوْري نسبة إلى (شِنْشَوْر) وهي بلدة في مصر، وهو مُحدِّث وفقيه، له شرح على (المجموع في علم الفرائض) سمَّاه (فتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب)، ومن مؤلَّفاته أيضاً (الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية فِي الفرائض)[٣]، أخذ عنه علي الحلبي الحديث، والفقه.

٤. **شمس الدين الرملي (ت ١٠٠٤ هـ)**: محمد بن أحمد بن حمزة الأنصاري المصري، الملقب بـ(الشافعي الصغير)، و (شمس الدين) ، وعدَّه بعض العلماء مُجدِّدَ القرن العاشر، وبالغوا بعدِّه أستاذَ الأساتيذ وأعلم علماء عصرِه، له العديد من المؤلَّفات، منها: (شرح منظومة ابن العِمَاد في العدد)، و (شؤح القود في النحو)، و (شرح الآجُرُّميَّة)، لازمه علي الحلبي سنوات عديدة، وأخذ عنه النحو، والصرف، والفقه[٤].

٥. **أبو بكر الشَّنَواني (ت ١٠١٩ هـ)**: أبو بكر بن إسماعيل الشنواني الوفائي المصري، عُرِف بالشنواني نسبة إلى المدينة المصرية التي وُلِد فيها (شَنَوان)، كان واسع الاطلاع على اللغة، حافظاً للمذاهب النحوية والشواهد، وله مؤلَّفات عديدة، منها: شرح على أوضح المسالك لابن هشام، وحاشية على شرح شذور الذهب لابن هشام، وأخرى على شرح الأزهرية لخالد الأزهري، وغيرها الكثير، وأخذ علي الحلبي عنه النحو[٥].

---

(١) ينظر: شرح الأربعين النووية للمناوي: ٣١، والأعلام: ٦٠/٧.

(٢) ينظر: السيرة الحلبية: ٢٣٨/١.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١٦٠٥/٢، وهدية العارفين: ٤٧٣/١.

(٤) ينظر: شرح الأربعين النووية للمناوي: ٣٢، وخلاصة الأثر: ٣٤٢/٣.

(٥) ينظر: سلم طبقات الفحول: ٨١/١، وخلاصة الأثر: ٨٠/١.

٦. **نور الدين الزِيادي (ت ١٠٢٤ هـ):** علي بن يحيى الزِيادي الشافعي المصري، فقيه ونحوي وُلِدَ في محلَّة (زِياد) المصرية، وعُرِفَ بـ(الزِيادي) نسبة إلى هذه المحلَّة، تلمذ على الشهاب أحمد بن حمزة الرملي (ت ٩٥٧ هـ)، وعميرة البرلسي (ت ٩٧٥ هـ)، أخذ عنه علي الحلبي النحو، والفقه[١].

مكانته العلمية

لم يذكر المترجمون الذين ترجموا لعلي الحلبي أيَّ شيء عن مكانته العلمية، فقد اقتصروا على ذكر اسمه وبعض مؤلَّفاته، إلَّا المُحِبِّي (ت ١١١١ هـ)، فقد قال فيه: هو ((الإمامُ الكبيرُ، أجلُّ أعلامِ المشايخِ، وعلَّامةُ الزمانِ، كانَ جَبَلاً مِن جِبالِ العِلمِ، وبحراً لا ساحلَ له، واسعَ الحلمِ، عَلَّامَةً، جليلَ المِقْدَارِ، جامعاً لأشتاتِ العُلى، صارفاً نقدَ عمرِه في بَثِّ العلمِ النافعِ ونشرِه، وحظِي فيهِ حُظوة لم يحظِها أحدٌ مِثلُه، فكان درسُه مَجمعَ الفُضَلَاءِ، ومحطَّ رِحالِ النُبلاءِ، وكان غَايَةً في التحقيقِ، حادَّ الفهمِ، قويَّ الفكرةِ، مُتحريّاً في الفَتَاوَى، جامعاً بين العلمِ والعملِ، صاحبَ جِدٍّ واجتهادٍ، عَمَّ نَفعُه الناسَ، فكانوا يأتونه لأخذِ العملِ عنه مِن البِلادِ، مُهاباً عِنْدَ خاصَّةِ الناسِ وعامَّتِهم، حَسَنَ الخُلُقِ والخَلْقِ، ذا دُعابةٍ لطيفةٍ في درسِه مَعَ جلالتِه، وكان الشيوخُ يثنون عليه بِمَا هو أَهلُه مِن الفضلِ التامِّ ومزيدِ الجلالةِ والاحترامِ))[٢]، وكثرة التلاميذ الذين تلمذوا عليه يؤيِّد ما قاله المحبِّي؛ فضلاً على كثرة مؤلَّفاته وتعدُّد المجالات التي ألَّف فيها، فهذا يدلُّ على أنَّه كان مُلِمَّاً بعلوم عصره.

مؤلَّفاته

كان علي الحلبي كثير التأليف، ولكن لم يصلنا من كتبه إلَّا كتابان:

(١) ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٦١٢، وخلاصة الأثر: ١٩٥/٣، والأعلام: ٣٢/٥.
(٢) خلاصة الأثر: ١٢٢/٣.

١. إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، المشهور بـ(السيرة الحلبية): نسبه إليه حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، وابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، والمُحِبِّي، والزركلي (ت ١٣٩٦ هـ)، وإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٩٩ هـ)، وعمر رضا كحالة (ت ١٩٨٧ م)[١]، وطُبع في دار الكتب العلميَّة سنة ١٤٢٧ هـ.

٢. فرائد العقود العلوية على شرح الأزهريَّة: نسبه إليه المُحِبِّي، وشمس الدين الغزِّي (ت ١١٦٧ هـ)، والزركلي، وإسماعيل باشا البغدادي، وعمر رضا كحالة[٢]، وطُبع بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة سنة ٢٠٠٧ م.

وهو موضوع الدراسة، وهو شرح على أهمِّ مؤلَّفات الشيخ خالد الأزهري وهو (شرح المقدِّمة الأزهريَّة)، وتتَّضِح أهميَّته من كثرة الشروح والحواشي التي وُضِعَتْ عليه، ومنها: شرح لمنصور بن أبي النصر الطبلاوي (ت ١٠١٤ هـ) سمّاه: (العقود الجوهرية، في حل ألفاظ الأزهرية)، وحاشية لأبي بكر الشنواني (ت ١٠١٩ هـ) سمّاها: (الدرر البهية على شرح الأزهرية)، وشرح لأحمد الشلبي (ت ١٠٢١ هـ) سمّاه (الفوائد السنية على شرح المقدمة الأزهرية)، وآخر لعلي الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ) سمّاه (فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية)، وحاشية للقليوبي (ت ١٠٦٩ هـ)، وأخرى لحسن بن محمد العطّار (ت ١٢٥٠ هـ)[٣].

أمَّا مؤلَّفاته الأُخَر التي لم تصل إلينا فقد بلغت اثنين وثلاثين مؤلَّفاً، ذكرها المحبِّي جميعاً[٤]، وسأذكر المؤلَّفات النحوية مرتبةً ألفبائيَّاً:

---

(١) ينظر: كشف الظنون: ١/١٨٠، وشذرات الذهب: ١/٨٠، وخلاصة الأثر: ٣/١٢٣، والأعلام: ٤/٢٥١ وهدية العارفين: ١/٧٥٥، ومعجم المؤلفين: ٧/٣.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ٣/١٢٣، وديوان الإسلام: ٢/١٧٣، والأعلام: ٤/٢٥٢، وهدية العارفين: ١/٧٥٦.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١٧٩، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة : ٢/١٣٣٧، ومعجم المؤلفين: ٣/٢٨٥، والموسوعة الفقهية: ٣٢/٣٦٩.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر: ٣/١٢٢ – ١٢٣.

١. التحفة السنية شرح الآجرومية لابن آجُرُّوم (ت ٧٢٣ هـ).
٢. حاشيةٌ على شرح التصريف للسعد التفتازاني (ت ٧٩١ هـ).
٣. خير الكلام على البسملة والحمدلة لشيخ الإسلام: وهو شرح على شرح البسملة لزكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ).
٤. زهر المزهر: وهو مختصر المزهر في اللغة وأنواعها للسيوطي.
٥. شرح على شرح القطر للفاكهي (ت ٩٧٢ هـ).
٦. مطالع البدور في الجمع بين القطر والشذور، والكتابان (قطر الندى وبلُّ الصدى، وشذور الذهب) لابن هشام.

تلاميذه

كان علي الحلبي واسع المعرفة، مُتبصِّراً في معظم علوم زمانه، فقد انصرف عن لهو الحياة واتجه إلى الدرس والتحصيل، وليس غريباً على مثلِه أن يكثر التلاميذ الجالسون في حلقته طلباً للعلم؛ وقد ذكرت المصادر الكثير من هؤلاء التلاميذ، وسأذكر منهم من تلمذ عليه في اللغة والنحو مرتَّبين بحسب وَفَياتهم:

١. **محمد الأحمدي (ت حوالي ١٠٥٠ هـ):** محمد بن أحمد الأحمدي الشافعي البصير، أخذ عن علي الحلبي النحو[١].
٢. **شمس الدّين البابلي (ت ١٠٧٠ هـ):** أبو عبد الله محمد بن علاء شمس الدّين البابلي الازهري الشافعي، أخذ عن علي الحلبي العربية، والحديث[٢].
٣. **محمد بن أحمد الأسطواني (ت ١٠٧٧ هـ):** محمد بن أحمد بن حسين بن سلمان الدمشقي المعروف بالأسطواني، أخذ عن علي الحلبي العربية[٣].

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ٣/٣٧٥ – ٣٨٥.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤/٣٩ – ٤٠.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٣٨٧ – ٣٨٨.

٤. **أحمد العجمي (ت ١٠٨٦ هـ):** أحمد بن محمد بن إبراهيم بن علي الشافعي المصري، المعروف بالعجمي، أخذ عن علي الحلبي العربية[١].

وفاته

اتفقت جميع المصادر التي ترجمت له على سنة وفاته، فقد توفاه الله في القاهرة في يوم السبت آخر أيام شعبان سنة ١٠٤٤ هـ[٢].

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ١/١٧٦.

(٢) ينظر: شذرات الذهب: ١/٨٠، وخلاصة الأثر: ٣/١٢٤، وفهرس الفهارس: ١/٣٤٤، والأعلام: ٤/٢٥١، وإيضاح المكنون: ٣/٣٥٠

الفصل الأول

كتاب (فرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة) للحلبي التعريف به، ومنهج تأليفه، وطرائق النقل فيه

الفصل الأول

كتاب (فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية) للحلبي التعريف به، ومنهج تأليفه، وطرائق النقل فيه

المبحث الأول: التعريف به

لمّا أراد خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) أن يُقدِّم لطلاب علم النحو متناً موجزاً، يلخِّص فيه مطالب هذا العلم مع استيعاب حاجة الدارسين منه، ألَّف مقدِّمته التي عُرِفتْ بـ(المُقدِّمة الأزهرية في علم العربية)، وكانت مادَّتها موجزة لغرض تقريب القواعد النحوية للمبتدئين والناشئين، وتقديمها لهم في قوالِب سهلة تُعِينُهم على حفظها واستظهارها، لذلك راعى في مُقدِّمته الإيجاز غير المُخلِّ.

ولكن وجد قِسْمٌ من دارسي المُقدِّمة الأزهرية أنَّ المادَّة العلمية التي فيها مُكثَّفة وعسيرة ودقيقة المطالب، وهذا يُعسِّر الفهم على المُقبِلين على هذا العلم، فطلبوا منه أن يشرح موادَّها، ففعلَ ذلك طلباً للثواب وترغيباً للطلاب، وذكر ذلك في بداية شرحه، فقال: ((قدْ سألَنِي من أعتقدُ صلاحَه، ولا تسعني مخالفَتُه، أن أشرحَ مُقدِّمتي في علمِ العربيَّةِ التي أمْليتُها لبعضِ الطلبةِ شرحاً لطيفاً، فأجبْتُه إلى ذلك بالنعيمِ، إنَّه على ما يشاءُ قديرٌ وبالإجابةِ جديرٌ))[1].

ولخَّص بشرحِه على مُقدِّمته ما انتثرَ عن الدرسِ النحويِّ في القرونِ التسعةِ التي سبقَتْه، وأملاه على تلاميذِه ليخفِّفَ عنهم عناءَ البحثِ في المطولاتِ والشروحِ والحواشيَ والتعليقاتِ.

وللعلمية الكبيرة التي يَمْلِكُهَا الشيخُ خالد الأزهري، ولأهمية ما جاء في شرحه

(١) شرح المقدمة الأزهرية: ٧٩ – ٨٠.

على مُقدِّمته، أقبل على هذا الشرح – وهو رسالة مُخْتَصَرة أيضاً – كثيرٌ من النحويين يشرحونه ويُعلِّقون عليه، ومن أهمِّ هذه الشروح شرح نور الدين عليٍّ بن إبراهيم الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ).

فقد كانَ عليٌّ الحلبي من المؤلِّفينَ البارزينَ في القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة، وله عشرات المُصنَّفات الفقهيَّة واللغويَّة، كان نصيب الكتب النحويَّة منها سبعة[١]، إلّا أنَّ ستَّة منها لم تصلْ إلينا ولم تُشِرْ إليها مصادر النحو.

والمُصنَّف الوحيد الذي وصل إلينا هو كتاب (فَرَائِدُ العُقُوْدِ العَلَوِيَّةِ على شَرْحِ الأزْهَرِية)، وسنحاول هنا إيضاح مَنْهَجِه، والمصادر التي استعان بها لتأليفه.

وقد أقبل علي الحلبي على تأليف هذا الكتاب حينَ كان يُدرِّسُ النحو في الجامع الأزهر إذ وجدَ عناية ((الطلّاب بشرح خالد الأزهري لمُقدِّمته، وما يتحصّلُ لهم عن دراستِه من فطنةٍ وقريحةٍ، ثم رغبوا إليه إقراءَهم إياه، فتحصّلَ له شرحٌ في إقرائِه، صنّفَ منه ما تيسّرَ من فرائدِ الفوائدِ))[٢].

وبسبب دقَّة المادَّة العلميَّة التي انماز بها مُصنَّف عليٍّ الحلبي هذا واستيعابه وتفصيله، أصبح مشهوراً بين أقرانه وخلفائه، فقال الدكتور فخر الدين قباوة عن شهرة الكتاب: ((حتى إنك لترى عباراتِه منثورةً بكثرةٍ ظاهرةٍ في غضونِ ما صنَّفه بعضُ المحشِّينَ على شرحِ الأزهريَّةِ، وحسبُكَ أن تتصفَّحَ حاشيةَ حسن بن محمد العطَّار لتجد مصداق ذلك))[٣].

وعند رجوعي لحاشية حسن بن محمد العطَّار الشافعي الأزهري (ت ١٢٥٠

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ١٢٢/٣.
(٢) فرائد العقود العلوية (مقدمة المحقق): ٨/١.
(٣) المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ١١/١.

هـ) التي أُلِّفتْ بعد مضيّ مئتي سنة تقريباً على شرح عليٍّ الحلبي على (شرح المقدِّمة الأزهريَّة)، وجدتُ أنَّ هذه الحاشية مليئة بعبارات عليٍّ الحلبي، ومن أمثلة ذلك ما قاله عليٌّ الحلبي في بيان علَّة تسمية الأستاذ أبي جعفر بن صابر (ت ٦٦٢ هـ) (اسم الفعل) بـ(الخالِفة) إذ قال علي الحلبي: ((ولم يسمِّه بذلك، أي: بـ(اسم الفعل)، بل **سمّاه خالِفةً**[١]؛ وإنما سمّاه بذلك **لأنه خلفٌ عن الفعلِ**، أي: يقومُ مقامَه في إفادةِ معناه. فإن أسماءَ الأفعالِ إنما وضِعتْ لتكونَ عوضاً من أفعالِها. حمَلَهم على ذلك رَومُ الاختصارِ، لأنّها بلفظٍ واحدٍ مع المذكرِ والمؤنثِ وغيرِه، مع المبالغةِ في المعنى))[٢].

ووجدْتُ حسن العطار قد نقل هذا النصَّ في حاشيته على (شرح المقدِّمة الأزهرية مع تغيير يسير في الصياغة، فجاء في حاشيته: (((قولُه: لأنَّه خلفٌ عن الفعلِ)[٣]، علّةٌ لتسميتِه خالِفة، ومعنى كونِه خَلَفاً عن الفعل أنّه يقومُ مقامَه في إفادةِ معناه، فإنّ أسماءَ الأفعالِ إنما وضِعتْ لتكونَ عِوضاً عن أفعالِها، والحامِلُ لهم على ذلك رَومُ الاختصارِ، لأنَّها تستعملُ بلفظٍ واحدٍ في حالِ إسنادِها سواء للمذكرِ والمؤنثِ، مفرداً أو غيرَه، ولإفادتِها المبالغةَ في المعنى))[٤].

وفي باب (علامات الاسم) ختم علي الحلبي هذا الباب بقوله: ((وإنما اقْتصرَ المُصنِّف على هذه العلاماتِ لشهرتِها وسهولتِها. وإلّا فعلاماتُ الاسمِ كثيرةٌ، قال الجلال السّيوطي في (الأشباه): تتبّعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة. ثم عدّها))[٥]،

(١) ميّزتُ عبارة خالد الأزهري بالخط الغامق فرقاً عن عبارة علي الحلبي، وهكذا سأفعل في كل نص لعلي الحلبي ممزوج بنص خالد الأزهري.

(٢) فرائد العقود العلوية: ٨٨/١ – ٨٩.

(٣) ما بين قوسين هي عبارة خالد الأزهري التي شرحها حسن العطّار.

(٤) حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو: ٢٠.

(٥) فرائد العقود العلوية: ١٢٧/١، ونصّ السيوطي في الأشباه والنظائر: ٥/٢.

وقد نقل حسن العطَّار هذا النص في حاشيته نقلاً حرفياً[١].

وبعد التقصِّي الدقيق لحاشية حسن العطَّار وجدته قد نقل المئات من عبارات علي الحلبي في شرحه على شرح الأزهرية[٢].

تسميات الكتاب

لشرح علي الحلبي على شرح الأزهرية تسميات متعدِّدة، هي:

١. فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية: وهي تسمية المؤلف، فقال في مقدِّمة الكتاب: ((ومِن ثَمَّ سمَّيتُه فرائدَ العقودِ العلويَّةِ لحلِّ ألفاظِ شرحِ الأزهريَّةِ))[٣].
٢. الفوائد العلوية بشرح شرح الأزهرية: وهي تسمية محمد أمين الحموي الدمشقي (ت ١١١١ هـ)[٤]، وأظنُّ أنَّ سبب استعمال الحموي كلمة (فوائد) بدلاً من (فرائد) هو عدم وضوح خطِّ النسخة التي نقل منها عنوان الكتاب فقرأ الراءَ واواً.
٣. فوائد العقود العلوية بشرح شرح الأزهرية في النحو: وهي تسمية إسماعيل باشا البغدادي[٥]، ولعلَّه ظنَّ أنَّها فوائد من علي الحلبي ولذلك سمَّاها بهذا الاسم.
٤. فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية: وهي التسمية التي وضعها الدكتور فخر الدين قباوة عنواناً للكتاب بعد تحقيقه، والغريب في ذلك أنّه اطلع على التسمية الأصلية التي وضَعَها علي الحلبي – لأنَّها موجودة في أول صفحة من

(١) ينظر: حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو: ٣٠.
(٢) ينظر على سبيل التمثيل: الصفحات الآتية في (حاشية حسن العطار): ١٠، ٢٣، ٤٤، ٦٧، ٨٦، ٩٠، ١٠٣، ١٢٨، ١٤٠، ١٥٤، وهي في (فرائد العقود العلوية) على التوالي: ٥٣/١، ٩٩/١، ١٧٧/١، ٣٠٩/١، ٤١١/١، ٤٣٣/٢، ٥٠٥/٢، ٦٣٣/٢، ٦٨٣/٢، ٧٣٤/٢ – ٧٣٥.
(٣) فرائد العقود العلوية: ٣٤/١.
(٤) خلاصة الأثر: ١٢٣/٣.
(٥) إيضاح المكنون: ٢٠٧/٤.

المخطوطة التي حققها الدكتور فخر الدين – ولم يعتمدها عنواناً للكتاب[١]، وسألتزم في هذه الدراسة بتسمية الكتاب بما ورد في عنوان الكتاب المطبوع استناداً إلى تسمية المحقق للكتاب.

ويُلاحَظ على العنوان الذي وضعه علي الحلبي لمُصنَّفه أنَّ فيه تزويقاً لا يخفى، فالفرائد هي جمع الفريد أيْ: الجوهرةُ النَّفِيسَةُ المُفردة في نوعها، التي لا ثاني معها، ولا نظير لها أو مثيل[٢]، وما ((لم يُحْذَ على مثاله، ولا نُسِجَ على منواله))[٣].

ولكن ما نجده في الكتاب غير ذلك، فلا ينطبق عنوان الكتاب على مادته، فإنّ الكتاب ((قد صار في غالب مضمونه مَعْرضاً لمجموعة من النقول النصية مع ذِكْر مصادرها وأسماء مؤلفيها))[٤]، فقد بلغ عدد النحويين الذين أَخَذَ عنهم في كتابه اثنين وتسعين عالِماً، وعدد الكتب النحوية التي نَقَلَ منها ثمانية وستين كتاباً.

تعدد نسخ الكتاب

بالنظر لما انْمازتْ به فرائد علي الحلبي من دقَّة واستيعاب وتفصيل وغزارة في المادة العلمية، تكاثرت النسخ المخطوطة المنقولة عن ذلك الكتاب، وتوزعتْ تلك النسخ في أنحاء الوطن العربي بين أيدي الناس، والمكتبات الشخصيَّة والعامّة.

وذكر الدكتور فخر الدين قباوة أنَّ ((في دارِ الكتبِ المصريَّةِ بالقاهرةِ وحدَها عِدّة نسخ منها، وهي ذوات الأرقام: ٦٤ تيمورية، و٢٢٢ و٥٢٨ و٥٢٩ و٩٩١ و١٤٤٥، و٤٨٥١ هـ. وقريبٌ من ذلك ما هو في كثيرٍ من المكتباتِ العالميَّةِ))[٥].

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٣٤/١.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٠٨/٩، وأساس البلاغة: ١٥/٢، ولسان العرب: ٣٣٢/٣.

(٣) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول): ٩.

(٤) فرائد العقود العلوية (مقدمة المحقق): ١٩.

(٥) المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ١٢/١.

وفي المكتبة الأزهرية في مصر يوجد عدّة نسخ منها، محفوظة بأرقام: ٢٩٩، ١٥٨١، ٣٣٣٩، ٤٠٢٧، ٣٦٢٩٧، ٣٩٧٧٨، ٤٢٠١٦، ٢٢٨٩، ٤٢٦١٧، وفي المكتبة المركزية في السعودية – الرياض – يوجد عدة نسخ منها أيضاً، وهي محفوظة بأرقام: ١٤٨٠، ٩٨٧٩، ٢١٦٦، ٩٣٠٦، وفي المكتبة المركزية في السعودية – جدة – يوجد نسخة محفوظة برقم (١١٥)، وفي مكتبة دار الكتب الوطنية في تونس يوجد منها نسخة محفوظة برقم (٢٦٩٠)[١].

ولم تكُنِ النسخ متَّفقة في نصوصها، فقد اختلفت فيما بينها لأسباب كثيرة، فقد لاحظ الدكتور فخر الدين قباوة أن ناسخ النسخة الأصل – المنسوخة سنة ١١٦٩ هـ – التي اعتمدها قد عارض ((ما سجّله فيها بالأصل المنقول عنه، وصحّح ما ندّ عنه من سِبْقِ قلمٍ أو سَقْطٍ أو اضْطرابٍ، فعُلِّق في كثير من الحواشي وجوه الصواب بلَحَق مع تنصيص على التصحيح))[٢]، فضلاً عن أنَّ بعض العلماء الذين اطَّلعوا على هذه النسخة قد زوَّدوها بتصويبات مقترحة لعبارات المؤلف أو تفسيرات لبيان ما في العبارات من إشارة أو إبهام أو احتراز، وتصحيحات لما في الشعر من زحافات، وعلى الرغمِ من ((العناية والمتابعة من الناسخ والقرّاء، فإنّ الأوهام التعبيرية والإملائية كان لها حضور ظاهر، ويحتاج إلى ردائف تُيسّر وجهَ الصواب، وتُزيل ما يسوّد بعض مواطن الكتاب))[٣].

ولذلك لجأ الدكتور فخر الدين قباوة إلى المكتبات، ليحصل على نسخة أخرى يضعها تحت يده عند التحقيق، ليُخرج النص على أكمل صورة.

وقد وقَعَ اختياره على نسخة من دار الكتب المصرية تحمل الرقم (٩٩١)،

(١) ينظر خزانة التراث – فهرس المخطوطات: ٩٦٣/٧٤.
(٢) فرائد العقود العلوية (مقدمة المحقق): ١٣/١.
(٣) المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ١٣/١.

ولكن يؤخذ على هذه النسخة – المنسوخة عام ١١١٨ هـ – أنَّ خطَّها متوسِّط الجودة نادر الضبط، وينماز فيها متنُ (شرح الأزهرية) بالحمرة، ((فجاءَ بالتصويرِ غائماً عسيرَ التبيُّن، وتعذرت قراءةُ أكثرِه، وعُورضَ النصُّ كُلُّه بالأصلِ المنقولِ عنه، فأُلحقَ بالحواشي عددٌ كثيرٌ جداً من المفرداتِ والعباراتِ القصيرةِ والمطوَّلةِ التي قد تستغرقُ أكثرَ من صفحةٍ مع نصِّ التصحيحِ))[١].

ومما لا شكَّ فيه أنّ هذا يؤدي إلى اضطراب النسخة، ولهذا جعل الأُولى المتأخِّرة نَسْخاً عن الثانية تتصدَّر في التحقيق، مع الاستعانة بالأُولى لغرض التصويب والترميم والتقويم؛ لأنَّها تُقدِّم الوجهَ الأنصعَ للكتاب، وقد حَدَّدَ النص بأرقام أوراقها، وجعل الثانية رديفة لها ورمز إليها بالحرف: م[٢].

ووجدتُ نسخة مصوَّرة أظنُّ أنَّ المُحقِّق لم يطَّلعْ عليها، لأنَّه لو اطَّلع عليها لجعلها أصلاً له في التحقيق مباشرة، فهي تخلو من كل ما يؤخذ على نسختيه – الأصل ورديفتها –، وأبرز ما يميز هذه النسخة عن النسختين اللتين اعتمدهما الدكتور فخر الدين قباوة[٣]:

١. وضوحُ الصورة الذي يُمَكِّنُكَ من التفريق بين متن شرح الأزهريَّة المُميَّز باللون الأحمر، ومتن فرائد العقود العلوية المُميَّز باللون الأسود، وقراءة النص بسهولة.
٢. تخلو هذه النسخة من التعليقات في الحواشي.
٣. تخلو من التصويبات المقترحة لعبارات المؤلف، أو لِما وقعَ في الشعر من زحافات.

(١) فرائد العقود العلوية (مقدمة المحقق): ١٤/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ١٦/١.

(٣) النسخة المصوَّرة موجودة في المكتبة الإلكترونية (الفكر القرآني)، والنسخة الأصلية موجودة في اسطنبول في مدينة لاليلي، ولم يُذكَرِ اسم المكتبة المحفوظة فيها، والنسخة تحمل الرقم: (٣٤٧٢)، وتاريخ نسخها: ١١٣٠ هـ، بخط السيِّد حسن بن السيد عبد الجواد فارس الدلْجي.

٤. صفحاتها كلُّها سليمة وخالية من أيِّ سقط أو خرم.

وقد حقَّق الدكتور فخر الدين قباوة كتاب (فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية) المطبوع باسم (فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية)، ونَشَرَتْهُ وزارة الثقافة السورية في ٧ كانون الأول ٢٠٠٥، وبلغَتْ صفحاتُه (٨٨٠) صفحة.

والكتاب مبدوء بمقدِّمة صرَّح فيها علي الحلبي بالغرض من تأليف الكتاب، وهو غرض تعليمي، فقد ألَّف علي الحلبي كتابه بعد ملاحظته إقبال الطلاب على شرح المقدِّمة الأزهرية[١]، ولكنَّه رأى أنَّ المقدِّمة الأزهرية حتى بعد أنْ شرحها خالد الأزهري ظلَّت عسيرةَ الفهم على كثير من المُبتدئين، فهي تحتاج إلى شرح وأمثلة وشواهد تُذَلِّل صعوباتِها وتُمَكِّن الدارسين من فهمها، وقد سعى المؤلف في شرحه لأن يقدِّمَ للدارسين المُبتدِئين شرحاً يناسب حاجتهم.

وختم علي الحلبي كتابه بقوله: ((وفي هذا القَدْرِ الذي أوردناه، والمنهلِ الذي سلكناه، كفايةٌ للمبتدئ، لأنَّ المقصودَ تدريبُه على ذلك))[٢]، وهذا يؤكِّد الغرض التعليمي من تأليف الكتاب.

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٣٤/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٧٨/٢.

المبحث الثاني: منهج الحلبي في تأليف كتابه

في هذا المبحث سنحاول الكشف عن المنهج الذي سار عليه علي الحلبي في تأليف فرائدِه، وأهمُّ سمات منهجه:

أولاً: تقسيم الكتاب:

كتاب علي الحلبي شرحٌ على (شرح المقدِّمة الأزهرية)، لذلك كان مُلزماً بالسير في ترتيب كتابه على خُطى خالد الأزهري نفسها في الترتيب، وقد سار الأزهري فيه على طريقة ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، في ترتيب المادة النحوية بحسب العوامل.

وقد قسَّمَ علي الحلبي كتابَه تبعاً لتقسيم خالد الأزهري إلى سبعة أقسامٍ:

١. المقدِّمات النحويَّة: وهي ما يفتتح بها أغلب النحويين كتبهم، والمُراد بها: تعريف الكلام النحويِّ، وباب علامات الاسم والفعل والحرف ، وباب المُعرَب والمبنيِّ وفيه أنواع الإعراب وعلاماته وأنواع البناء.
٢. المرفوعات: وهي ثمانية: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، وتابع الاسم المرفوع، والفعل المضارع المُجرَّد من الناصِب والجازِم.

وقد قدَّم الفاعل على المبتدأ ((لأنَّه أصلُ المرفوعاتِ عند الجمهورِ، أي الكثيرِ، أو الأشرفُ الأقوى، لأنَّ عاملَه لفظيٌّ وعاملَ المبتدأ معنويٌّ))[1].

٣. المنصوبات: وهي ستَّةَ عشرَ: المفعول به، والمفعول المُطلَق، والمفعول لِأجْلِه، والمفعول فيه، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والحال،

(١) فرائد العقود العلوية: ٢/٤٣٠.

والتمييز، والمُسْتَثْنَى، واسم لا النافية للجنس، والمُنادى، وخبر (كاد) وأخواتها، وخبر (ما) الحجازية، وتابع الاسم المنصوب، والفعل المضارع المنصوب.

٤. المجزومات: وهي اثنان: جوازم الفعل الواحد، وجوازم الفعلين.

ونُلاحِظ أنّه قدَّم المجزومات على المجرورات غير عادة النحويين، وذلك لأنَّه أراد تتميم الفائدة بذكر جوازم الفعل المضارع بعد ذكر نواصبه مباشرة[١].

٥. المجرورات: وهي اثنان: المجرور بحرف الجر، والمجرور بالمضاف[٢].

٦. الجملة وأقسامها وأحكامها: ذكر في هذا القسم أنواع الجمل، والجمل التي لا محل لها، والجمل التي لها محل، وأحكام الجمل بعد المعرفة والنكرة.

٧. إعراب تطبيقي للسور: الفاتحة، قريش، الماعون، الكوثر، الكافرون، النصر، المسد، الإخلاص، الفلق، الناس، فضلاً عن إعراب الاستعاذة والبسملة.

وقد الْتَزَمَ علي الحلبي بما وضعه خالد الأزهري من عنوانات قليلة، فلم يُقسِّم الموضوعات إلى أبواب، ولم يضَعِ العنوانات للموضوعات، وذلك لأنّ ((ما كتبه الأزهري كان رسالةً صغيرةً مختصرةً))[٣]، وما تجده من عنوانات في الكتاب هي من وَضْعِ المحقق، فقد ذكر أنَّ ((عملَ الحلبيِّ في الشرحِ والتفسيرِ والنقدِ والتوجيهِ ضَخَّمَ الرسالةِ، بحيث صارت كتاباً كبيراً يقتضي وَضْعَ معالمَ تُحدِّدُ توزيعَ المعلوماتِ الأساسيَّةِ والفرعيَّةِ، لتساعدَ القارئ على التدرُّجِ بينها في فهمِ التسلسلِ والعلاقاتِ والمقدِّماتِ والنتائجِ، وارتباطِ كلِّ هذا بعضِه ببعضٍ، في خطٍّ منهجيٍّ واضحٍ، ولذا اضْطُرِرْتُ أن أضعَ بين الموضوعاتِ المذكورةِ عناوينَ كثيرةً متواصلةً))[٤].

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٧٥٩/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٧٨٥/٢

(٣) المصدر نفسه: ١٦/١.

(٤) المصدر نفسه: ١٦/١.

ثانياً: أُسلوب علي الحلبي:

١. الحفاظ على عبارات خالد الأزهري محافظة تامّة

يُصدِّر علي الحلبي عبارات خالد الأزهري بـ(القول ومشتقاته) في بعض الأحيان، وفي أغلب الأحيان يكون شرحه ((ممزوجاً بعباراتِ الأزهري، ومُتَّصِلاً بها مكوناً نصَّاً كأنَّه كُلَّه مُصَنَّفٌ لمُؤلِّفٍ واحدٍ))[١]، مع تمييز عبارات خالد الأزهري باللون الأحمر للأمانة العلمية، كي لا يُتوهّم أن النص كلَّه لعلي الحلبي.

فكان حفاظه على عبارات الأزهري بطريقتين:

١. الاكتفاء بتمييز عبارات خالد الأزهري باللون الأحمر مع مزْج عباراته مع عبارات خالد الأزهري، ومثال ذلك قوله في باب (العلامات الأصول للإعراب): ((وإذا أردتَ معرفةَ كلٍّ من العلاماتِ الأصولِ والعلاماتِ الفروعِ، **فالعلاماتُ الأصولُ أربعةٌ** جاءت على عددِ أنواعِ الإعرابِ الأربعةِ، **كلِّ علامةٍ منها** أي: من تلك العلاماتِ **تختصُّ بنوعٍ** من تلك الأنواعِ الأربعةِ))[٢]، ويقصد بذلك أنَّ الإعراب أربعة أنواع (الرفع، النصب، الجرّ، الجزم)، فجاءت علامات الإعراب أربعة أيضاً لتختصَّ كلُّ واحدة منها بنوع، فالضمَّة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة، للجرِّ، والسكون للجزم.

وفي باب (كان وأخواتها) عندما تحدَّث عن ما يستعمل منها تامّاً وما لا يستعمل قال: ((**وكلُّها** أي: (كان) وأخواتُها **يجوزُ استعمالُها تامّةً**، فيُكتفى بمرفوعِها ولا يحتاجُ إلى منصوبٍ، كما يجوزُ استعمالُها ناقصةً فتفتقر إلى المنصوبِ، **إلّا ثلاثةً** منها. وهي: **ليس وفتئ وزال**. فإنَّها لا تستعملُ تامَّةً، بل هي **مُلازِمةٌ**

(١) فرائد العقود العلوية (مقدمة المحقق): ١٣/١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦٩/١.

للنقصِ))[1].

٢. تصدير عبارات خالد الأزهري بالقول ومشتقّاته، مع تمييزها باللون الأحمر، ومثال ذلك ما ذكره في (الإعراب الظاهر والمُقدَّر): ((ثم لمّا قسَّمَ الاسمَ إلى المعربِ وإلى المبني أخذَ يُقسِّم كُلَّ واحد منهما إلى قسمين، فقال: **والمُعرَبُ** من الأسماءِ **قسمان لا ثالثَ لهما: ما** أي: قسمٌ **يَظهَر** إعرابُه لفظاً أي: علامةُ إعرابِه بناءً على أن الإعرابَ معنويٌّ – وعلى أنه لفظيٌّ لا حاجةَ لتقديرِ هذا المضافِ – وظهورِ ذلك لصلاحيَّةِ آخرِه لذلك، **وما** أي: وقسمٌ لا يظهرُ إعرابُه أي: علامُة إعرابِه، بل **يُقدَّر**))[2]، فذكر هنا الأسماء التي تعرب إعراباً ظاهراً فيتغيَّر آخرها تبعاً لموقعها من الجملة، كـ(محمَّد)، فنقول: (جاء محمَّدٌ، ورأيتُ محمَّداً، وسلَّمت على محمَّدٍ)، والأسماء التي تُعرَب إعراباً مُقدَّراً فلا يتغيَّر آخرها مهما كان موقعها من الجملة، كـ(موسى)، فنقول: ((جاء موسى، ورأيتُ موسى، وسلَّمت على موسى).

وقال في باب (الأسماء الموصولة): ((ولمَّا كان الاسمُ الموصولُ يلي اسمَ الإشارةِ في التعريفِ، ذكرَه عَقِبَه بقولِه: **والرابعُ منها الاسمُ الموصولُ. وهو ما افْتَقَرَ** أبداً **إلى الوصلِ بجملةٍ خبريَّةٍ**، محتملةٍ للصدقِ والكذبِ في نفسِها، معهودةٍ للمخاطبِ إلا في مقامِ التهويلِ، **أو بظرفٍ أو بمجرورٍ تامَّين**، أي: تتمُّ بهما الفائدةُ، **أو وصفٍ صريحٍ**، وافتقرَ إلى عائدٍ يعودُ على ذلك الاسمِ الموصولِ أو ما هو خلفٌ))[3]، يريد هنا أنَّ الاسم الموصول هو الاسم المبهم الذي لا نعرف معناه إلا بالجملة التي تليه، وتسمى هذه الجملة بـ(صلة الموصول)، وذكر أيضاً أنَّها يمكن أن تأتي جملة خبريَّة تحتمل الصدق والكذب كـ(رأيتُ محمَّداً الذي أكرمه أبوك)، أو شبه جملة (ظرف أو

(١) فرائد العقود العلوية: ٥٠٢/٢ – ٥٠٣.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٧/١.

(٣) المصدر نفسه: ٥٤٧/٢.

جارّ ومجرور) كـ(أكرمتُ الذي عندك، أو في الدار)، أو وصف صريح كـ(مررتُ بالضاربِ المسيءَ).

٢. العناية بالتعريفات:

اعتنى علي الحلبي بتعريف المصطلحات التي رأى أنَّها تحتاج إلى تعريف وتوضيح عناية بالغة، وتمثّلت عنايته في أمرين:

١. تعريف ما لم يعرِّفْه خالد الأزهري، كتعريفه لـ(اسم التفضيل): ((وهو ما أُخِذَ من فعلٍ ثلاثيٍّ مُتَصَرِّفٍ تامٍّ مُجَرَّد، قابلٍ للتفاوتِ، غيرِ دالٍّ على لونٍ أو عيبٍ))[١].

٢. زيادة تعريف خالد الأزهري تفصيلاً وتوضيحاً، لأن تعريفات خالد الأزهري جاءت أغلبها مُخْتصَرة، ويتضح ذلك في تعريف نائب الفاعل: ((**ونائبُ الفاعلِ** أي ما يُطلقُ عليه هذا اللفظُ **هو: كُلُّ اسمٍ** صريحٍ أو مؤوَّلٍ **حُذِفَ** أي: تُرِك **فاعِلُه** أي: فاعلُ عاملِه لفظاً وتقديراً **لغرضٍ من الأغراضِ** المُبيَّنةِ في فنِّ (المعاني)، التي منها العِلمُ أو الجهلُ به، أو عدمُ تعلُّقِ الغرضِ بذكرِه، أو الخوفُ منه أو عليه، أو صَوْنُه عن لسانِك أو صونُ لسانِك عنه))[٢].

٣. تخريج المُحْتَرَزَات:

اعتنى علي الحلبي بإيضاح قيود التعريفات عند شرحه تعريفات خالد الأزهري للمصطلحات، وذلك بإخراج المحترزات، ومن ذلك إخراجه للمحترزات في تعريف التنوين في باب (علامات الاسم): (نونٌ ساكِنةٌ تلحقُ الآخِر تثبتُ وصلاً غالباً فيهنّ وتُحذَف خطّاً ووَقْفاً)[٣]، فقال: ((فخرَّجَ بساكنةٍ النونَ الأُولى من نحوِ: ضيفَنٌ...

(١) فرائد العقود العلوية: ٤٣٣/٢.
(٢) المصدر نفسه: ٤٥٦/٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٠/١.

وبِلُحوقِ الآخِرِ نحو: انكسرَ، وبالحذفِ خطّاً نون: أصابنْ... وبذلك يُخرِّجُ أيضاً نونَ التوكيدِ الخفيفةِ الواقعةِ بعدَ ضمَّةٍ أو كسرةٍ، نحو: لتضربُنْ يا قومُ، ولتضربِنْ يا هندُ، لأنَّها تُرسَم نوناً، وكذا الواقعةَ بعد فتحةٍ إنْ خِيفَ اللبس اتفاقاً، نحو قولك أمراً للواحدِ: اضربَنْ زيداً، ونهياً: لا تضربَنْ زيداً))[1]، ذكر علي الحلبي أنَّ نون (ضَيْفَنٌ) الأولى خرجت لأنَّها متحرِّكة، والصحيح لأنَّها من أصل الكلمة أيضاً، وخرجت نون (انكسر)؛ لأنَّها في وسط الكلمة، وخرجت نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد ضمَّة أو كسرة؛ لأنَّها تُرسم نوناً ولا تُحذف خطّاً، وكذلك نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد فتحة وخيف اللبس بالمخاطب المثنى كما مثَّل في النص السابق؛ فهي تُرسم نوناً ولا تُحذف خطَّاً أيضاً، فلو حُذِفَت خطّاً لصارت: (اضربا زيداً)، وعندئذٍ يتوهَّم القارئ بأنَّ ألف (اضربا) هي ضمير المخاطبين وليست نون التوكيد الخفيفة.

ومن ذلك أيضاً قوله في تعريف المفعول به: ((**هو الاسمُ** الصريحُ أو المؤوَّلُ المنصوبُ بقرينةِ المقامِ، **الذي وقعَ عليه** أي: تعلَّقَ به بلا واسطةٍ **فعلُ الفاعلِ حقيقة**، أي: الفاعلِ الحقيقي))[2]، فقال: ((وبقولِنا: (المنصوبَ)، يخرُجُ المجرور في نحو: مررت بزيدٍ، وإن كان في الحقيقةِ مفعولاً به، إلّا أنَّه في الاصطلاحِ لا يُطلقُ عليه لفظُ المفعولِ به، نبَّه عليه شيخ المحققين[3]. وبقولِنا (بلا واسطة)، يخرُجُ المنادى نحو: يا عبدَ اللهِ، وإنْ كان في الحقيقةِ مفعولاً به لكنَّه في الاصطلاحِ لا يُطلقُ عليه لفظُ المفعولِ به))[4]، يريد بذلك أنَّ وقوع فعل الفاعل على الكلمة لا يكفي لعدِّه مفعولاً به فـ(بزيدٍ) من قولك: (مررتُ بزيدٍ) قد وقع الفعل عليه، لكنَّه ليس

(١) فرائد العقود العلوية: ١/١٠٠ – ١٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٦٣٦.

(٣) هو الرضي الاستراباذي، ينظر: فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية: ١/٣١، إذ ذكر الحلبي: ((اعلمْ أنِّي حيثُ أقولُ: (شيخُ المحقِّقين) فمرادي به نجمُ الأئمَّةِ الرضي)).

(٤) فرائد العقود العلوية: ٢/٦٣٧– ٦٣٨، وينظر: شرح الرضي على الكافية :١/٣٩١.

مفعولاً به لأنَّه ليس مجروراً، وفضلاً على ذلك يُشترط أن يكون النصب من غير واسطة، فخرج بذلك المنادى لأنَّه وإن كان بمعنى المفعول به (وقع عليه النداء)، لكنَّه منصوب بحرف النداء (واسطة).

٤. إعراب أغلب شواهد خالد الأزهري:

حرص علي الحلبي على إعراب كثيرٍ من الشواهد التي استشهد بها خالد الأزهري في أثناء شرحه، وقد سلك هذا السبيل لتوضيح المقصود بالشاهد، أو لتدريب المتعلمين، وقد ذكر ذلك في خاتمة الكتاب، فقال: ((وفي هذا القَدرِ الذي أوردناه، والمنهلِ الذي سلكناه، كفايةٌ للمبتدئ، لأنَّ المقصودَ تدريبُه على ذلك))[١].

ومن أمثلة إعرابه ألفاظ المتن، إعرابه المثال الذي وضعه خالد الأزهري للمبتدأ المتصل بحرف الجر الزائد (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، فقال: ((فـ(حَسبُك): مبتدأ في محلِّ رفعٍ، ودِرْهَمٌ: خبره. ونقلَ الجلالُ السيوطي أنّ شيخَه الكافيجي اختار أنَّ بحسبِك: خبرٌ مقدَّمٌ، ودِرْهَم: مبتدأ مؤخرٌ. قالَ: لأنَّ القصدَ الإخبارَ عن الدرهمِ بأنَّه كافٍ، لا عن الكافي بأنَّه درهمٌ))[٢].

ومن ذلك إعرابه كلمة (الله) في قول خالد الأزهري: (أشهد أنّ لا إله إلا الله)، فقال: ((بالرفعِ على البدليَّةِ من (لا) مع اسمِها – وهو الرفعُ بالابتداءِ – أو بالنصبِ على الاستثناءِ، لا على البدليَّةِ من اسمِ (لا)، لأنَّ (لا) لا تعملُ في معرفةٍ))[٣].

ومن ذلك أيضاً قوله: ((**وبعدُ**: الواو عِوضٌ عن (أمّا)، و(بعد) هنا من الظروفِ المبنيَّةِ على الضمِّ، لانقطاعِها عن الإضافةِ مع نيَّةِ معنى المضافِ إليه،

(١) فرائد العقود العلوية: ٨٧٨/٢.
(٢) المصدر نفسه: ٤٦٨/٢.
(٣) المصدر نفسه: ٤٠/١.

والعاملُ فيها (أمّا) التي نابت عنها الواو، لنيابتِها عن فعلِ الشرطِ – وهو (يَكُنْ) – كما نابت عن أداةِ الشرطِ، وهي (مهما)، والأصلُ كما قال سيبويه وتبعه الجمهورُ: مهما يكُنْ من شيءٍ بعدَ ما تقدَّمَ فكذا))[1].

٥. الإكثار من إيراد الاعتراضات والرد عليها:

أكثر علي الحلبي من ذكر الاعتراضات على نصوص خالد الأزهري والردِّ عليها ردّاً مفصّلاً في كتابه.

ولهذه الطريقة فائدة كبيرة في تنشيط فِكْر القارئ، وشَحْذ ذهنه ليتلقى إجابة عن هذا الاعتراض بعد أن تشوَّق إلى معرفتها، فتَرْسخ في ذهنه، فضلاً على الإجابة عن تفاصيل المسألة النحويّة وجزئيّات مباني الحكم النحويّ ليثبتَ ويقُرَّ في ذهن القارئ بلا توهُّم أو شكٍّ، وهذا يتلاءم مع الغرض الذي أُلِّف من أجله هذا الكتاب، فالكتاب وُضِع لتعليم الطُّلّاب أكبر قدر ممكن من قواعد العربية.

وجاءت الاعتراضات التي كان علي الحلبي يوردها بطريقتين:

الأولى: اعتراضات العلماء السابقين:

أكثر علي الحلبي من ذكر اعتراضات العلماء بعضهم على بعض، والردِّ عليها بنفسه، أو الردِّ عليها بنقل أقوال غيره من العلماء، ومن ذلك ذكرُه لاعتراض المرادي (ت ٧٤٩ هـ) والدماميني (ت ٨٢٧ هـ) على قول ابن مالك في تعريف (الكلام): ((وزادَ بعضُ العلماءِ في حدِّ الكلامِ (من ناطقٍ واحدٍ) احترازاً من أن يصطلحَ رجلان على أن يذكرَ أحدُهما فِعلاً أو مبتدأ، ويذكرَ الآخِرُ فاعِلَ الفعلِ، أو خبرَ المبتدأ، فإنَّ مجموعَ النطقَيْن مشتملٌ على ما اشتملَ عليه مثله إذا نَطَقَ به

(١) فرائد العقود العلوية: ٤٤/١ – ٤٥، وينظر: كتاب سيبويه: ١٣٧/٣، والمقتضب: ٧١/٢ و٣٥٥ و٢٧/٣، والأصول في النحو: ٢٨٠/١، والخصائص: ٣١٣/١، والمفصل في صنعة الإعراب: ٤٤٣.

واحدٌ، وليس بكلامٍ لعدمِ اتّحادِ الناطقِ، لأنَّ الكلامَ عملٌ واحدٌ، فلا يكونُ عامِلُه إلا واحداً))[1]، واعترض علي الحلبي على ابن مالك ومَن زاد على تعريف الكلام (من ناطق واحد) بقوله: ((واعترضَه المرادي والبدرُ الدماميني بأنَّه يستحيلُ تحقُّقُ الكلامِ من اثنين ضرورة أنَّ كُلَّ كلامٍ يشتملُ على نسبةِ أحدِ طرفيه إلى الآخرِ، والنسبةُ أمرُ نفساني أي: قائمٌ بالنفسِ، لا يقبلُ التجزيءَ))[2]، أي إنَّه لا يرى داعٍ لزيادة (من ناطق واحد) على التعريف، ويدلُّ هذا على تأثُّر علي الحلبي بالمنطق الأرسطي، الذي يُوجب اتِّحاد المتكلِّم، ويبدو لي أنَّ على النحوي أن يفصل بين علم النحو وعلم المنطق، فلو قلتُ: جاء.. ثُمَّ سكتُّ، وأكمل مَن يجلس بجانبي وقال: محمَّدٌ؛ فتصبح الجملة: (جاء محمَّدٌ)، وهي جملة تامَّة، أي هي كلام، وفي المنطق لا تعدُّ كلاماً.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: ذَكَر خالد الأزهري أنَّ ((المجروراتِ المشهورةَ قسمان: مجرورٌ بالحرفِ، ومجرورٌ بالمضافِ، لا بالإضافةِ على الأصحِّ))[3]، ثم ذكر علي الحلبي اعتراضاً على ذلك ولم يُصَرِّحْ باسم صاحبه[4]، وردِّ عليه بنقل قول الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، فقال: ((وقيل: ما يُقالُ فيه: (إنَّه مجرورٌ بالمضافِ) هو مجرورٌ بالإضافةِ التي هي النسبةُ بين المضافِ والمضافِ إليه. وردَّه شيخُ المحققين، بأنه لو كان كذلك لكان العاملُ في الفاعلِ والمفعولُ النسبةَ بينهما وبين الفعلِ، ولا قائِلَ به))[5].

(١) شرح تسهيل الفوائد: ٨/١.

(٢) فرائد العقود العلوية: ٨١/١، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢٧٠/١ – ٢٧١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٧٢/١.

(٣) شرح المقدمة الأزهرية: ٣٩، وينظر: كتاب سيبويه: ٤١٩/١، وأوضح المسالك: ٧١/٣، وشرح التصريح.

(٤) ذكر هذا الاعتراض محقق كتاب اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ولم يصرح باسم المعترض، ينظر: هامش رقم ٦: ٢٧٣/١، وصاحب هذا الاعتراض هو أبو القاسم السهيلي، ينظر: أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: ٢٠، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١٧.

(٥) فرائد العقود العلوية : ٧٨٥/٢، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٧٦/١.

الثانية: اعتراضات مُفْتَرَضَة منه:

وهو ما يُعرف بأسلوب (الفَنْقَلَة): وهو أسلوب تعليميٌّ مشهور في المحاضِرِ الإسلاميَّة، قائم على طرح استشكالات بافتراضِ سؤالٍ ثُمَّ الإجابة عنه، وذلك بتوظيفِ صيغٍ عديدة، أشهرِها: فإن قلتَ: كذا... فالجواب: ...، أو: فإن قيل: كذا ... قلتُ: ...، أو: فإن قال قائل: كذا ... قيل: ...[1].

ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب (علامات الاسم)، فمن هذه العلامات: (الجرّ)، والجر يكون إما بالحرف، أو بالإضافة، أو بالتبعية، فقال: ((فإن قيلَ: قد وُجِدتْ إضافةُ الاسمِ للفعلِ المضارعِ نحو: ﴿يَومُ ينفعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُم﴾ . فإنَّ (ينفعُ) في محلِّ خفضٍ بإضافةِ (يومٍ) إليه. أُجيبُ بأنَّ المضافَ إليه ليس هو الفعلُ، بل هو الاسمُ المؤوَّلُ من (أنْ) والفعلِ، وإنْ لم تكُن (أنْ) موجودةً ولا مقدَّرةً. فهو وإنْ لم يَكُن اسماً حقيقيّاً لكنَّه في حكمِ الاسمِ، وهو كافٍ))[2]، أي إنَّ المضاف إليه هو المصدر المؤوَّل من (أن) والفعل، فيكون تقدير الكلام في الآية: يومُ نَفْعِ ... .

وفي باب (المستثنى)، ذكر خالد الأزهري ثلاثة أقسام للمستثنى: المتصل، والمنقطع، والمفرغ، فافترض علي الحلبي اعتراضاً على ذلك، فقال: ((فإن قيلَ: لِم تَرَكَ المصنِّفُ القسمَ الرابعَ، وهو الموجبُ غيرُ التامِّ نحو: قام إلا زيداً؟ أجيبُ بأنَّ هذا القسمَ غيرُ جائزٍ عندِهم، لأنَّه لا يستقيمُ في الأغلبِ، لأنَّ معنى هذا التركيبِ: قامَ جميعُ النّاسِ إلا زيداً. وهو بعيدٌ، فلذلك تُرِك في كلامِهم))[3]، وهذا الأسلوب مفيد جدّاً للمتعلِّمين، فهو يوضِّح المسائل توضيحاً تامّاً، ويزيل اشكالاتها.

(١) ينظر: فنقلات الإمام الطبري في تفسيره لمعاني المفردة القرآنية (بحث) لصفاء عبد اللطيف الحاجم: ٢١٣.
(٢) فرائد العقود العلوية: ٩٩/١ – ١٠٠.
(٣) المصدر نفسه: ٦٩٨/٢.

المبحث الثالث: موارده في التأليف

تعدَّدت المصادر التي اعتمد عليها علي الحلبي في تأليف كتابه وتنوَّعت، ويمكن حصر هذه المصادر في:

أولاً: أقوال شيوخه

لم ينقل علي الحلبي من أقوال شيوخه في كتابه – على الرغم من كثرتهم – شيئاً يُذكَرُ، إلّا ما نقله عن شيخه الشهاب بن قاسم (ت ٩٩٤ هـ) في (معاني أحرف العطف)، فقد نقل اعتراض الشهاب بن قاسم على قول زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) في حاشيته على شرح جلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ) على جمع الجوامع في أصول الفقه لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) في معنى (بل)، فمعناها الإضراب، ويقسم الإضراب إلى: إبطالي، وانتقالي، ولكن ((انقسامَ الإضرابِ إلى إبطاليٍّ وانتقاليٍّ خاصٌّ بالجملِ، لأنَّه مع المفردِ لا يكونُ إلا إبطاليّاً))[(١)]، فقال الشهاب بن قاسم: ((يجوزُ إجراءُ ذلك في المفردِ ففي الإيجابِ إبطالي، وفي النفي انتقالي))[(٢)].

ولم يُجانب الشهاب بن قاسم الصواب في تقسيم الإضراب في المفرد إلى إبطالي في الإيجاب، وانتقالي في النفي؛ لأنك عندما تقول: جاء زيد بل خالد، تُبطل مجيء (زيد)، وتُثبت مجيء (خالد)، وحين تقول: ما جاء زيدٌ بل خالدٌ، فإنّك تنتقل من أسلوب النفي إلى الأسلوب الخبري؛ لأن التقدير: ما جاء زيدٌ بل جاء خالدٌ[(٣)].

ثانياً: الكتب

علي الحلبي من علماء النحو المتأخِّرين، فقد عاش في القرنين العاشر

(١) فرائد العقود العلوية: ٦١٦/٢، وينظر: جمع الجوامع في أصول الفقه: ٣٥، والبدر الطالع في حل جمع الجوامع: ٢٨٠/١ – ٢٨١، وحاشية زكريا الأنصاري على شرح جمع الجوامع للمحلي: ١٠١/٢ – ١٠٣.

(٢) فرائد العقود العلوية: ٦١٦/٢، وينظر: الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للمحلي: ٢٢٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٨/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٩٥/٤.

والحادي عشر للهجرة؛ لذا اطّلع على الكتب النحوية للعلماء السابقين له، وأفاد منها فائدة كبيرة في مؤلفاته المتعدِّدة، التي كانت أغلبها شروحاً وحواشيَ على هذه المصادر.

وتتّضح في هذا الكتاب الفائدة العظيمة التي قدَّمتْها كتب العلماء السابقين للاحقين، فقد نقل علي الحلبي من ثمانية وستِّين كتاباً نحويَّاً من كتب سابقيه، كان الفضل في جردها وفهرستها لمحقق الكتاب الدكتور فخر الدين قباوة[١].

وتنوَّعت طرائق علي الحلبي في النقل من الكتب، فنجده في بعض الأحيان يحرص على ذكر الكتاب الذي نقل منه واسمِ مؤلِّفِه، وفي بعض الأحيان يذكر اسم المؤلِّف من غير أنْ يذكرَ اسم كتابه، وقد لا يذكر اسم المؤلِّف ولا اسم الكتاب الذي نقل منه، ويكتفي بالقول ومشتقاته[٢].

طرائقه في النقل:

اتّبع علي الحلبي في نقلِه من الكتب السابقة طرائقَ مختلفة، فتقسم من حيث مصدر النص المنقول إلى قسمين:

١. النقل المباشر من الكتاب

وردت في كتاب (فرائد العقود العلوية) الكثير من آراء العلماء ثبتَ أنَّ عليّاً الحلبي نقلها من كتبهم مباشرة، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في باب (الاستثناء)، فقد أنكر اسمية (حاشا)، وقد أيّد إنكاره برأي سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، فقال: ((وممَّن أنكرَ ذلك سيبويه ولم يَحْفَظْ فيها إلّا الحرفيَّةُ))[٣].

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (الفهارس): ٢/٩٠١ – ٩٠٥.

(٢) ينظر: على سبيل التمثيل: ١/٧٣، ٧٥، ٧٧، ١٢٥، ٢/٤٨٤، ٤٩٨، ٥٣٨، ٥٩٢.

(٣) فرائد العقود العلوية: ٢/٧٠٣.

وما قاله سيبويه في (حاشا): ((وأمّا حاشا فليس باسمٍ، ولكنَّه حرفٌ يُجَرُّ ما بعده كما تَجُرُّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناءِ))[١].

ومن أمثلة ذلك أيضاً رأي ابن هشام في جواز دخول (هل) على الأسماء، فقد ذكر علي الحلبي في (أقسام الحرف)، أن بعض الحروف تشترك في الدخول على الاسم والفعل من غير أنْ تعمل بهما شيئاً، ومن هذه الحروف (هل)، ويشترط في دخولها على الأسماء أنْ لا يكونَ في حيّزها فعل، ((ففي (الأوضح): ولا يليها في نثرِ الكلامِ إلا صريحُ الفعلِ))[٢].

وما قاله ابن هشام: ((وأمّا في الكلامِ فلا يليها إلا صريحُ الفعلِ))[٣].

٢. النقل غير المباشر من الكتاب

وردت في كتاب (فرائد العقود العلوية) بعض الآراء التي لم ينقلها علي الحلبي من مصادرها الأصلية، بل نقلها من مصادر أُخَر، من ذلك ما قاله في باب (نائب الفاعل): ((قال ابنُ الضائع، بمُعجَمةٍ فمُهمَلةٍ: قولُهم أي النحاةُ: (يُحذف الفاعِلُ لكذا وكذا) هَذَيانٌ من القول نازح عن الحقِّ جملةً، إذ لا فَرْقَ بين طلبِ العلَّةِ لذلك وطلبِها فيما يُبنى الفِعْلُ للفاعِلِ. انتهى))[٤].

ورأي ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) هذا منقول من كتاب (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) لأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ)، فقد جاء فيه: ((قال شيخُنا الأستاذُ أبو الحسن بن الضائع: قولُهم (يُحذفُ الفاعلُ لكذا وكذا) هذيانٌ من القولِ، وما

(١) كتاب سيبويه: ٣٤٩/٢.
(٢) فرائد العقود العلوية: ١٥٢/١.
(٣) أوضح المسالك: ١٤٢/٢.
(٤) فرائد العقود العلوية: ٤٥٦/٢.

ارتكبَه المتأخِرون في ذلك نازحٌ عن الحقِّ جملةً، ولا فرقَ بين طلبِ العلَّةِ لذلك وطلبِ العلَّةِ في: لِمَ بُنِي الفعْلُ للفاعِلِ))[1].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في (أسباب بناء الاسم)، فذكر ابن مالك عدة أسباب لبناء الاسم، أوَّلُها هو الشبه الوضعي، أي مُشابَهة الاسمِ للحرف في الوَضْعِ بأن يكونَ على حرف أو حرفين[2]، ثم قال: ((وقد أنكرَ الشيخُ أبو حيَّان هذا الشبهَ، حيثُ قالَ: لم أقِفْ على الشبهِ الوضعي إلا لهذا الرجلِ – يعني ابنَ مالك –))[3].

وقول أبي حيَّان غير موجود في أيٍّ من كتبه (ارتشاف الضرب) و (التذييل والتكميل) و (النكت الحِسان)، وهو موجود في كتاب (همع الهوامع)، ونصُّ قول أبي حيان: ((لم أَقفْ على مُرَاعَاةِ الشّبَهِ الوضعي إِلَّا لِابْنِ مَالك))[4].

أما من حيث نوع النقل فتقسم إلى قسمين أيضاً:

١. النقل الحرفي

وتتضح هذه الطريقة عند علي الحلبي في أمثلة كثيرة، منها ما نقله عن الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في (الإعراب المُقدَّر على ما شُغِل بحركة الإتباع)، قال: ((ففي (الكشَّافِ): ولا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيَّةِ بحركةِ الإتباعِ إلّا في لغةٍ ضعيفةٍ، كقولِهم: ﴿الحَمْدِ لِلَّهِ﴾))[5]، وهو منقول بالنصِّ عن الزمخشري[6].

---

(١) التذييل والتكميل: ٢٢٧/٧.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٢.

(٣) فرائد العقود العلوية: ٢٤٦/١.

(٤) همع الهوامع: ٦٨/١.

(٥) فرائد العقود العلوية: ١٩١/١، والنص القرآني من سورة الفاتحة: الآية ١، وقراءة الجمهور: ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقرأها بالكسر الإمام زيد بن علي (عليه السلام)، والحسن البصري (ت ١١٠ هـ)، وإبراهيم بن عبلة (ت ١٥٣ هـ)، ينظر: المحتسب: ٣٧/١.

(٦) ينظر: الكشاف: ١٢٧/١.

وكذلك ما نقله عن ابن هشام في باب (الجملة وأقسامها): ((إنَّما قلتُ صغرى وكبرى موافقةً لهم أي: للنحويين، وإنَّما الوجهُ استعمالُ (فُعْلَى أفْعَل) بأل، أو بالإضافةِ))[1]، أي إنَّ الاستعمال الصحيح أن يقول: (الجملة الصغرى، والجملة الكبرى)، ولكنَّه سار على ما سار عليه سابقوه من علماء النحو، وهذا النصُّ منقول حرفيّاً عن ابن هشام[2].

٢. النقل بالمعنى

من أمثلة النقل بالمعنى في كتاب علي الحلبي، ما نقله عن ابن هشام في شَرْحِه لتعريف خالد الأزهري لـ(المعرب)، فقال: ((والتقييدُ بالآخرِ لبيانِ الواقعِ كما نبّهَ عليه الجمالُ بن هشام في (شرح الشذور)، لأنَّ الإعرابَ لا يكونُ إلا في الآخرِ))[3].

وما قاله ابن هشام: ((ومعناه الاصطلاحي ما ذكرتُ مثالَ الآثارِ الظاهرةِ الضمةِ والفتحةِ والكسرةِ في قولك جاء زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ ألا ترى أنَّها آثارٌ ظاهرةٌ في آخرِ زيدٍ جَلَبَتْها العواملُ الداخلةُ عليه وهي جاء ورأى والباء))[4].

ومنها أيضاً ما نقله عن خالد الأزهري في مشابهة (إنَّ وأخوتها) بالفعل، فقال: ((وإنَّما عملتْ هذه الأحرفُ هذا العملَ؛ لأنَّ فيها شبهاً بالفعلِ لفظاً ومعنى، أمَّا لفظاً فمن حيث بنائها على ثلاثةِ أحرفٍ أو أربعةٍ أو خمسةٍ، ولزومُ آخرِها الفتحَ، وذكر المُصنِّفُ في (التصريح) أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ أكثرُ مشابهةً للفعلِ من المكسورةِ))[5].

(١) فرائد العقود العلوية: ٨٠٧/٢.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٩٧.
(٣) فرائد العقود العلوية: ١٧٣/١.
(٤) شرح شذور الذهب: ٤٣.
(٥) فرائد العقود العلوية: ٥٠٥/٢.

وما قاله خالد الأزهريّ: ((وتُخفَّفُ (أنَّ) المفتوحةُ، فيبقى العملُ وجوباً لتحقُّقَ مقتضاها وهو إفادةُ معناها في الجملةِ الاسميَّةِ؛ لأنَّها أكثرُ مشابهةً للفعلِ من المكسورةِ))[1]، يريد أنَّها استمدَّت قوَّة شبهها بالفعل من بقاء عملها حتَّى بعد أن حُذِف أحد حروفها، كما يبقى عمل الفعل بعد حذفِ أحد حروفه.

ثالثاً: أقوال العلماء

يرى المتصفح كتاب علي الحلبي أسماء مجموعة كبيرة من العلماء الذين نقل من أقوالهم وأفاد من آرائهم.

ونجد أنَّه نقل من علماء مدرسة البصرة، ومن علماء مدرسة الكوفة كذلك، فضلاً على أنَّه أخذ من علماء بغداد، وعلماء مصر، وعلماء الأندلس، وعلماء الشام.

وقد وصل عدد علماء النحو واللغة الذين نقل أقوالهم وآراءهم في كتابه إلى اثنين وتسعين عالماً، وفي ما يأتي أكثر عشرةٍ علماء ورد ذكرهم ونقل عنهم، مرتبين بحسب تاريخ وَفَيَاتهم:

١. سيبويه: نقل عنه اثنين وأربعين قولاً.

٢. الفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ): نقل عنه ستة عشر قولاً.

٣. أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): نقل عنه خمسة عشر قولاً.

٤. الزمخشري: نقل عنه ستة عشر قولاً.

٥. ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ): نقل عنه عشرين قولاً.

٦. ابن مالك: نقل عنه تسعة وخمسين قولاً.

(١) شرح التصريح: ١/٣٣٠.

٧. الرضي الأستراباذي: نقل عنه اثنين وخمسين قولاً.

٨. أبو حيان الأندلسي: وهو أكثر من تأثر به، فقد نقل عنه خمسة وستين قولاً.

٩. ابن هشام: نقل عنه اثنين وثلاثين قولاً.

١٠. سعد الدين التفتازاني: نقل عنه سبعة عشر قولاً، والعلماء الآخرون مذكورون في فهرس الأعلام[١].

ويدلُّ كثرة العلماء الذين نقل عنهم وأفاد من آرائهم، على سعة اطِّلاعه وتنوُّع معارفه.

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (الفهارس): ٢/٨٩٥ – ٩٠٠.

الفصل الثاني

أصول النحو عند عليّ الحلبيّ

الفصل الثاني

أُصُول النحو عند عليّ الحلبيّ

اعتمد النحويون في تقرير قواعِدهم وإصدار أحكامهم وإثبات آرائهم على أصول ثابتة، وأدلَّة قويمة، ((فكلُّ حُكْمٍ نحويٍّ وكلُّ أصلٍ لا يُلقى إلقاءً، وإنَّما يُلقى ومعه برهانُه من كلامِ العربِ الموثوقِ به وأشعارِهِم))[1]، وقد اعتنى النحويون بالأصول النحويَّة عناية كبيرة، فلا نَجِدُ قاعِدة تُقَرُّ أو حُكْماً يُصْدَرُ إلا وقد اسْتُدِلَّ بهذه الأصول عليها، فضلاً عن تأليف عدد من العلماء القدماء كتباً تحمل هذا الاسم – أصول النحو–، وتختصُّ في الحديث عنها، وتفصيل القول فيها ومن هذه الكتب: (لُمَعُ الأدلَّة في أصول النحو) لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، و (الاقتراح في علم أصول النحو) للسيوطي (ت ٩١١ هـ).

إنّ أصول النحو ليس عِلْماً جديداً مُسْتَحْدَثاً، وإنَّما هو قرين النحو، وقد زعم ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أنّه صاحِب الريادة في هذا العلم، والسَّبْقِ إليه، فقد قال: ((وذلك أنَّا لم نرَ أحداً من علماءِ البلدين تعرّضَ لعملِ أصولِ النحوِ، على مذهبِ أصولِ الكلامِ والفقهِ))[2]، وإذا اعترضَ معترِضٌ على كلام ابن جني بقوله: إنَّ ابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ) له كتاب في أصول النحو اسمه (الأصول في النحو)، وهو يسبق ابن جني بثمانين سنة تقريباً، فنَرُدُّ عليه بقول ابن جني: ((فأمّا كتابُ أصولِ أبي بكرٍ فلم يُلْمِمْ فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوّلِهن))[3]، وكلامه عن كتاب ابن السرَّاج صحيح، فعنوانه – الأصول في النحو – يشير إلى جمْعِ أصول المسائل النحويَّة مرتبةً في أبواب بأحسن ترتيب، ابتداءً بالكلام وما يتألف منه، ثُمَّ

(١) المدارس النحوية (شوقي ضيف): ٧٤.

(٢) الخصائص: ٢/١.

(٣) المصدر نفسه: ٢/١.

المعرب والمبني، ثُمَّ المرفوعات، ثُمَّ المنصوبات، ثُمَّ المجرورات، ثُمَّ المجزومات، معتمداً في ذلك على كتاب سيبويه، والمقتضب للمُبَرِّد (ت ٢٨٦ هـ)، وما نقله من مسائل الأخفش والكوفيين[١]، أمَّا أنَّ ابن جني فنجده قد وضع في خصائصه أبواباً كامِلةً للحديث عن الأصول النحويَّة، منها: (باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع)[٢]، و(باب في مقاييس العربية)[٣]، و(باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة)[٤]، وزعم بعده أبو البركات الأنباري[٥]، والسيوطي[٦] أنّهما صاحِبا الريادة في هذا العلم، وليس هنا مقام البحث في مَنْ هو صاحِبُ الريادة[٧].

على الرغم من سَبْقِ ابنِ جني الأنباريَّ لم يستقرّ تعريف أصول النحو إلا على يد الأنباري، إذ قال في حدِّها: هي ((أدلَّةُ النحوِ التي تفرعتْ منها فروعُه وأصولُه، كما أنَّ أُصُولَ الفقهِ أدِلَّةُ الفقهِ التي تنوّعتْ عنه جملتُه وتفصيلُه))[٨].

ويتّضح من كلامِ ابنِ جني وتعريفِ أبي البركات الأنباري تأثُّر علماء النحو بمنهج الفقهاء في إقرار الأحكامِ، فـ((كان لهم طرازُهم في بناءِ القواعدِ على السماعِ والقياسِ والإجماعِ كما بنى الفقهاءِ أحكامَهم على السماعِ والقياسِ والإجماعِ، وذلك أثرٌ من آثارِ العلومِ الدينيةِ في علومِ اللغةِ))[٩]، وأكَّد الدكتور مازن المبارك وجود التشابُه والتأثُّر بين النحويين والفقهاء من ناحية المنهج بقولِه: ((وأما وجودُ الشبهِ بين

(١) ينظر: الأصول في النحو (مقدمة المحقق): ٦/١.
(٢) ينظر: الخصائص: ١٠١/١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١٠/١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠/١.
(٥) ينظر: نزهة الألباء: ٧٦.
(٦) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٦.
(٧) في تفصيل هذه المسألة ينظر: الريادةُ في علم أصول النحو – دراسة وصفية تحليلية – ، (بحث) لأحمد عبد الله المنصوري: ١٠٢ – ١٠٦.
(٨) لمع الأدلة : ٨٠.
(٩) في أصول النحو: ١٠٤ – ١٠٥.

النحويِّ والفقيهِ فقد يكونُ في أنَّ الفقيهَ يتلقَّى الحديثَ من المحدِّثين فيتصرف فيه تعليلاً واستنباطاً وقياساً، وأنّ النحوي كذلك يتلقَّى اللغةَ عن أهلِها ويتصرفُ بها تصرُّفَ الفقيهِ في الحديثِ))[1].

وذكر السيوطي أنَّ أدلَّة النحو عند ابن جني ثلاثةٌ: القياس، والسماع، والإجماع؛ وعندَ أبي البركات الأنباري ثلاثةٌ أيضاً، إلَّا أنَّه ذكر استصحاب الحال ولم يذكرِ الإجماع[2]، أي إنَّ السيوطي يرى أنَّ أبا البركات الأنباري لا يَعُدُّ الإجماع دليلاً من أدلة النحو، وهذا غير صحيح، فقد احتجَّ بالإجماع بوصفه دليلاً وحجةً قاطعةً في أكثر من مُصَنَّف من مصنَّفاته، فقال في (لُمَع الأدلَّة) عند الحديث عن الإمام علي (عليه السلام) بوصفه الواضع الأول لعلم النحو: ((كيف وقد تلقَّتِ الأُمةُ منه ذلك الوضعَ بالقبولِ، ولم يَنكُرْ ذلك مُنْكِرٌ مع اشتهارِه وإظهارِه فكان إجماعاً. والإجماعُ حِجَّةٌ قاطِعةٌ))[3]، وقال في (أسرار العربية) في جوازِ تقديمِ المفعولِ به على الفاعلِ إذا اتصلَ به ضميرٌ عائدٌ على الفاعلِ: ((والذي يدلُّ على جوازِ ذلك وقوعُ الإجماعِ على جوازِ: ضربَ غلامَه زيدٌ))[4]، واستدلَّ في (الإنصاف في مسائل الخلاف) على أنَّ ما بعد (ما) الحجازية منصوب بها لا بحذفِ حرف الجرِّ بقوله: ((وإذا حذفوا حرفَ الخفضِ قالوا: (حسبك زيدٌ، وما جاءني أحدٌ) بالرفعِ لا غير، وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو، ولو كان كما زعموا لوجبَ أن يكونَ منصوباً؛ فلما وقع الإجماعُ على وجوبِ الرفعِ دلَّ على فسادِ ما ادَّعُوه))[5].

إذن فأُصول النحو أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، وزاد أبو البركات

(١) النحو العربي – العلة النحوية نشأتها وتطورها – : ٨٥.
(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٢١ – ٢٢.
(٣) لمع الأدلة: ٩٨.
(٤) أسرار العربية: ٧٤.
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (م ١٩): ١٣٩/١.

الأنباري استصحاب الحال، وقد تبيَّن لي بعد الإحصاء الدقيق لكتاب علي الحلبي أنَّه استدلَّ بالأدلَّة الثلاثة الأُولى فقط، وسأتحدَّثُ عن كلِّ واحد من هذه الأدلَّة، وأقفُ على كيفية توظيفه لها للكشف عن تفكيره النحوي، وسعة اطلاعه.

أولاً: السماع

سمّاه أبو البركات الأنباري (النقل)، وعرّفه بقوله: ((الكلامُ العربيُّ الفصيحُ، المنقولُ بالنقلِ الصحيحِ، الخارجُ عن حدِّ القلةِ إلى حدِّ الكثرةِ))[1]، أما السيوطي فسمّاه (السماع)، وعرّفه بأنّه: ((ما ثبتَ في كلامِ من يُوثَقُ بفصاحتِه، فشملَ كلامَ اللهِ تعالى، وكلامَ نبيِّه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكلامَ العربِ، قبلَ بعثتِه، وفي زمنِه، وبعده، إلى أنْ فسدتْ الألسنةُ بكثرةِ المولَّدين، نظماً ونثراً، عن مسلمٍ أو كافرٍ))[2].

نلاحظ أنَّ أبا البركات الأنباري قد أوجب تحقُّق الكثرة في السماع ليعُدَّه دليلاً نحوياً، في حين أنَّ السيوطي لم يذكر ذلك، ولكنَّه حدَّد زمناً معيناً ليعُدَّ المسموع دليلاً نحويّاً، وهو ما سُمِع عن العرب من قبل البعثة النبويَّة إلى زمن فساد الألسنة بكثرة المولَّدين، وهذا ما لم يذكرْه أبو البركات الأنباري.

ونلاحظ اختلافَ المصطلحِ فيما بينهما، والمعروف أنَّ العالِمَ لا يُطلِقُ التسميةَ اعتباطاً، بل إنَّ كلَّ ما يصدر عنه مقصود، فاصطلاح أبي البركات الأنباري (النقل) جاء من باب ذكر المصدر وإرادة المفعول، وهو كثير في كلام العرب[3]، فإذا قال النحوي: سمعتُ عن الأعراب، أو عمَّن عربيتُه موثوقٌ بها، أو إذا نقلَ عن مصنَّفاتِ سابقيه، فهو عندئذٍ ناقل، والمادة اللغوية منقولة، أما اصطلاح السيوطي (السماع) فأطلقه إمّا لكون الأصل في أخْذِ اللغة عن الأعراب كان سماعاً،

(١) لمع الأدلة: ٨١.

(٢) الاقتراح في أصول النحو: ٣٩.

(٣) ينظر: شرح المكودي على الألفية: ٣٣٥، وشرح الأشموني: ١٩/١ و٢٣.

وإمّا لكون اللغة في أغلب الأحيان مسموعة، وهذا من باب إطلاق الخاصِّ وإرادة العامِّ، وهو كثيرٌ في اللغة العربية[١].

وقيَّد الدكتور علي أبو المكارم (السماع) بقيد خاصٍّ، فبيَّن أنَّه ((الأخذُ المباشرُ للمادّةِ اللغويةِ عن الناطقين بها))[٢]، فإن كان ما يرويه النحويُّ مأخوذاً ((عن عالمٍ آخرٍ، أو عن جيلٍ سابقٍ من العلماءِ، أو عن مصنَّفٍ من المصنَّفاتِ النحويةِ، أو كتابٍ من كتبِ النحوِ، فلا نعدُّه سماعاً وإنّما نعدُّه روايةً))[٣]، وهو قَيْدٌ معتبَرٌ، ذلك أنَّ الذهنَ عند ذِكْر السماع قد ينصرف إلى ما نُقِلَ بالمشافهة، في حين أنَّ نَقْلَ المادةِ اللغويةِ لا يقتصرُ على المشافهة، لذا كان مصطلحَ الأنباري أدقُّ، لأنّه يجمع السماع والرواية.

وقد نال السماع عناية أهل اللغة وحَمَلَتِها، فهو مقدَّم على الأصول الأُخَر عند النحويين، فإذا وردَ السماع أبطلَ القياسَ[٤]، وقد صرَّح ابن جني بذلك، فقال: ((واعلمْ أنَّك إذا أدَّاك القياسُ إلى شيءٍ ما، ثمَّ سَمِعْتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على قياسِ غيرِه، فدعْ ما كنتَ عليه إلى ما هُم عليه. فإنْ سَمِعْتَ من آخر مِثْلَ ما أجزتَه فأنتَ فيه مُخَيَّرٌ: تستعملُ أيَّهُما شئتَ. فإنْ صحَّ عندك أنَّ العربَ لم تنطقْ بقياسِك أنت، كنتَ على ما أجمعوا عليه البتَّة وأعددتَ ما كان قياسُك أدَّاكَ إليه لشاعرٍ مولَّدٍ، أو لساجعٍ، أو لضرورةٍ))[٥].

وقد حدَّدَ النحويون الأوائل عدداً من القبائل للأخذ عنها، والاستدلال بأقوالها، وكانت هذه القبائل من سكَّان البرية، وقد علَّل أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) ذلك

(١) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرِّد: ١٣٧، والصاحبي في فقه اللغة: ٢١٥.
(٢) أصول التفكير النحوي: ٣٣.
(٣) المصدر نفسه: ٣٣.
(٤) ينظر: خزانة الأدب: ٤٢١/٨.
(٥) الخصائص: ١٢٦/١ – ١٢٧.

بأنَّ سكّان البراري الذين يعيشون في بيوت الشَّعْر أو الصوف والخيام والأخبية كانوا ((من كلِّ أمةٍ أجفى وأبعدَ من أنْ يتركوا ما قد تمكَّن منهم بالعادةِ فيهم، وأحرى أنْ يُحصِّنوا نفوسَهم عن تخيُّلِ حروفِ سائرِ الأممِ، وألفاظَهم وألسنتَهم عن النطقِ بها، وأحرى أن لا يخالِطَهم غيرُهم من الأممِ للتوحشِ والجفاءِ الذي فيهم، وكان سكّانُ المدنِ والقرى وبيوتِ المَدَرِ منهم أطبعَ، وكانت نفوسُهم أشدَّ انقياداً لتفهُّمِ ما لم يتعوَّدوه، ولتصوّرِهِ وتخيُّلِه))[1].

وذكر أبو البركات الأنباري أنَّ الكسائي (ت ١٨٩ هـ) لمَّا أراد أن يتعلَّم النحو ذهب إلى البصرة وجلس في حَلَقَةِ الخليل يأخذ عنه النحو، وقد سأل الخليلَ يوماً ((من أين علمُك؟ فقال: من بوادي الحِجازِ ونَجْدٍ وتِهامة، فخرج الكسائي، وأنْفَدَ خمسَ عشرةَ قنينةً حبراً في الكتابةِ عن العربِ سوى ما حفظ))[2].

ويُعدُّ الفارابي أوَّل مَن وضعَ مجموعة محدَّدةً تضمُّ القبائل التي يُستدلُّ بكلامها والقبائل لا يُستدلُّ[3]، والقبائل هي: قيس، وتميم، وأسد، وطيِّئ، وهُذَيل[4].

ويظهر أنَّ البصريين كانوا أكثر تمسُّكاً والتزاماً من الكوفيين بالأخذ من هذه القبائل، لذا نجدهم يفخرون بقول الرياشي (ت ٢٥٧ هـ): ((إنما أخذنا اللغةَ عن حَرَشَةِ الضِّبابِ وأكَلَةِ اليرابيعِ))[5]، فلم يكُن البصريون يروون اللغة عن المتحضّرين الذين يمكن أنْ يكونَ الفسادُ قد دخلَ على ألسنتِهم[6]، في حين ((أنّ سماعَ الكوفيين أكثرَه عن غيرِ الفصحاءِ))[7].

---

(١) الحروف: ١٤٦.

(٢) نزهة الألباء: ٥٩، وينظر: معجم الأدباء: ١٧٣٨/٤، وإنباه الرواة: ٢٥٨/٢.

(٣) ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ٥١.

(٤) ينظر: الحروف: ١٤٧.

(٥) أخبار النحويين البصريين: ٦٩.

(٦) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف): ١٧٣.

(٧) إعراب القرآن (النحاس): ٤٣/٣.

ولم تكنْ البادية وحدها موطن السماع ومجال الالتقاء بالأعراب الفصحاء والأخذ عنهم، فقد كان الأعراب يسافرون إلى الأمصار لأخذ اللغة عن ساكنيها، فضلاً على أنَّ البصرة وسوقها المِرْبَد كانت من مواطن المشافهة أيضاً، فقد أرْفَدَ سوقُ المِرْبَدِ ((اللغةَ بمادةٍ كثيرةٍ، عليها أسّسَ النحاةُ قواعدَهم وأصلحوها))[١] فقد كان مَجْمَعاً للفصحاء، وكان اللغويون يقصدونهم إليه ليسألونهم فيما فيه يختلفون، ويأخذون عنهم مُسْتَفيدين ومُتَعَلِّمين[٢].

أمّا الكوفيون فقد كانوا يروون اللغة عن جميع القبائل العربية، سواء بدوية كانت أم حضرية[٣]، وبذلك وسَّعوا على أنفسهم دائرة السماع ولم يقصروها على قبائلَ محدَّدةٍ، بل كانوا ((يحترمون كل ما جاءَ عن العربِ، ويجيزون للناسِ أنْ يستعملوا استعمالَهم))[٤].

وعلى كلِّ حالٍ، فمصادرُ الاستدلالِ التي اعتمدَ عليها نحويو المدرستين في إثباتِ القواعدِ النحويةِ ثلاثةٌ، هي:

- القرآنُ الكريمُ وقراءاتُه.
- الحديثُ النبويُّ الشريفُ.
- كلامُ العربِ شعراً ونثراً.

وقد نبَّه علي الحلبي على مصادرِ الاستدلال عند شرحه قول خالد الأزهري في أقسام المبتدأ الظاهر: ((وأقسامُ الظاهرِ كثيرةٌ جداً، وفيما ذكرناه كفايةٌ، فإنَّ الذكيَّ يدرِكُ بالمثالِ الواحدِ ما لا يدرِكُه الغبيُّ بألفِ شاهدٍ))[٥]، فقال علي الحلبي:

(١) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ٣٦٠ – ٣٦١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٠ – ٣٦١.
(٣) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ١٥٩
(٤) ضحى الإسلام: ٦١٦/٢.
(٥) فرائد العقود العلوية: ٤٧١/٢.

والشاهدُ ((جزئيٌّ يُذكرُ لإثباتِ القاعدةِ، فلا يكون إلا من كلامِ اللهِ تعالى، أو من كلامِ رسولِه أو كلامِ من يُوثقُ بعربيتِه))[١].

القرآن الكريم وقراءاته

أ – القرآنُ الكريم

القرآن الكريم هو المصدر الأوَّل لدارسي النحو، فالنحويُّ ((يبني منه قواعدَ إعرابِه ويرجعُ إليه في معرفةِ خطأ القولِ من صوابِه))[٢]، وهناك إجماع مطلق على تقديمِه على المسموعِ من كلامِ العربِ، فهو ((أعْربُ وأقوى في الحجَّةِ من الشعرِ))[٣] والنثرِ، وذلك ((لتواترِ نقلِه وتوثيقِ نصِّه وضبطِه))[٤].

وقد أكثَرَ علي الحلبي من الاستشهاد بالقرآن الكريم، فقد بلغ عدد الشواهد القرآنيَّة التي استشهد بها مئتين وسبعة وتسعين شاهِداً، وهذا يكشف لنا عن حقيقة مرجعيَّته الفكريَّة الدينيَّة، فأغلب النحويين تكون شواهدهم الشعريَّة أكثر من شواهدهم القرآنيَّة، أمَّا علي الحلبي فبلغت شواهده القرآنيَّة أكثر من ضعف الشواهد الشعريَّة التي استشهد بها، فضلاً على أنَّه ((كانَ أحدَ مَشَايِخِ الْمدرسةِ الصلاحيةِ التي هي تاجُ الْمدَارِسِ الكائنةِ بجوارِ الإمامِ الشافعيِّ))[٥]، وله عشراتُ المؤلَّفات الدينية[٦].

وبعد استقراء شواهد عليٍّ الحلبي القرآنيَّة يمكننا إجمال منهجه في الاستشهاد بالنصوصِ القرآنيَّة بالنقاط الآتية:

(١) فرائد العقود العلوية: ٤٧٢/٢.
(٢) الإتقان في علوم القرآن: ١٦/١.
(٣) معاني القرآن (الفراء): ١٤/١.
(٤) الجهود النحوية لأبي موسى الجزولي ٦٠٧ هـ: ٨١.
(٥) خلاصة الأثر: ١٢٤/٣.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٣/٣ – ١٢٤.

١. استعمال النصوص القرآنية أصلاً لتقعيد الأحكام النحوية، ومن ذلك قوله في علامات الأفعال: ((وقسمٌ منها مختصٌّ بالأفعالِ أي: بجنسِها، ويدخلُ عليها ولا يتعدّاها إلى غيرِها، فيعملُ فيها العملَ الخاصَّ بها – وهو الجزم – أي حقّه وطريقته ذلك، فلا ينافي أنَّه قد لا يعملُ بالكليَّةِ كـ(قد) و(السين)، أو يعملُ العملَ غيرَ الخاصِّ كـ(لن)، فإنَّها مختصَّةٌ بالأفعالِ ولا تعملُ فيها العملَ الخاصَّ الذي هو الجزم، بل النصبَ. وذلك المختصُّ الذي يعملُ العملَ المذكورَ نحوُ: (لم) أي (لم) ونحوِها كقولِه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾))[١].

ومن ذلك أيضاً قوله في الجمل التي لها محل من الإعراب: ((الجملةُ الرابعةُ: المُضافُ إليها اسمُ زمانٍ أو اسمُ مكانٍ، فالأُولى، أي المُضافُ إليها اسمُ زمانٍ، نحو: ﴿إذا جَاءَ نَصْرُ اللهِ﴾، فجملةُ (جاءَ نصرُ اللهِ): محلُّها الجرُّ بإضافةِ (إذا) إليها))[٢]، أي في محلِّ جرِّ مضاف إليه.

٢. يذكر أحياناً الشاهد القرآنيَّ بعد الأمثلة المصنوعة تبرُّكاً، ومن ذلك قوله في بناء الفعل المضارع: فإن اتصلتْ به نون النسوة ((فإنَّه لا يُعرَبُ، بل يُبنى على السكونِ نحوُ: النسوةُ يَضْرِبْنَ، والنسوةُ يَعْفُونَ. قال تعالى: ﴿إلا أنْ يَعفُنَ أو يَعْفُوَ الذي بيدِهِ عُقدةُ النكاحِ﴾))[٣]، ذكر ذلك ابن الورَّاق (ت ٣٨١ هـ)[٤]، وابن هشام[٥].

ومن ذلك أيضاً قولُه في معاني كان وأخواتها حين تكون تامَّة: ((ومعنى: أصبحَ زيدٌ، وأضحى زيدٌ، وأمسى زيدٌ: دخلَ في وقتِ الصباحِ والضحى

(١) فرائد العقود العلوية: ١٥٦/١، والنص القرآني من سورة الإخلاص: الآية ٣.
(٢) المصدر نفسه: ٨٢٦/٢، والنص القرآني من سورة النصر: الآية ١.
(٣) المصدر نفسه: ٤١٠/١، والنص القرآني من سورة البقرة: الآية ٢٣٧.
(٤) ينظر: علل النحو: ٢٠٤.
(٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٦.

والمساءِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿فسبحانَ اللهِ، حينَ تُمسُونَ، وحينَ تُصبحُونَ﴾ أي تدخلون في وقتِ المساءِ والصباحِ))[1]، وذكر ذلك السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)[2]، والعيني (ت ٨٥٥ هـ)[3].

٣. في أغلب الأحيان ينصُّ علي الحلبي على الآية القرآنية بتصديرها بعبارة: (قوله تعالى)، ومن ذلك قولُه في علامات الفعل: ومنها السين وسوف ((وهي مُختصَّةٌ: تختصُّ من أنواعِ الفعلِ بالمضارعِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾))[4]، وذكر ذلك سيبويه[5].

ومن ذلك أيضاً قولُه في بابِ التوابعِ: ((والنعتُ الحقيقيُّ يَتْبَعُ منعوتَه وجوباً، حيث لا مانِعَ ولم يُقْطَعْ عن التبعيةِ، في أربعةٍ من عشرةٍ: في واحدٍ من ثلاثةٍ: الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وواحد من ثلاثةٍ أخرى: الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، وواحدٍ من اثنين: التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ من اثنين آخرَين: التعريفِ والتنكيرِ... وقد وُجِدَت المخالفةُ بينهما في التعريفِ والتنكيرِ، في مثل قولِه تعالى: ﴿ويلٌ لكلِّ هُمزةٍ لُمزةٍ (١) الذي جمعَ مالاً﴾ فإن المنعوتَ وهو (همزةٌ) نكرةٌ، والنعتُ وهو (الذي) معرفةٌ))[6]، ويبدو لي أنَّ الذي سوَّغ ذلك هو كون المنعوت نكرة مخصَّصة بالوصف (لمزة)، والمعروف أنَّ التخصيص يقرِّب النكرة من التعريف.

٤. في بعضِ الأحيان لا ينصُّ علي الحلبي على الآية القرآنيَّة مُعْتَمِداً على حفظ السامع في تمييز النصِّ القرآني من غيره، ومن ذلك قوله في تاء التأنيث

(١) فرائد العقود العلوية: ٥٠٣/٢، والنص القرآني من سورة الروم: الآية ١٧.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٩٧/١.
(٣) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية: ٣٩٣/١.
(٤) فرائد العقود العلوية: ١٣٢/١، والنص القرآني من سورة البقرة: الآية ١٤٢.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ١١٥/٣.
(٦) فرائد العقود العلوية: ٥٢٩/٢ – ٥٣١، والنص القرآني من سورة الزمر: الآيتان ١ – ٢.

الساكنة: ((والمرادُ بكونِها ساكنةً أنَّ وَضْعَها السكونُ، فلا يخرجُ عن كونِه للتأنيثِ ما حُرِّكَ لعارضٍ، في نحوِ: ضربَتَا، و ﴿قالتِ امرأةُ العزيزِ﴾))[1].

ومنه أيضاً قوله في باب اسم كان أخواتِها، فقال في معنى (صار): ((ومعنى (صار): رجَعَ نحوُ: ﴿ألا إلى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾ أي: تَرْجَعُ))[2]، وذكر ذلك ابن مالك[3]، وابن هشام[4].

٥. في بعض الأحيان يُورِد أكثر من آية للاستدلال على صحَّة المسألة الواحدة، من ذلك قوله في الإعراب الظاهر والمقدَّر: إذا حُذِفَتْ نون الرفع ((للجازمِ بأنْ كان المضارعُ المذكورُ، أي الذي اتصلتْ به واوُ الجماعةِ أو ألفُ الاثنين أو ياءُ المخاطبةِ، وأُكِّدَ بالنونِ الثقيلةِ، مجزوماً فإنها لا تُقدَّرُ، نحوُ: ﴿ولا يَصُدُّنَّكَ﴾، ﴿ولا تَتَّبِعانِّ﴾ ، ﴿فإمَّا تُرِيَنَّ﴾))[5]، أي إنَّ النون تقدَّر علامةً للرفع في الأفعال الخمسة إذا كانت محذوفة لعارض توالي النونات فقط كما في: (أنتِ تكتبينَّ درسك)، أمّا إذا كانت محذوفة لجازم كما في الآيات المذكورة فلا تقدَّر.

وكذلك قولُه في العطفِ بين النظائرِ: ((يجوزُ عطفُ الفعلِ على الفعلِ رفعاً ونصباً وجزماً، حيث اتّحدَ زمنُهما وإن اختلفتْ صيغتُهما... ومثالُ متَّحدِ الزمانِ دون الصيغةِ قولُه تعالى: ﴿يَقدُمُ قَومَهُ يومَ القِيامةِ فأوردَهُمُ النارَ﴾، فـ(أورد) معطوفٌ على (يقدُمُ) لاتّحادِهما في الزمنِ دون الصيغةِ، وقولُه تعالى: ﴿تَبارَكَ الَّذِي إن شاءَ جَعَلَ لَكَ

(١) فرائد العقود العلوية: ١٣٢/١، والنص القرآني من سورة يوسف: الآية ٥١.
(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٥٠٣ – ٥٠٤، والنص القرآني من سورة الشورى: الآية ٥٣.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٨٥/١، وتسهيل الفوائد: ٥٣.
(٤) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٤٠.
(٥) فرائد العقود العلوية: ٢٢١/١، والنص القرآني الأول من سورة القصص: الآية ٨٧، والثاني من سورة يونس: الآية ٨٩).

خَيْراً مِن ذٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحتِهَا الأنهار وَيَجعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾، فـ (يجعل) معطوفٌ على (جَعَلَ) لاتِّحادِهما في الزمنِ دون الصيغةِ))[1]، لأنَّ الفعل (أورد) يدلُّ على المستقبل وإن كان في صيغة الماضي، واتَّضح ذلك من طريق المعنى، لأنَّه يوردهم النار في يوم القيامة، ويوم القيامة لم يأتِ بعد، والفعل (جَعَلَ) وإن كان في صيغة الماضي فهو يدلُّ على المستقبل؛ بسبب أداة الشرط الجازمة (إن) التي تستلزم أن يكون فعل الشرط وجوابه مستقبلاً.

٦. في بعض الأحيان لا يذكر الآية كامِلةً، وإنَّما يكتفي بذكر الجزء الذي فيه موطن الشاهد، ومن ذلك قوله في استعمالات (قد): ((وتكونُ مع المضارعِ للتقليلِ، إمَّا تقليلُ وقوعِ الفعلِ نحوُ: قد يصدقُ الكذوبُ، وإمَّا تقليلُ متعلَّقِ الفعلِ نحوُ: ﴿قد يَعلَمُ ما أنتم عليه﴾، أي: إنَّ ما هم عليه هو أقلُّ معلوماتِه))[2]، ويريد بالمثال الأوَّل: إنَّ صدور الصدق من الكذوب قليل.

ومن ذلك أيضاً قولُه في معاني (لعلَّ): ((﴿فلعلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ﴾ أي: قاتِلٌ نَفْسَكَ، فـ (لعلَّ): حرفُ إشفاقٍ ونصبٍ ورفعٍ، والكاف: اسمُها في محلِّ نصبٍ بها، وباخِعٌ: خبرُها مرفوعٌ بها))[3]، وذكر ذلك ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)[4]، والمرادي[5].

ب – القراءات القرآنيّة

القراءات القرآنيَّة: ((هي اختلافُ ألفاظِ الوَحْيِ المذكورِ في كتبةِ الحُرُوفِ أو

(١) فرائد العقود العلوية: ٦٢٠/٢ – ٦٢١، والنص القرآني الأول من سورة هود: الآية ٩٨، والثاني من سورة الفرقان: الآية ١٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٠/١، والنص القرآني من سورة النور: الآية ٦٤.

(٣) المصدر نفسه: ٥١٣/٢، والنص القرآني من سورة الكهف: الآية ٦.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٣٤/١.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٥٨٠.

كيفيِّتِها مِنْ تخفِيفٍ وتثقيلٍ وغيرِهما))[1]، وقد عُنيَ النحويون بالقراءات وجعلوها أدلَّةً يستدلُّون بها على مسائلهم، ولكن وضعوا ثلاثة شروط لِعدِّ القراءة صحيحةً يُستدَلُّ بها لإثبات الأحكام النحويَّة[2]:

١. موافقة العربية ولو بوجه.

٢. موافقة رسمها أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

٣. صحَّة سندها.

ونجدُ تبايُناً في مواقف نحويي المذهبين البصري والكوفي من الاستدلال بالقراءات القرآنيَّة، إذ نجد البصريين ((قد وقفوا منها موقفَهم من سائرِ النصوصِ اللغويةِ، وأخضعوها لأصولِهم وأقيستِهم، فما وافقَ منها أصولَهم، ولو بالتأويلِ، قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاجَ به، ووصفوه بالشذوذِ، كما رفضوا الاحتجاجَ بكثيرٍ من الرواياتِ اللغويةِ، وعدّوها شاذَّةً تُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليها))[3].

أمّا الكوفيون فقد كانت عنايتهم بالقراءات أكبر من عناية البصريين، فالقراءات مصدر مهمٌّ من مصادر نحوهم، فقبلوها وأجازوا الاحتجاج بها، وأقاموا عليها الكثير من قواعدهم وأحكامهم[4]، وذلك لأنهم يرون أنَّ سند القراءات الرواية، لذا فهي أقوى من الشعر في مجال الاستشهاد، لأنَّه يزيد اللغة ثراءً[5].

أمّا علي الحلبي فلم يخالِفِ النحويين في الاستشهاد بالقراءات لإثبات الأحكام النحويَّة، وإنْ كانت قليلةً موازنةً بعدد الآيات المتواترة التي استشهد بها، وقد بلغ

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٩/١.

(٣) مدرسة الكوفة: ٣٣٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٧.

(٥) ينظر: معجم القراءات القرآنية: ١٠٢/١.

مجموع القراءات القرآنيَّة التي استشهد بها اثنتي عشرة قراءة فقط، وكان منهجه في ذلك كالآتي:

١. الاستدلال بالقراءات لإقرار الأحكام النحويَّة، ومن ذلك قوله في رابط جملة الخبر بالمبتدأ: ((وكما يَربِطُ الضميرُ مذكوراً يربط محذوفاً، في مواضعَ مخصوصةٍ، منها: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ في قراءةِ ابن عامر في سورة (الحديد)، أي: وكلٌّ وعدَهُ اللهُ الحسنى))[١].

٢. الاستدلال بالقراءات لإثبات رأي الكوفيين ومتابعته لهم، فقال في (حيث): ((وحكى الكسائي أنَّ بَنِي فَقْعَسَ يعربونها مطلقاً، أي في الأحوالِ الثلاثةِ، وقرأ بعضُهم: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾))[٢]، هذه إحدى اللغات الضعيفة في (حيث)، وهناك لغة ضعيفة أخرى فيها وهي البناء على الفتح، والمشهور فيها البناء على الضم[٣]، فتقول: (أجلسُ حيثُ تجلسُ، وجاءَ زيدٌ من حيثُ جاءَ أبوه).

٣. ذكر علي الحلبي القراءة القرآنيَّة من دون ذِكر القارئ الذي قرأ بها في ستَّة مواضعَ[٤].

٤. استدلَّ بقراءة شاذَّة واحدة على جواز ضمِّ نون الأفعال الخمسة وفتحها، فقال:

---

(١) فرائد العقود العلوية: ٤٧٩/٢، والنص القرآني من سورة الحديد: الآية ١٠، وقراءة الجمهور: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ بالنصب، وقرأها ابن عامر بالرفع (وكُلٌّ)، ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٦٦/٦.

(٢) فرائد العقود العلوية: ٢٠٤/١ – ٢٠٥، والنص القرآني من سورة الأعراف: الآية ١٨٢، وقراءة الجمهور: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ببناء (حيثُ) على الضم، ولم تذكر كتب القراءات قراءة بني فقعس بالجر.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٥/٨، وشرح الشذور: ١٦٩.

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٨٨/١، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢٧، ٣٣٤، ٤٦٠/٢.

((وهي بعد الألفِ مكسورةٌ على أصلِ التخلُّصِ من الساكنين وحملاً على نونِ المثنّى، وربّما ضُمَّتْ. وقد قُرِئَ شاذّاً: ﴿أَتعِدَانُنِي﴾ بضمِّ النونِ. ونقلَ الشيخُ أبو حيّان أنَّ بعضَ العربِ يفتحُ، وأنَّه قُرِئ: ﴿أَتَعِدَانِي﴾))[1].

الحديث النبوي الشريف

أجمع اللغويون على أنَّ النبيَّ محمَّداً (صلّى الله عليه وآله وسلَّم) أفصح العرب[2]، لذلك كان من المفترض أنْ يكون كلامه الأصل الثاني من أصول السماع، إلّا أنَّ ((علماءَ العربيةِ الذين أسَّسوا قوانينَها وقواعدَها لم يبنوا الأحكامَ على ما وردَ في الحديثِ كأبي عمرو بن العلاءِ والخليلِ بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني والمبرد والكسائي والفرَّاء وهشام والأحمر وثعلب وغيرهم))[3]، ويرجع سبب ذلك إلى ما سنذكره في (مذهب المانعين) من مذاهب النحويين في الاحتجاج بالحديث، إذ يُقسَمُون في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

الأول: مذهب المانعين مطلقاً، وعلى رأسهم ابن الضائع الذي أرجع سبب منعه إلى أنَّ أكثر الأحاديث كانت منقولة بالمعنى، فقد قال: ((تجويزُ الروايةَ بالمعنى هو السببُ عندي في تركِ الأئمةِ، كسيبويه وغيرِه، الاستشهادَ على إثباتِ اللغةِ بالحديثِ واعتمدوا في ذلك على القرآنِ وصريحِ النقلِ عن العربِ ولولا تصريحُ العلماءِ بجوازِ النقلِ بالمعنى لكانَ الأولى في إثباتِ فصيحِ اللغةِ كلامِ النبي صلى اللهُ عليه وسلَّمَ،

(١) فرائد العقود العلوية: ٣٣٤/١، والنص القرآني من سورة الأحقاف: الآية ١٧، وقراءة الجمهور: ﴿أَتَعِدَانِنِي﴾ بكسر النون، وقرأها نافع بفتح النون، ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٤١٧، ولم تذكر كتب القراءات قراءتها بالضم، وذكرها السيوطي في همع الهوامع: ٢٠١/١.

(٢) ينظر: الإنصاف (م ٧٧): ٤٦٢/٢، وتوجيه اللمع: ٤٨، وشرح التسهيل: ٣١٤/٢، وشرح ابن الناظم: ٢١١، واللمحة: ٤٥٩/١، والمقاصد النحوية: ٨٥/١.

(٣) التذييل والتكميل: ٣٤٢/٩.

لأنَّه أفصحُ العربِ))[1].

وتلميذ ابن الضائع أبو حيَّان الأندلسي الذي كان متعصِّباً أكثر من شيخه، وقد أرجع سبب منعه إلى أنَّ بعض رواة الحديث كانوا أعاجم، فقال: ((وقد وقعَ اللحنُ كثيراً في ما روي في الحديثِ؛ لأنَّ كثيراً من الرواةِ كانوا غيرَ عربٍ بالطبعِ، ولا يعلمون لسانَ العربِ بصناعةِ النحوِ فوقعَ اللحنُ في نقلِهم وهم لا يعلمون))[2]، فضلاً عن عدم استشهاد النحويين الأوائل بالحديث إلا بالشيءِ اليسيرِ منه، فقد قال في انتقاد ابن مالك لكثرة استشهاده بالحديث: ((قد لهجَ هذا المصنِّفُ في تصانيفِه كثيراً بالاستدلالِ بما وقعَ في الحديثِ في إثباتِ القواعدِ الكليَّةِ في لسانِ العربِ بما روي فيه، وما رأيتُ أحداً من المتقدِّمين، ولا المتأخِّرين سلكَ هذه الطريقةَ غيرَ هذا الرجل))[3].

الثاني: مذهب المجوِّزين مطلقاً، وفي مقدّمتِهم السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩ هـ)، وابن مالك، والرضي، والدماميني[4]، وقد ذكرنا أنَّ أبا حيّان الأندلسي اعترضَ على كثرة استشهاد ابن مالك بالحديث بحجَّة عدم الوثوق بأن الحديث هو لفظ النبي (صلّى الله عليه وآله وسلَّم)، وردَّ عليه الدماميني بقوله: إنَّ ((اليقينَ ليسَ بمطلوبٍ في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية))[5]، ولم يبيّنوا سبب تجويزِهم الاستشهاد بالحديث، ولعلَّ السببَ يرجعُ إلى:

١. أنَّ النحويين كانوا يستشهدون بكلام من عاش في عصر النبي (صلّى الله عليه وآله وسلَّم)، فكان الأولى أنْ يُستشهَدَ بكلامه لأنَّه صادر عن أفصح العرب، لذا

(١) في أصول النحو: ٤٥.
(٢) تمهيد القواعد: ٤٤٠٨/٩.
(٣) المصدر نفسه: ٤٤٠٨/٩.
(٤) ينظر: خزانة الأدب (البغدادي): ١٣/١.
(٥) شرح الكافية الشافية: ٩٤/١.

عَدُّوا هذا النوع من الشواهد أصلاً لإقرار القواعد ((وما جاءَ على أصلِه لا يُسألُ عن علَّتِه))[١].

٢. أنَّ بعض العلماء اتَّجه للتيسير كابن مالك مثلاً، ولعلَّهم اتَّجهوا إلى الاستشهادِ بالأحاديث لتشهد لهم في بعض ما قرَّروا من أحكامٍ[٢].

٣. استنادهم إلى ما وجدوه عند أسلافهم من اللغويين، فقد وجدوا أنَّ ((الاحتجاجَ بالحديثِ مالئاً معاجمَ اللغةِ))[٣].

الثالث: مذهب المتوسِّطين، وفي مقدِّمتهم الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، إذ تعجَّبَ من قلة استشهاد النحويين الأوائل بالحديث، فيقول: ((لا تجدُ في كتابٍ نحويٍّ استدلالاً بحديثٍ منقولٍ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم... وهم يستشهدون بكلامِ أجلافِ العربِ وسفهائِهم، وبأشعارِهم التي فيها ذِكْرِ الخنا والفحشِ))[٤]، فيرى أنَّ الاستشهاد بالحديث أولى من الاستشهاد بالشعر.

وقد كان موقف أصحاب هذا المذهب وسطاً في الاستشهاد بالحديث، فلم يمنعوه مطلقاً، ولم يجيزوه مطلقاً، بل أجازوا الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُنِي بألفاظها، ومنعوا الاستشهاد بالتي اعتُنِي بمعانيها دون لفظها[٥].

أمَّا مَجْمَع اللغة العربية فقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث الموجودة في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الستَّة (صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن النسائي، سنن أبي داوود، سنن الترمذي، سنن ابن ماجه) وما قبلها، على أن يكون

(١) اختيارات أبي بكر الشنواني (رسالة ماجستير): ٣٧١.
(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٣٢.
(٣) في أصول النحو: ٤٨.
(٤) شرح ألفية ابن مالك (الشاطبي): ٤٠١/٣.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٣/٣.

الاستشهاد منها بما يأتي[١]:

١. الأحاديث المتواترة المشهورة.
٢. الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات.
٣. الأحاديث التي تُعدُّ من جوامع الكلم.
٤. كُتُب النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم).
٥. الأحاديث المروية لبيان أنه (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) كان يخاطب كلَّ قوم بلغتهم.
٦. الأحاديث التي عُرف من حال رواتها: أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى؛ مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.
٧. الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

وقرار مجمع اللغة العربية نابع من حرصهم على ألّا يُحتَجَّ إلّا بالأحاديث الصحيحة التي ثبتَ أنَّها منقولة بلفظها.

أمَّا علي الحلبي فقد سار على منهج علماء عصره في الاستشهاد بالحديث، فالشاهد عنده يكون ((من كلامِ اللهِ تعالى، أو من كلامِ رسولِه أو كلامِ من يُوثقُ بعربيتِه))[٢]، أي إنَّه أجاز الاستشهاد به ولكن بعد التثبت من نقل الحديث بلفظه وليس بمعناه، لأنَّ ((المرادَ بكلامِ الرسولِ (صلَّى الله عليه وسلَّم) كلُّ ما أُضيفَ إليه غيرَ موضوعٍ عليه، لأنَّ الأصلَ فيما أُضيفَ إليه أنَّه كلامَ الرسولِ، حتى يثبتَ ما يخالفُه))[٣]، ولم يكُنْ يرتضي الإكثار من الاستشهاد بالحديث، فقد قال: ((ابن خروف استشهدَ بالحديثِ كثيراً، فإن كان على وجهِ الاستظهارِ فحسنٌ، وإن كان يرى

(١) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة: ٦٨٠.
(٢) فرائد العقود العلوية: ٤٧٢/٢.
(٣) المصدر نفسه: ٤٧٢/٢.

أنَّ مَنْ قبلُه أغفل شيئاً وجبَ عليه استدراكُه فليس كما أرى))[1]، وقد بلغ مجموع الأحاديث التي استشهد بها ثلاثة وثلاثين حديثاً، وكان منهجه في الاستشهاد بالحديث على النحو الآتي:

١. يستشهد بالحديث الشريف لإقرار الأحكام النحويَّة، ومثالُ ذلك قولُه في معنى (لعلَّ): ((وربَّما دخلتْ (أنْ) في خبرِها حملاً لها على (عسى)؛ لأنها بمعناها، ومنه قولُه (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم): (لعلَّ بعضَكم أنْ يكونَ ألحَنَ بحُجَّتِه من بعضٍ)))[2].

٢. في أغلبِ الأحيان يذكر الشاهد الحديثي إلى جانب الشاهد القرآني، ومن ذلك قولُه في أنواع (أل المُعرِّفة): ((إمَّا أنْ تكونَ لتعريفِ الجنسِ والحقيقةِ من حيث هي، وتسمّى لامَ الجنسِ ولامَ الحقيقةِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وجَعَلْنَا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيءٍ حيٍّ﴾، وقولِه (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم): (أهلَكَ الناسَ الدرهَمُ والدينارُ)))[3].

٣. في أغلبِ الأحيان ينصُّ على الحديث، فيقول في إعراب الأسماء الستة بالحروف: ((ويُشترَطُ لإعرابِ (فو) هذا الإعراب إلّا تُبدَّلُ واوه ميماً كما نطقَ به المصنِّفُ، فإنْ أُبدِلَتْ ميماً أُعرِبَ بالحركاتِ الظاهرةِ حيث لم تُضَفْ لياءِ المتكلِّمِ، كقولِه (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم): (لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أطيَبُ عِندَ اللهِ من ريحِ المسكِ)))[4]، أي يشترط لإعراب (فو) بالأحرف ألّا تبدَّل واوه ميماً، وذكر ذلك

(١) فرائد العقود العلوية: ٤٧٣/٢ – ٤٧٤.

(٢) المصدر نفسه: ٥١٣/٢، والحديث في الموطأ (مالك بن أنس): ١٠٤٠/٤، وصحيح البخاري: ٢٥/٩.

(٣) فرائد العقود العلوية: ٥٥١/٢، والنص القرآني من سورة النساء: الآية ٣٠، والحديث منسوب إلى العرب في المحتسب: ٢٤/٢، واللمع في أصول الفقه: ٢٦.

(٤) فرائد العقود العلوية: ٣١٢/١، والحديث في صحيح مسلم: ٨٠٧/٢، والسنن الكبرى للبيهقي: ٣٣/٩.

ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)[١]، وابن مالك[٢].

وفي بعض الأحيان لا ينصُّ على الحديث، ومثال ذلك قوله في باب المنادى: ((فالمنادى المنصوبُ إمَّا مضافٌ، أو شبيهٌ به... فالموصوفُ بجملةٍ نحوُ قولِهم في نداءِ الباري: (يا عظيماً يُرجى لكلَّ عظيمٍ). وعظيمٌ: من أمثلةِ المبالغةِ كـ(رفيق). فجملةُ (يرجى) في موضعِ نصبٍ نعتٌ لـ(عظيماً) قبل ندائه. فهو من نداءِ الموصوفِ))[٣].

كلام العرب شعراً ونثراً

كلام العرب هو ثالث مصادر السماع عند النحويين، ونال الشعر النصيب الأكبر من عناية النحويين على الرغم من أنَّ ((ما تكلمتْ به العربُ من جيّدِ المنثورِ أكثرُ ممّا تكلمتْ به من جيّدِ الموزون؛ فلم يُحفظْ من المنثورِ عُشرُه، ولا ضاعَ من الموزونِ عُشرُه))[٤]، وذلك لِما ينماز به من جرس ووزن يجعل الإنسان يحفظه بيسر، فالشعر وإنْ عَدَّه النحويون في المرتبة الثالثة من الأصول السماعيَّة، إلّا أنَّه يقع في المرتبة الأولى من الاستشهاد، فسيبويه صاحِب أوَّل كتاب نحويٍّ قد استشهد بألف وخمسين شاهداً شعريَّاً[٥]، أي إنَّ القرآن الكريم والحديث الشريف إنَّما قُدِّما على الشعر لشرفهما وعلوِّهما وليس لكثرتهما.

ولم يستشهدِ النحويون بكلام العرب كلِّهم، بل وضعوا حدَّين مكانياً وزمانياً، أمَّا الحدُّ المكاني فقد استشهد البصريون بكلام القبائل التي كانتْ تسكن الصحاري البعيدة عن الحاضرة وهي: (تميم، وقيس، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١/١٢٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٢٨٥.

(٣) فرائد العقود العلوية: ٢/٧١٤، والحديث في أخلاق النبي وآدابه لأبي الشيخ الأصبهاني: ٣/١٦٩.

(٤) العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ١/٢٠.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه (مقدمة المحقق): ١/٩.

الطائيين)، ويرجع سبب ذلك إلى أنَّ أهل البراري بعيدون عن الأمم الأخرى وقليلو الاختلاط بهم فحافظوا على سلامة لغتهم من اللحن الذي أصاب لغة القبائل التي تسكن الحواضر، فالعبرة في سلامة لسان القبيلة من التأثُّر بلسان الأمم الأعجمية بقطع النظر عن كونها تسكن الحاضرةَ أم البادية[١].

أمّا الكوفيون فوسَّعوا دائرة السماع على أنفسهم لتشمل أعراب الحُطَمِيَّة وسواد بغداد[٢]، فقد ((قبلوا كلَّ ما جاءَ عن العربِ، واعتدّوا به، وجعلوه أصلاً من أصولِهم التي يرجعون إليها، ويقيسون عليها))[٣].

وأمّا الحدُّ الزماني فقد قبلَ النحويون الاستشهاد بكلامِ العربِ المنثور في الجاهليَّة والإسلام إلى منتصف القرنِ الثاني الهجري سواء من أهل الحاضرة كانوا أم من أهل البادية، وبعد ذلك فسدتْ اللغة حتى وصل الفساد إلى الأعراب أنفسهم، لذلك دعا ابن جني إلى ترك الأخذ منهم ((لأنَّا لا نكادُ نرى بدويًّاً فصيحاً))[٤]، أمَّا المنظوم فقد قُسِّمَ شعراؤه إلى أربع طبقات: (الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، والمولَّدين)، وجوَّز النحويون الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الثالثة، ومنعوا الاستشهاد بشعر الطبقة الرابعة[٥].

وقد أكثر علي الحلبي من الاستشهاد بكلام العرب لا سيَّما الشعر، فبلغ عدد الشواهد الشعريَّة التي استشهد بها مئة وتسعة وثلاثين شاهداً، ونلاحظ أنَّ عدد الشواهدِ القرآنيَّةِ عنده ضِعْفَ الشواهد الشعريَّة، بسبب مرجعيته الفكرية الدينية.

(١) ينظر: الحروف: ١٤٦ – ١٤٧، والخصائص: ٧/٢.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٣١.

(٣) مدرسة البصرة النحوية: ١٤٥.

(٤) الخصائص: ٧/٢.

(٥) ينظر: خزانة الأدب (البغدادي): ٥/١ – ٦.

وأبرز سمات منهج علي الحلبي في إيراد الشواهد الشعرية:

١. لا يذكر اسم الشاعر في أغلب المواضع، فقد ذكر اسم الشاعر في ستة وعشرين موضعاً فقط، منها قوله في معاني حروف العطف: ((الفاءُ في ذلك بمعنى الواو، كما قِيلَ به في قولِ امرئ القيس:

..... **بِسِقْطِ اللّوَى، بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ**

فالفاءُ في ذلك نائبةٌ عن الواوِ لأنَّه لا يُقالُ: (زيدٌ بين عمرو فخالدٍ)))[١].

وقد نقل ابن يعيش[٢]، وابن هشام[٣] أنَّ الأصمعي يُوجِبُ رواية هذا البيت بالواو، أي: بين الدخول وحومل.

وأغفل عن ذكر اسم الشاعرِ في مئةٍ وثلاثةَ عشرَ موضعاً، منها قولُه في الممنوعِ من الصرفِ: ((وقد جمعَ بعضُهم ما ينصرِفُ من أسماءِ الأنبياءِ أعجمياً أو غيرَه، في قولِه:

تذكَّرْ شُعَيْباً، ثمَّ نوحاً وصالِحا وهُوداً ولوطاً، ثمَّ شِيثاً مُحمَّدا))[٤].

٢. الاستشهادُ في بعضِ الأحيانِ بشاهدين شعريين في المسألةِ الواحدة، ومن ذلك قولُه في جزم الفعل المضارع المعتلِّ الآخر: ((ويقابلُ المشهورَ أيضاً ما ذهبَ إليه بعضُهم من حذفِ الحركةِ المقدَّرةِ وعدمِ حذفِ هذه الأحرفِ، فإنَّ من العَرَبِ كما قال الشيخ ابن مالك مَن يُجري هذا الفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخرُ مجرى الفعلِ المضارعِ الصحيحِ الآخرِ، فيحذفُ الحركةَ التي هي الضمَّةُ المقدَّرةُ للجازمِ،

(١) فرائد العقود العلوية: ٥٩٥/٢، والشاهد عجز بيت لامرئ القيس، وصدره: قِفَا نَبكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ. ينظر: ديوان امرئ القيس: ١٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٤٢/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢١٥.

(٤) فرائد العقود العلوية: ٣٧٢/١، والشاهد بلا نسبة في: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٣٠.

ولا يحذفُ حرفَ العلَّةِ المذكورَ، كما أنَّ صورةَ المرفوعِ والمنصوبِ واحدةٌ، فيقولُ على هذه اللغةِ: لم يخشَى ولم يغزُو ولم يرمِي، بإثباتِ الألفِ في الأوَّلِ والواوِ في الثاني والياءِ في الثالثِ، وعلى هذا جاءَ قولُه أي الشاعرُ، وهو رؤبة:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطلِّقِ ولا تَرْضَـــاها، ولا تَمَلِّـــقِ

فقد أثبتَ مع الجازمِ الألفَ من (ترضاها)، وقولُه أي الشاعرُ:

هَجَوتَ زَبَّانَ، ثُمَّ جِئتَ مُعْتَذِراً كـأنَّكَ لَـم تَهجُـو، ولَـم تَـدَعِ))[1].

ولم يحذف واو (تهجو) أيضاً في المثال الثاني، ويريد بذلك المشهور في الفعل المضارع المعتل الآخر هو حذف حرف العلة عند جزمه، وما ذكره هو خلاف المشهور.

٣. ذِكْرُ الشاهد الشعري في بعض الأحيان بعد الشاهد القرآني، ومن ذلك قولُه في معنى (قد): ((وتكونُ للتكثيرِ، ومن ثَمَّ قالَ الزمخشري في قولِه تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السماءِ﴾ أي: رُبَّما نرى، ومعناهُ: تكثيرُ الرؤيةِ، وأنشدَ بيتَ الهُذلي:

قد أترُكُ القِرنَ مُصفَرّاً أنامِلُهُ .....))[2].

المعروف أنَّ (قد) مع الماضي تفيد التحقيق، ويريد هنا أن يقول إنَّ (قد) مع المضارع تكون للتكثير، أي زيادة احتمال وقوع الفعل.

ومن ذلك أيضاً قولُه في بابِ الجُملِ: ((والصلةُ لا محلَّ لها، بدليلِ ظهورِ الإعرابِ في نفسِ الموصولِ، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾، وقال الطائي:

---

(١) فرائد العقود العلوية: ٣٨٩/١ – ٣٩٠، والشاهد الأول لرؤبة بن العجاج، ينظر ديوانه: ١٧٩، والثاني لأبي عمرو بن العلاء، ينظر: معجم الأدباء: ١٥٨/١١.

(٢) فرائد العقود العلوية: ١٣٠/١، والنص القرآني من سورة البقرة: الآية ١٤٤، والشاهد الشعري صدر بيت لعبيد بن الأبرص (ت ٢٥ ق هـ)، وعجزه: كأنَّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْصادِ، ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص: ٥٦.

..... **فحسبِيَ مِن ذِي عندَهم ما كفانيا**))[1].

٤. التصريح في الكثير من المواضع على أنَّ الأقيسة قد تُخالَفُ في الشعر للضرورة، ومثال ذلك قولُه: ((فإنَّ كلّاً من الواو والياءِ حرفٌ ثقيلٌ، وتحريكُه بالضمةِ يزيدُ ثِقلاً، وأمَّا ظهورُها على الواو، في قولِ الشاعرِ:

إذا قُلتُ: علَّ القَلبَ يَسلُوُ..... .....

وعلى الياءِ، في قولِ الشاعرِ:

..... **تُساوِيُ عَنزِي غَيرَ خَمسِ دَراهِمِ**

فضرورةٌ))[2].

٥. في الكثيرِ من الأحيانِ يذكرُ من البيت موطنَ الشاهد فقط، ومن ذلك قولُه في علَّةِ فتحِ ما قبل ياءِ المثنَّى: ((وربَّما فُتِحَ للخفَّةِ المناسِبةِ لكثرةِ المثنّى. ومنه قولُ الشاعرِ يَصِفُ قطاةً بسرعةِ الطيرانِ:

على أحوَذِيَّينَ ....

بفتحِ النونَ مثنّى أحوَذِيّ. وهو الخفيفُ في المشي))[3].

٦. يستشهد في الكثير من الأحيان بأبيات لا يُعرفُ قائلُها، ومن ذلك قوله: ((وتُزادُ (لا) بعد (بل) لتوكيدِ الإضرابِ بعد الإيجابِ، كقولِ الشاعرِ:

---

(١) فرائد العقود العلوية: ٨١٤/٢، والنص القرآني من سورة فصلت: الآية ٢٩، والشاهد الشعري عجز بيت لمنظور بن سحيم (وفاته مجهولة) وصدره: فإمَّا كرامٌ موسِرُون أتيتُهم... . شرح ديوان الحماسة: ٨١٣.

(٢) فرائد العقود العلوية: ٢٢٦/١، والشاهد الأول جزء من بيت، وتمامه: قُيِّضَتْ ... هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تغْرِيه بِالوجْدِ، وهو بلا نسبة في: التذييل والتكميل: ٢٠٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣٥٤/١، ومنسوب إلى رجل من طيِّئ في تمهيد القواعد: ٢٩٩/١، والشاهد الثاني عجز بيت، وصدره: فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ، وهو بلا نسبة في: ارتشاف الضرب: ٢٣٧٨/٥، وتعليق الفرائد: ١٧٩/١، والمقاصد النحوية: ٣٨/١.

(٣) فرائد العقود العلوية: ٣٢٩/١، والشاهد جزء من بيت لحميد بن ثور (ت ٣٠ هـ)، وتمامه: .....اسِتَقَلَّتْ عَلَيهِمَا ... فَمَا هِيَ إلَّا لَمْحَةً فَتَغِيبُ، ينظر: ديوان حميد بن ثور الهلالي: ٢٤٩.

وجهُك البدرُ لا بل الشمسُ لو لم يُقْضَ للشمسِ كَسْفَةٌ أو أُفُولُ))[1].

٧. الاستشهاد بشعر المولَّدين في الكثير من المواضع، كأبي نوَّاس (ت ١٩٨ هـ)[2]، وأبي العتاهية (ت ٢١٣ هـ)[3]، والمتنبي (ت ٣٥٤ هـ)[4]، وبذلك لم يلتزم عليّ الحلبيّ بالحدِّ الزمانيّ الذي وضعه وسار عليه النحويين من قبله.

أمَّا الشواهد النثريَّة فقد كانت قليلةً جداً في فرائد العقود العلويَّة، ويرجع سبب ذلك إلى ((أَنَّ روايةَ الشعرِ أدقُّ من روايةِ النثرِ، وأَنَّ تذكُّرَ المنظومِ أيسرُ من تذكُّرِ المنثورِ، وأنَّ احتمالَ التغييرِ والتبديلِ في الشعرِ أقلُّ من احتمالِه في المرويّ من النثرِ))[5]، وهذا الاعتقادُ الذي سارَ عليه أغلبُ النحويين – ومنهم علي الحلبي – قد ورثوه من سيبويه[6].

وقد بلغت شواهدُه النثريَّةِ خمسةَ عشرَ شاهداً، منها:

– قولُه في بابِ المثنى: ((وفي كلامِ الشيخِ ابن مالك: أنَّ أكثرَ المتأخِّرين على منعِ ذا النوعِ، أي: تثنيةِ المشتركِ أو الحقيقةِ والمجازِ. والأصحُّ الجوازُ، وممَّا يؤيِّدُ ذلك قولُهم: (القَلَمُ أحَدُ اللسانَينِ)))[7]، ولم يمنعْ ابنُ مالك تثنيةَ المشتركِ أو الحقيقةَ والمجاز بل جوَّزَ ذلك[8].

---

(١) فرائد العقود العلوية: ٦١٣/٢ – ٦١٤، والشاهد بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٧٠/٣، ومغني اللبيب: ١٥٣، والمساعد: ٤٦٥/٢.

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٥٩٨/٢، و ٨٠٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥١/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩/١، و ٧٣٠/٢.

(٥) من أسرار اللغة: ٣٢٥.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه (مقدمة المحقق): ٩/١، ومن أسرار اللغة: ٣٢٥.

(٧) فرائد العقود العلوية: ٣١٩/١، والقول في البيان والتبيين: ٨٥/١، وعيون الأخبار: ١٠٧/١.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٩٣/٤، وشرح التسهيل: ١٧٨/٥.

- قولُه في حروفِ العطفِ: ((سُمِعَ: (إنَّ هناك إبلاً أم شاءً) بالنصبِ))[١]، وهذا القول نقله من ابن مالك الذي استشهدَ به على جوازِ دخولِ (أم المنقطعة) على المفرد[٢]، وقد خالفَ ابنُ مالك بذلك أغلبَ علماءِ النحوِ الذين رأوا أنَّ (أم المنقطعة) لا تدخل إلا على الجمل[٣].
- قولُه في باب خبر ما: ((وقد تُهمَلُ أي: (ليس) إذا انتقضَ نفيُ الخبرِ، أي: خبرِها بـ (إلّا)، نحوُ: (ليس الطيِّبُ إلّا المسكُ)، بالرفعِ حملاً على (ما)، حيث لا تعملُ عند انتقاضِ نفي خبرِها))[٤].

ثانياً: القياس

أ. تعريفه:

القياس هو: ((الجمعُ بَين أوَّلٍ وثانٍ يَقْتَضِيهِ فِي صِحَّةِ الأولِ صِحَّةُ الثَّانِي وَفِي فَسَادِ الثَّانِي فَسَادُ الأوَّلِ))[٥]، أو: ((أنْ تحكمَ للثاني بما حكمتَ به للأولِ لاشتراكِهما في العلَّةِ التي اقتضتْكَ ذلك في الأولِ))[٦]، أو: ((حمْلُ غيرَ المنقولِ على المنقولِ إذا كان في معناه، كرفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ في كلِّ مكانٍ وإنْ لم يكنْ كلُّ ذلك منقولاً عنهم))[٧].

والقياس الأصل الثاني من أصول النحو، ونُقِلَ عن الكسائي أنَّه قال: ((إنَّما النحوُ قياسٌ يُتَّبعْ))[٨]، فالقياس هو ((معظمُ أدلَّةِ النحوِ، والمعوّل في غالبِ مسائِلِه

(١) فرائد العقود العلوية: ٦٠٥/٢، والقول في شرح التسهيل: ٣٦٢/٣، وارتشاف الضرب: ٢٠١١/٤.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٢/٣.
(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٩٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٦٢/١، والبديع في علم العربية: ٣٦٧/١.
(٤) فرائد العقود العلوية: ٧٢٥/٢، والقول في كتاب سيبويه: ١٤٧/١، والأصول في النحو: ٩٠/١.
(٥) رسالة الحدود: ٦٦.
(٦) شرح اللمع (العكبري): ٦٥.
(٧) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.
(٨) أخبار النحويين (أبو طاهر المقرئ): ٥٣.

عليه))[1]، وهو مرتبطٌ بالنحوِ ارتباطاً وثيقاً لدرجةٍ جعلت أبا البركات الأنباري يقول: إنَّ ((إنكارَ القياسِ في النحوِ لا يتحقَّقُ لأنَّ النحوَ كلَّه قياسٌ))[2]، والقياس هو الوسيلة التي مكَّنتْ الإنسان من التحدُّث بآلاف الجمل التي لم تمُرّ على سمعه، من دون الحاجة إلى الرجوع إلى كُتُب اللغة والدواوين الجامعة لكلام العرب[3].

ب. نشأته:

نشأة القياس عند اللغويين العرب زامنتْ نشأة الدراسات اللغويَّة، وسبب ظهور القياس المبكِّر هو العلاقة الوثيقة التي تربط الدراسات اللغويَّة بالعلوم الإسلاميَّة، ولأنَّ العلوم الإسلاميَّة تعتمدُ القياسَ في دراساتِها كان الأولى اعتماده في الدراسات اللغويَّة أيضاً[4]، للترابط الوثيق بينهما وكان أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) ((أول من أسس الْعَرَبيَّة وَفتح بَابهَا وأنْهجَ سَبِيلَها وَوضعَ قياسَها))[5]، أماَّ القياسُ النحويُّ فقد تطوَّرَ على يدِ ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) الذي كان مولعاً به، إذ يُعدُّ ((أوَّلُ مَن بعجَ النحوَ ومدَّ القياسَ والعِللَ))[6]، واستمرَّ القياس بالتطوُّر والتوسُّع حتّى صار أصلاً من أصول النحو عند الخليل وتلميذه سيبويه، فيُعدُّ الخليلُ كاشِفَ قناع القياس[7]، وسار سيبويه على خُطى شيخه في ذلك[8]، وظلَّ القياس على الطريق الذي وضعه له الخليل حتى بلغ القرن الرابع، ثُمَّ وصل القياس ((ذروةَ مجدِه بأبي علي الفارسي وتلميذِه ابنِ جني، ونهض به هذان الإمامان نهضةً لم يحظَ بمثلِها

(١) الاقتراح في أصول النحو: ٧٩.
(٢) لمع الأدلة: ٩٥.
(٣) ينظر: القياس في اللغة العربية: ٢٤.
(٤) ينظر: لمع الأدلة: ٩٥.
(٥) طبقات فحول الشعراء:١٢/١.
(٦) المصدر نفسه: ١٤/١.
(٧) الخصائص: ٣٦٢/١.
(٨) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: ١٩.

قبلَهما ولا بعدَهما حتى اليوم))[1]، وبعدها جاءت مرحلة التنظير التي استقلَّتْ فيها أصول النحو وصارت علماً قائماً، ونجِدُ في هذه المرحلة أنَّ أبا البركات الأنباري قد ألَّفَ كتاباً سمَّاه (لمع الأدلّة في أصول النحو) سار فيه على خُطى الكتب الفقهيَّة ووضع فيه للقياسِ حدَّاً وشروطاً وأحكاماً[2].

جـ. أركانه:

من المثال الذي نقله السيوطي عن أبي البركات الأنباري نستطيع استنتاج الأركان التي يقوم عليها القياس، والمثال: إذا أردتَ ((أن تركِّبَ قياساً في الدلالةِ على رفعِ ما لم يُسمَّ فاعلُه، فتقول: اسمٌ أُسنِدَ الفعلُ إليه مقدَّماً عليه فوجبَ أن يكونَ مرفوعاً قياساً على الأصلِ. فالأصلُ هو الفاعلُ، والفرعُ هو ما لم يُسمَّ فاعلُه والحكمُ هو الرفعُ، والعلَّةُ الجامعةُ هي الإسنادُ، والأصلُ في الرفعِ أن يكونَ للأصلِ الذي هو الفاعل؛ وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعلُه بالعلة الجامعة التي هي الإسناد))[3].

إذن فأركان القياس أربعة، هي: الأصل وهو المقيس عليه وهو – في المثال السابق – الفاعل، والفرع وهو المقيس وهو نائب الفاعل، والحكم وهو الرفع، والعلَّة الجامعة وهي الإسناد.

والقياسُ نوعان:

١. قياس النصوص: ((هو قياسُ غيرِ المنقولِ على المنقولِ))[4]، ولا يُشترط في المنقول أن يكون من الكثير المطَّرد بل يجوز القياس على القليل الذي يوافق

(١) في أصول النحو: ٨٦.

(٢) ينظر: في أصول النحو: ٨٤، والجهود النحوية لأبي موسى الجزولي ٦٠٧ هـ: ١١٠ – ١١١.

(٣) الاقتراح في أصول النحو: ٨١.

(٤) الجهود النحوية لأبي موسى الجزولي ٦٠٧ هـ: ١١١.

أقيسة العرب، ويشترط أن لا يكون شاذّاً، فالشاذُّ يُحفظ ولا يقاس عليه[١].

٢. قياس الأحكام: ((قياسُ حكمِ قاعدةٍ نحويَّةٍ على قاعدةٍ نحويَّةٍ أخرى))[٢]، ويُقسمُ قياسُ الأحكامِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ[٣]:

- قياس الشبه، ومثاله: قياس إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفاعل، وذلك للشبه الموجود بينهما في الحركات والسكنات.
- قياس العلَّة، ومثاله: قياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلَّة الإسناد، لكونهما مسنداً إليهما.
- قياس الطرد، ومثاله: بناء (ليس) لاطراد البناء في كلِّ الأفعال غير المتصرِّفة.

واختلفَ البصريون والكوفيون في المقياسِ الكمِّي للنصوصِ اللغويَّةِ التي يقيسونَ عليها قواعِدَهم، فاتفقَ النحويون ((على أنَّ البصريين أصحُّ قياساً؛ لأنَّهم لا يلتفتونَ إلى كلِّ مسموعٍ ولا يقيسونَ على الشاذِّ، والكوفيين أوسعُ روايةً))[٤]، فقد أجازوا ((القياسَ على المثالِ الواحدِ المسموعِ، ولم يعتبروا القلَّةَ والكثرةَ))[٥]، و ((لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جوازُ شيءٍ مخالفٍ للأصولِ جعلوه أصلاً وبوَّبوا عليه))[٦].

وقد اعتمد علي الحلبي على القياس في تثبيت الأحكام النحويَّة، وأبرز سمات القياس عند علي الحلبي:

١. النصُّ على القياسِ في الكثير من المواضع، منها قولُه في تعريف تنوين التنكير:

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٨٢ – ٨٤.

(٢) الجهود النحوية لأبي موسى الجزولي ٦٠٧ هـ: ١١١.

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ٢٣٦، والإنصاف (م ١٨): ١٣٢/١، وشرح التصريح: ٤٣٣/١، والجهود النحوية لأبي موسى الجزولي ٦٠٧ هـ: ١١١ – ١١٢.

(٤) الاقتراح في أصول النحو: ١٥٦.

(٥) البحث اللغوي عند العرب: ١٤١.

(٦) الاقتراح في أصول النحو: ٤٢٣.

((وهو اللاحقُ لبعضِ الأسماءِ المبنيَّةِ، وهو العَلَمُ المختومُ بـ(ويه) واسمُ الفعلِ واسمُ الصوتِ. ويلحقُ الأوَّلَ قياساً مطَّرِداً))[١].

ومن ذلك أيضاً قولُه في باب المفعول فيه: ((فلو اختلفت مادَّتُه ومادَّةُ عاملِه نحو: قعدتُ مجلسَ زيدٍ، لم يجُزْ في القياسِ أن يُجعلَ (مجلس) ظرفاً))[٢]، فيجبُ التصريحُ بـ(في)، فنقولُ: قعدتُ في مجلسِ زيدٍ[٣]، وسُمِعَ من العرب بعض الأمثلة من دونِ (في)، مثل: ((هو منّي مَزْجَرَ الكَلْبِ، وأنتَ منِّي مَقعَدَ القابلةِ))[٤]، يريد بذلك أنَّ المفعول فيه يجب أن يكون مشتقّاً من لفظ الفعل، نحو: (جلست مجلس خالد)، وإذا لم يكن مشتقّاً من لفظ الفعل يجب أن يُسبق بـ(في) كما في المثال المذكور، وذكر أنَّ هناك أمثلة سُمعت من العرب خالفت هذا القياس.

٢. إيراد الكثير من العبارات التي تدلُّ على القياس، مثل:

- (على الراجح)، فيرى أنَّ نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد فتحة تُرسَمُ نوناً إذا خِيفَ اللبسُ، ((وأمَّا على الراجحِ فتُرسَمُ ألِفاً))[٥].
- (على الأصحّ)، فيقولُ في الأحرفِ الناصبةِ: ((إنَّ كُلّاً من (إذن وكي) إنَّما هو ناصِبٌ على الأصحِّ))[٦].
- (الأفصح)، فقال: ((وليس الأفصحُ، أي: القياسُ، في النعتِ المذكورِ ما تقدَّمَ، من إلحاقِ علامةِ التثنيةِ والجمعِ به))[٧]، أي إنَّ القياس في النعت السببي عدم

(١) فرائد العقود العلوية: ١٠٨/١.
(٢) المصدر نفسه: ٦٦٠/٢ – ٦٦١.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٧٥/٢ – ٦٧٧.
(٤) كتاب سيبويه: ٤١٣/١.
(٥) فرائد العقود العلوية: ١٠٢/١.
(٦) المصدر نفسه: ٧٣٥/٢.
(٧) المصدر نفسه: ٥٣٦/٢.

إلحاق علامتي التثنية والجمع: فلا نقول: مررتُ برجلٍ قائمَيْنِ أبواه، أو قائمِينَ أبناؤه، بل نقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه، وقائمٍ أبناؤه.

ومن العبارات الأخر التي تدلُّ على القياس عنده: (الأجود)[١]، و(الأعرف)[٢]، و(على الأعمِّ)[٣]، و(على الصحيح)[٤]، و(على المشهور)[٥]، و(المُختار)[٦].

وفي بعض الأحيان يُصدِّرُ الحكم النحويَّ بـ(كلّ)، كقوله في تعريف المركَّب: ((كلُّ كلمتين نُزِّلَتْ ثانيتُهما منزلةَ التنوينِ ممَّا قبلها، كـ(غُلامِ زيدٍ)))[٧]، أي قِسْ المركَّب على أنَّه كلَّ كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين من الأولى.

٣. لا يصحُّ القياس عنده على الشاذِّ، فقد ذكر أنَّ ابن هشام نقل عن الجرْميّ (ت ٢٢٥ هـ) أنَّه سمع عن العرب: ما خلا زيدٍ بالجرِّ، و (ما) زائدةٌ[٨]، فقال: ((وإنْ ادَّعى أنَّ ذلك سماعيٌّ، فهو من الشذوذِ، بحيثِ يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه))[٩].

٤. الاعتناء بالأصول النحويَّة وقياس الفروع عليها، فقد قسَّمَ علامات الإعراب إلى قسمين: الأول (العلامات الأصول للإعراب) وهي (الضمَّة) لرفع الاسم المفرد وجمع المؤنَّث السالم وجمع التكسير والفعل المضارع المعرب، و(الفتحة) لنصب الاسم المفرد وجمع التكسير والفعل المضارع المسبوق بأداة نصب، و(الكسرة)

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٣٦٢/١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣١/١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩/١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣/١، و٤٨٤/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩/١، و٦٨، و١١٢، و١٧٢، ٤٨٢/٢، و ٤٩٣، و٥٠٦.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢٧/٢.
(٧) المصدر نفسه: ١٦٣/١.
(٨) ينظر: مغني اللبيب: ١٧٩، وفرائد العقود العلوية: ٧٠٣/٢.
(٩) فرائد العقود العلوية: ٧٠٣/٢.

لجرِّ الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف وجمع المؤنَّث السالم، و(السكون) لجزم الفعل المضارع[١]، والثاني (العلامات الفروع للإعراب) وهي (الواو) وتكون نائبة عن الضمَّة في جمع المذكَّر السالم وما أُلحق به والأسماء الستَّة، و(الألف) وتكون نائبة عن الضمَّة في المثنَّى وما أُلحق به، وعن الفتحة في الأسماء الستَّة، و(الياء) وتكون نائبة عن الفتحة والكسرة في المثنّى وما أُلحق به وجمع المذكَّر السالم وما أُلحق به، ونائبة عن الكسرة في الأسماء الستَّة، و(الكسرة) وتكون نائبة عن الفتحة في جمع المؤنَّث السالم، و(الفتحة) وتكون نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف، و(الحذف) ويكون نائباً عن السكون في جزم الفعل المضارع المعتلِّ والأفعال الخمسة، ونائباً عن الفتحة في نصب الأفعال الخمسة[٢].

وكذلك قال في أقسام الفعلِ: ((القسمُ الأوَّلُ ماضٍ نحوُ: (قامَ)، قُدِّمَ لأنَّه أصلُ المضارعِ، والثاني مضارعٌ، أُخِّرَ عن الماضي؛ لأنه الماضي بزيادةِ حرفِ المضارعةِ))[٣].

وقال في أنواع بناء الحروف: إنَّ السكون هي ((الأصلُ في كلِّ مبنيٍّ لا خصوصِ الحرفِ، لأنَّ الأصلَ في الإعرابِ أنْ يكونَ بالحركةِ، والإعرابُ ضدُّ البناءِ فالمناسبُ أن يكونَ بالحركةِ لتتحقَّقَ المضادَّةُ))[٤]، أي إنَّ السكون الأصل في بناء الأفعال والأسماء أيضاً وليس فقط في بناء الحرف؛ وذلك لأنَّ السكون هو عدم الحركة، أي ضدَّ الحركة؛ ولأنَّ البناء ضدُّ الإعراب فالأنسب أن تكون علامته ضدَّ علامة الإعراب وهي السكون.

(١) فرائد العقود العلوية: ٢٦٩/١ – ٢٩٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٣/١.
(٣) المصدر نفسه: ١٤٩/١.
(٤) المصدر نفسه: ٢٣٥/١.

وذكر أنَّ الأصل قد يُعدلُ عنه، فقال في باب نائب الفاعل: ((والأصلُ، كما عُلِمَ، إسنادُ العاملِ للفاعلِ، فكان الأصلُ أنْ يُقالَ: ضَرَبَ عمروٌ زيداً، فعُدِلَ عن ذلك وحُذِفَ أي: تُرِكَ الفاعلُ، وهو (عمرو)، وأُقيمَ المفعولُ، وهو (زيدٌ)، مقامَ الفاعلِ في أحكامِه المختصَّةِ به))[١].

٥. ومن ضروبِ القياسِ عنده:

- القياس على الأولى، فقال عن تاء الفاعل: ((حُرِّكَتْ خوفَ اللبسِ بتاءِ التأنيثِ، ولم يُعكَسْ، لأنَّ تاءَ التأنيثِ حرفٌ، وهو أولى بالسكون))[٢]، يريد أنَّ تاء الفاعل ضمير، والضمير اسم، وقد بلغ الغاية من القلَّة فهو على حرف واحد، فحرِّكَ ليقوى بهذه الحركة، فتكون بمثابة حرف ثانٍ[٣]، فضلاً على أنَّ تاء التأنيث حرف والحرف أولى بالسكون من الاسم؛ لأنَّ السكون أصل البناء، والأصل في الحروف البناء.
- القياس على النظير، فقال في الأسماء المرفوعة: ((... والخامسُ: اسمُ كان وأخواتِها أي: نظائرِها في العملِ، شُبِّه النظائرِ بالأخواتِ؛ لِما بينهما من التماثُلِ والموافقةِ))[٤].

٦. التأويل لتوضيح القاعدة النحويَّة وضبطها، فبعض العلماء ذهب إلى أنَّ (قد) يجوز أنْ تكون مع المضارع للتقليل، ومثَّلوا لذلك بقولهم: قد يصدقُ الكذوبُ[٥]، إلّا أنَّه جعلها للتحقيق، وقال: ((ووجهُ ذلك أنَّ التقليلَ مُستَفَادٌ من قولِك: (يصدقُ الكذوبُ)، لا من (قد)؛ إذ لو لم يُحمَلْ على أنَّ صدورَ الصدقِ منه قليلٌ لكانَ

(١) فرائد العقود العلوية: ٤٥٨/٢.
(٢) المصدر نفسه: ٤٤٨/٢.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٩٤/٢.
(٤) المصدر نفسه: ٤٢٩/٢.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٩٣/٥، ومغني اللبيب: ٢٣٠.

فاسداً، لأنَّ آخِرَ الكلامِ يناقِضُ أوَّلَه))[١].

٧. تعليلُ الأحكامِ النحويَّةِ التي يصدرُها، ومن العلل التي ذكرها:

- الاستثقال، قال في الحركات المقدَّرة: ((القاضي ونحوه تُقدَّرُ فيه الضمَّةُ في حالةِ الرفعِ، والكسرةُ في حالةِ الجرِّ، لثقلِهما وثقلِ هذه الياء، وأثقلُهما الضمَّةُ))[٢].
- التخفيف، قال في حذف تنوين الاسم العلم الموصوف بـ(ابن أو ابنة): ((فيُحذَفُ تنوينُ (زيد) تخفيفاً))[٣].
- التضمين، قال في علَّة بناء (أينَ): ((إنَّما بُني لتضمُّنه معنى حرفِ الاستفهامِ أو الشرطِ))[٤].
- خوف اللبس، فتاءُ الفاعلِ: ((حُرِّكَت خوفَ اللبسِ بتاءِ التأنيثِ))[٥].
- الشبه، قال في الإعراب والبناء: ((إنَّما بُنيَتْ (هؤلاء) لمشابهتِها للحرفِ في المعنى، وهو الإشارة))[٦].
- العوض، قال في (كان): ((وسُمِّيَتْ أي: (كان) ناقصةً؛ لافتقارها إلى خبرٍ منصوبٍ، جيء به عوضاً عمَّا فاتها وأخواتِها من الدلالة على الحدثِ، إذ هي لمجرَّدِ الزمانِ المجرَّدِ عن الحدثِ))[٧].
- الفرق، قال في ضمائر الرفع للمُخاطَب: ((وخامسُها: أكرمتُنَّ، وهو لجمعِ الإناثِ، فرقاً بين جمعِ المُخاطَبِ وجمعِ المُخاطَبَةِ باختصاصِ الجمعِ المُذكَّرِ

(١) فرائد العقود العلوية: ١/١٣٠.
(٢) المصدر نفسه: ١/١٩٥.
(٣) المصدر نفسه: ١/١٠٤.
(٤) المصدر نفسه: ١/١٩٩.
(٥) المصدر نفسه: ٢/٤٤٨.
(٦) المصدر نفسه: ١/٢٤٠.
(٧) المصدر نفسه: ٢/٤٩٢.

بالميمِ))[1]، أي إنَّ جمع المخاطَب وُضِع له ضمير رفع خاصٍّ به وهو (الميم)، وجمع المخاطَبة وُضِع له ضمير رفع خاصٍّ به يختلف عن ضمير رفع جمع المخاطَب؛ وذلك للتفريق بينهما ودفع الالتباس.

- المناسبة، قال في إعرابِ الاسمِ المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ: ((الكسرة لا يجوزُ أنْ تكونَ للجرِّ؛ لأنَّها موجودةٌ لمناسبةِ الياءِ قبل دخولِ عاملِ الجرِّ))[2]، وهذا ردٌّ على من عدَّها كسرةَ إعرابٍ[3].

ثالثاً: الإجماع

الإجماع هو ثالث الأصول النحويَّة بعد السماع والقياس، ويُقصَد به: ((إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة))[4]، واشترط ابنُ جني في الإجماع ((ألّا يُخالفُ المنصوصَ. والمقيسَ على المنصوصِ؛ فأمَّا إنْ لم يعطِ يدَه بذلك فلا يكونُ إجماعُهم حجَّةً عليه))[5].

والإجماع من أصول الفقه الإسلامي، ومنه نقله النحويون إلى الدرس النحوي وصار أصلاً من أصولهم التي يستندون إليها في تثبيت قواعدهم، ولكنَّهم لم يتمكَّنوا من تطبيق قواعده على الدرس النحوي[6]، وعلَّلَ ابن جني ذلك بأنَّ النحوَ ((لم يَرِدْ ممَّن يُطاعُ أمرُه في قرآنٍ ولا سنَّةٍ... وإنَّما هو علمٌ مُنتَزَعٌ من استقراءِ هذه اللغةِ، فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عن علَّةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نَهْجةٍ كان خليلَ نفسِه، وأبا عمرو

(١) فرائد العقود العلوية: ٤٤٨/٢.
(٢) المصدر نفسه: ١٨٧/١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٩/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٨٣٤/٢، وشرح الأشموني: ١٩٧/٢.
(٤) الاقتراح في أصول النحو: ٧٣.
(٥) الخصائص: ١٩٠/١.
(٦) المشكل في أصول النحو العربي حتى نهاية القرن السادس الهجري (بحث) لمرتضى صباح صيوان: ٣٢٤.

فكرِه))[1]، وتبعه في ذلك ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) واستشهد بكلامِه[2].

على أنَّ الإجماع من الأصول النحويَّة التي يستدلُّ بها على الأحكام النحويَّة، وقد عدَّه السيوطي الأصل الثاني بعد السماع[3]، وقد اعتمد علي الحلبي على الإجماع في تثبيت الأحكام النحويَّة، وذلك إمَّا بالتصريح بلفظ الإجماع، كقوله في باب علامات الحرف: وعلامة الحرف ((ألَّا يقبلُ شيئاً من المذكورِ في هذا الكتابِ من علاماتِ الاسمِ ولا من علاماتِ الفعلِ... فتَرْكُ العلامةِ أي: كلِّ علامةٍ علامةٌ له، لأنَّه قامَ الإجماعُ على انحصارِ أجزاءِ الكلامِ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ))[4].

وقد يذكر في بعض الأحيان ألفاظاً تدلُّ على الإجماع، مثل: (ما ذهب إليه الجمهور)، قال في الإعراب المُقدَّر: ((القولُ بأنَّ الحركاتِ الثلاثَ تُقدَّرُ فيما أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ هو ما ذهب إليه الجمهورُ))[5]، فذهب ابن الخشَّاب (ت ٥٦٧ هـ) إلى أنَّ المضاف إلى يا المتكلم مبني[6]، وذهب ابن مالك إلى أنَّه معرب بحركات مقدَّرة في حالة الرفع والنصب فقط، ((ومَنْ قدَّرَ كسرةً أخرى فقد ارتكبَ تكلُّفاً لا مزيدَ عليه، ولا حاجةَ إليه))[7].

ومن الألفاظ التي تدلُّ على الإجماع عنده: (اتفاقاً)، فقال: إنَّ ((المضارعَ، والأمرَ، واسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، مشتقَّةٌ من الماضي اتفاقاً))[8].

---

(١) الخصائص: ١٩٠ – ١٩١.
(٢) ينظر الرد على النحاة: ٧٤.
(٣) الاقتراح في أصول النحو: ٧٣.
(٤) فرائد العقود العلوية: ١٣٦/١.
(٥) المصدر نفسه: ١٨٦/١ – ١٨٧.
(٦) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٠٩.
(٧) شرح التسهيل: ٢٧٩/٣.
(٨) فرائد العقود العلوية: ٤٩٦/٢.

الفصل الثالث

شخصيَّة علي الحلبي العلميَّة

الفصل الثالث

شخصية علي الحلبي العلمية

بعد البحث في مُصنَّف علي الحلبي وقراءته لمرات كثيرة، وجدتُ أنَّ له شخصيَّة علميَّة بارزة وجريئة، وتتمثل هذه الشخصيَّة في: آرائه الاجتهاديَّة، وردوده على العلماء، وموافقاته لعلماء المدرستين البصريَّة والكوفيَّة ومخالفاته، فضلاً على ترجيحاته وتضعيفاته لآرائهم ومناقشتها.

المبحث الأول: اجتهاده

يُعدُّ علي الحلبي من النحويين المُتأخِّرين، إذ عاش في القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة، إلَّا أنني وجدتُ له الكثير من الاجتهادات في شرح المسائل النحويَّة، وقد رتَّبتُها بحسب ورودها في كتاب (فرائد العقود العلويّة على شرح الأزهريّة):

المسألة الأولى: الجرّ بالمجاورة

اختلف النحويون في الجرِّ بالمجاورة، ولهم فيه ثلاثة أقوال:

القول الأوَّل: أورده الخليل وسيبويه والجمهور، قال سيبويه: ((ومِمّا جرى نعتاً على غيرِ وجهِ الكلامِ: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهِم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبِّ، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيفَ إلى الضبِّ، فجرُّوه، لأنَّه نكرةٌ كالضبِّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبِّ، ولأنَّه صار هو والضبُّ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ))[1]، وقال الفرَّاء في قوله تعالى ﴿كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ

(١) كتاب سيبويه: ٤٣٦/١.

عاصِفٍ﴾[1]: ((وإنْ نويتَ أن تجعلَ (عاصفٍ) من نَعْتِ الريحِ خاصَّة فلمَّا جاءَ بعدَ اليومِ أتبعتَه إعرابَ اليومِ وذلك من كلامِ العربِ أن يُتبعوا الخفضَ الخفضَ إذا أشبهه))[2]، فقد أجازوا الجرَّ بالمجاورة – وإن كان ذلك خلاف الأصل الذي أسَّسوا عليه قواعدهم – مطلقاً، في النعت كما في المثالين السابقين، وفي العطف كذلك كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[3]، بجرِّ (أرجلكم) على أنَّها مجرورة لمجاورة (برؤوسكم)[4].

القول الثاني: وجَّه ابن جني المثال الذي أورده سيبويه للجرِّ بالمجاورة توجيهاً نحويّاً ملائماً للصنعة وضبط الأحكام، موافقاً لقواعد باب العطف، وعدَّ جرَّ (خرب) من الشاذ الذي لا يجوز الحمل عليه[5]، فهو يرى أنَّ أصلَ (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) هو: (((هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ جُحْرُه) فيجري (خرب) وصفاً على (ضبٍّ) وإن كان في الحقيقةِ للجُحْرِ. كما تقولُ: مررتُ برجلٍ قائمٌ أبوه، فتجري (قائمٌ) وصفاً على (رجلٍ) وإن كان القيامُ للأبِ لا للرجلِ))[6]، إذ أوَّل مضافاً لـ(خرب) ليستقيم المعنى حتى يجوز أن يكون (خرب) صفة لـ(ضب)، فالضبُّ لا يوصف بأنَّه (خرب) بل جحره، والتكلُّف بَيِّن في هذا التأويل، إذ حذَفَ الهاء المضافة إلى (جحر)، ثُمَّ حذَفَ (جحر) المضافة إلى (خرب).

(١) سورة إبراهيم: الآية ١٨.

(٢) معاني القرآن: ٢/٧٤.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦، وقرأ بالجرِّ أبو عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم ، وبالنصب: نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٤٢، والمبسوط في القراءات العشر: ١٨٤.

(٤) ينظر: الإنصاف (م ٨٤): ٢/٤٩٣، وشرح شذور الذهب: ٤٢٩.

(٥) ينظر: الخصائص: ١/١٩١ – ١٩٢.

(٦) المصدر نفسه: ١/١٩٢.

القول الثالث: أجاز الزمخشري الجرَّ بالمجاورة في النعت فقط، ومنعه في العطف، ولذلك تأوَّلَ في الآية السابقة قائلاً: ((الأرجلُ من بين الأعضاءِ الثلاثةِ المغسولةِ تُغسل بصبِّ الماءِ عليها كانت مظنَّةَ الإسرافِ المذمومِ شرعاً، فعُطفتْ على الممسوحِ لا لتُمسحَ، ولكن ليُنبِّه على وجوبِ الاقتصادِ في صبِّ الماء عليها))[1]، فجعل الجرَّ بالعطف على (برؤوسكم) وليس بالمجاورة .

أمّا علي الحلبي فكان له رأي آخر في جرِّ (خَرِب) وما ماثلها، فقال: إنَّ ((الجرَّ في المُجاورةِ يرجعُ إلى الجرِّ بالمضافِ، أي: لأنَّ مُجاورَه مجرورٌ به، فسرى ذلك الجرُّ إليه، فكأنَّه مجرورٌ به لا بالمُجاورةِ))[2]، أي التقدير عنده: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ جُحرٌ خَرِبٍ)، والتكلُّف في هذا التأويل واضح أيضاً.

وذهب أغلب المحدثين إلى إنكار الجرِّ بالمجاورة بوصفه مظهراً من مظاهر الخلل الذي ينبغي تنزيه اللغة عنه، فيقول عبّاس حسن: ((والحقُّ أنَّ هذا النوعَ الغريبَ من الضبطِ بسببِ المجاورةِ، والنوعَ الآخرَ الذي سببه التوهُّم، جديران بالإهمالِ وعدمُ القياسِ عليهما، بلْ عدمُ الالتفاتِ إليهما مطلقاً))[3]، وقال إبراهيم السامرائي: ((ولو أنَّهم قطعوا القولَ بحملِ ما زُعِمَ أنَّه مِن قولِ العربِ على الخطأ لانتهى هذا اللغطُ، ولكانَ من هذا أنَّنا لم نشقَ بما حُمِلَ إلينا من صنعةٍ لم تُبنَ على علمٍ حَسَنٍ، ولكنَّ النحاةَ قدَّموا على ما أخذوا به أنفسَهم، وراحوا يتلمَّسون الشواهِدَ التي تؤيِّد قولَهم؛ ليفرضوا علينا ظاهرةً مُفْتَعَلَةً، لم تجرِ على سَنَنِ كلامِ العربِ))[4]، والتعسُّف واضح فيما قالا، لأنَّ كلامهما يلغي عدداً غير قليل من

(١) الكشاف: ٦١١/١.
(٢) فرائد العقود العلوية: ٩٩/١.
(٣) النحو الوافي: ٤٥١/٣.
(٤) أشتات في اللغة والأدب: ١٧٦.

الأمثلة والشواهد التي نُقلتْ عن العرب، فضلاً على عدد من قراءات القرَّاء المعتبرين.

وبعد النظر في هذه الأقوال الثلاثة، وقول علي الحلبي، وأقوال المحدثين، أذهب إلى ترجيح رأي (الخليل وسيبويه والجمهور)، الذين أجازوا الجرَّ بالمجاورة بوصفه أحد مظاهر العربية وإنْ خالفت الأصل في لحاق التابع متبوعه إعراباً، لورود عدد غير قليل من الشواهد القرآنيَّة التي قرأ بها قُرَّاء مشهورون[١]، والأبيات الشعريَّة لشعراء الطبقة الأولى[٢]، فضلاً على الأمثلة الصناعيَّة التي جاءت في مصنَّفات كبار علماء النحو، لأنَّ منعه يوجِب التقدير في جميع الشواهد التي سبق ذكرها، وعدم التقدير أفضل من التقدير.

المسألة الثانية: المضاف إلى (ياء) المُتكلِّم

إنَّ اللفظ في العربية إمَّا معرب، وإمَّا مبني، أمَّا المضاف إلى ياء المتكلم ففيه ثلاثة آراء:

١. إنَّ المضاف إلى ياء المتكلِّم نحو: (أبِي، وغلامِي) ليس معرباً، لأنَّ الكسرة تلازمه حتى في حالتي الرفع والنصب، وليس مبنيّاً لأنَّ البناء لا عِلَّة له[٣].

٢. إنَّه مبني، لأنَّ ياء المتكلِّم لو ضُمَّ ما قبلها وكانت ساكنة ستُقلب واواً، ولو كانت متحرِّكة لصار لفظها مستثقلاً ولا نظير له في العربيَّة، ولو فُتح ما قبله لقُلبت ألفاً سواء ساكنة كانت أم متحرِّكة[٤].

(١) ينظر: كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل: ١٩٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٠٣/٢.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٩٣/١، والإنصاف (م ٨٤):٤٩٤/٢، وشرح التسهيل: ٣٠٩/٣.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣٥٨/٢.

(٤) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٠٧، وأمالي ابن الشجري: ٤/١.

٣. ذهب أغلب المتأخِّرين إلى أنَّه معرب تقديراً، وأنَّ الكسرة حركة مُجانَسة[١].

وذهب علي الحلبي مذهب الإعراب فيه، وردَّ رأي القائلين بغيره ((بأنَّ عدمَ ظهورِ الإعرابِ فيه لا يُخرجه عن كونِه مُعرباً، إذ يبعد أن يكونَ هذا القائلُ لا يرى الإعرابَ التقديريَّ، ويحكم على كلِّ ما قُدِّرَ فيه الإعرابُ وانتفى عنه مقتضي البناءِ بأنَّه واسطةٌ))[٢]، وهذا صحيح ففي العربية الكثير من الكلمات تعرب إعراباً تقديريّاً، كما في إعراب (عصا) من قولك: هذه عصا، وأحضرتُ عصا، واتكأتُ على عصا.

ثُمَّ ردَّ على من ذهب إلى أنَّ الحركة تُقدَّر في حالتي الرفع والنصب فقط، وتظهر في حالة الجر[٣]، بقوله: إنَّ ((الكسرة لا يجوزُ أنْ تكونَ للجرِّ؛ لأنَّها موجودةٌ لمناسبةِ الياءِ قبل دخولِ عاملِ الجرِّ ... فلا يُمكِن أنْ تكونَ تلك الكسرةُ أثراً للعامِلِ، وإلَّا لـزمَ أنْ يكـونَ مجـيءُ العامـلِ تحصـيلاً للحاصـلِ)) [٤]، أي إنَّ الكسـرة أصـل وجودها للتناسب فهي ليست حركة إعراب

المسألة الثالثة: حركة تابع المنادى المفرد المبني

اتفق الجمهور على أنَّ المنادى المفرد يُبنى على ما يُرفع به، وعلَّة بنائه عند المبرِّد هي: ((مضارعتُه ما لا يكونُ معرباً، وذلك أَنَّك إذا قلتَ: يا زيدُ، ويا عمرُو، فقد أخرجتَه مِن بابه، لأنَّ حَدَّ الأسماءِ الظاهرةِ أَن تَخْبِرَ بها واحداً عن واحدٍ غائبٍ، والمخبرُ عنه غَيرُها فتقولُ: قالَ زيدٌ، فزيدٌ غيرُك وغيرُ المخاطبِ ولا تَقولُ: قالَ زيدٌ، وأنت تعنيه، أعني: المخاطب))[٥]، فضلاً عن أنَّه شابه كاف الخطاب في ثلاثة

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٥٣/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٦/١

(٢) فرائد العقود العلوية: ١٦٩/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٩/٣.

(٤) فرائد العقود العلوية: ١٨٧/١.

(٥) المقتضب: ٢٠٤/٤.

أوجه: (الخطاب، والتعريف، والإفراد)، ولمَّا شابهها في هذه الأوجه بُني لبنائها، ولم يُبْنَ على الفتح كي لا يلتبس بالممنوع من الصرف، ولم يُبْنَ على الكسر كي لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلِّم[١].

وتابِعُ المنادى المفرد يمكنك رفعه حملاً على اللفظ، ويمكنك نصبه حملاً على المحلِّ، فتقول: يا زيدُ العالِمُ، والعالِمَ، فـ((النعتُ والتوكيدُ وعطفُ البيانِ إذا كانت مفرداتٍ، وعطفُ النسقِ إذا كان مفرداً فيه الألفُ واللامُ، أيُّهما أتْبَعْتَ المنادى المضمومَ، جازَ فيه الرفعُ والنصبُ))[٢]، أي: الرفع على اللفظ، والنصب على المحلِّ.

وعدَّ النحويون ضمَّة تابع المنادى المفرد حركة إعراب[٣]، في حين نجد عند علي الحلبي إشكالاً على ذلك، قال: ((وفي جعلِ حركةِ التابعِ إعراباً إشكالٌ قويٌّ، لأنَّ عامِلَ المتبوعِ لا يقتضي الرفعُ؛ وقد تقرَّرَ أنَّ العامِلَ في التابعِ هو العاملُ في المتبوعِ ... وعندي أنَّ حركةَ التابعِ إتباعٌ لا إعرابٌ، والتعبيرُ عنها بالرفعِ مسامحةٌ. وحينئذٍ يكونُ منصوباً بفتحةٍ مُقدَّرةٍ، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الإتباعِ))[٤].

ويبدو لي أنَّ الصواب هو رأي علي الحلبي، لأنَّ ضمة المنادى المفرد ليست حركة إعراب، بل حركة بناء، ولأنَّ حكم التابع يجب أن يكون كحكم المتبوع رفعاً ونصباً وجرّاً، والمنادى حكمه النصب، فلا يجوز أن يكونَ تابعه مرفوعاً بحركة إعراب أصليَّة، بل هي حركة إتباع لِما قبلها.

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٧١.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو: ١٩١.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٤/٢، والمقتضب: ٢٠٧/٤، والأصول في النحو: ٣٣٣/١، وعلل النحو: ٣٣٨.

(٤) فرائد العقود العلوية: ٢٠٩/١.

المسألة الرابعة: اجتماع علَّتين في منع صرف الاسم المزيد بالألف والنون

الممنوع من الصرف هو الاسم الذي لا يُنوَّن ولا يُجرُّ بالكسرة، بل بالفتحة، وذلك لمشابهته الفعل، والتنوين والجرّ لا يدخلان على الفعل(١)، ويُمنع الاسم من الصرف إذا اجتمعت فيه علَّتان من العلل التسعة المانعة من الصرف، ((وهي: العَلَميَّةُ، والتأنيثُ، ووزنُ الفعلِ، والوصفُ، والعَدْلُ، والجمعُ، والتركيبُ، والعُجْمةُ، والألفُ والنونُ الزوائدُ))(٢)، وقد يُمنع لوجود علَّة واحدة تقوم مقام علَّتين، كمنتهى الجموع، وألفي التأنيث المقصورة والممدودة(٣).

وتُعدُّ الألف والنون شبيهتين بألفي التأنيث المقصورة والممدودة، في عدم جواز دخول تاء التأنيث على الكلمة المزيدة بألف ونون، ففي نحو: رجلٌ غضبانٌ، لا نقول: امرأةٌ غضبانةٌ، بل غَضْبَى(٤)، فضلاً عن أنَّ الألف والنون في بناء يخصُّ المذكَّر، وألفي التأنيث في بناء يخصُّ المؤنَّث، والعرب ((يحملون الشيءَ على ضدِّه، كما يحملوه على نظيرِه))(٥)، وعلَّل بعض النحويين عمل (لا النافية للجنس) في اسمها النصب لأنَّها ضدُّ (إنَّ) المؤكِّدة(٦).

لذا افترض علي الحلبي أن يسأل سائل: إذا كانت الألف والنون شبيهتين بألفي التأنيث في عدم جواز دخول تاء التأنيث عليهما، وهما في بناء يخصُّ (المذكَّر)، وألفا التأنيث في بناء يخصُّ (المؤنَّث) الذي هو ضدُّ المذكَّر، ((هلَّا استأثرا بالمنعِ من غيرِ احتياجِهما إلى علَّةٍ أخرى تنظمُّ إليهما، كما استأثرتْ ألفُ

(١) ينظر: المقتضب: ١٧١/٣.
(٢) شرح المفصل: ١٦٧/١.
(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ٧٣.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٨٥/٢.
(٥) الإنصاف (م ٥٣): ٣٠٢/١.
(٦) ينظر: المصدر نفسه (م ٥٣): ٣٠٢/١.

التأنيثِ بالمنعِ؟))[1]، وأجاب بقوله: ((إنَّما لم يستأثرا بالمنعِ لنقصانِ المُشَبَّهِ وانحطاطِ رُتبتِه عن المُشَبَّهِ به))[2]، يريد بذلك: أنَّ عدم جواز دخول تاء التأنيث أصل في الاسم المؤنَّث بألفي التأنيث، فرع في الاسم المزيد بألف ونون، و((الفروعُ أبداً تنحطُّ عن درجاتِ الأصولِ))[3]، لذلك انحطَّت درجة الاسم المزيد بألف ونون، عن درجة الاسم المؤنَّث بألفي التأنيث.

ويبدو لي أنَّ مسألة (الأصل والفرع) هي مسألة عقلية، لا تمتُّ إلى نظام اللغة بصلة، وإنَّما هي مفروضة على المنظومة النحوية لتأثُّرها بالمنطق، والخلط بين الصناعتين مفسدة، لا ينبغي التزامها في إقرار القواعد النحوية.

المسألة الخامسة: جزم الفعل المضارع المعتل

الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال، وأُعرِب الفعل المضارع لمضارعته اسم الفاعل، فقولك: إنَّ زيداً لَيَفْعلُ، كأنَّك قلتَ: إنَّ زيداً لَفاعلٌ[4]، وشارك الفعل المضارع الأسماء في الرفع والنصب، ولم يشاركها في الجرِّ لاختصاصه بالأسماء، وإنَّما اختص بالأسماء ((لأنَّ معنى الجرِّ الإضافةُ؛ وذلك أنَّ الحروفَ الجارَّةَ تجرُّ ما قبلَها، فتوصلُه إلى ما بعدَها))[5]، واختصَّ الجزم بالفعل، ليكون ((عوضاً مِمَّا فاتَه مِن المشاركةِ في الجرِّ، فانفردَ به ليكونَ لكلِّ واحدٍ مِن صنفي المعرب ثلاثةُ أوجُهٍ من الإعرابِ بتعادلٍ))[6].

ويُجزَم الفعل المضارع إذا كان صحيح الآخر بالسكون، والسكون هو سلب

(١) فرائد العقود العلوية: ٣٥٠/١.
(٢) المصدر نفسه: ٣٥٠/١.
(٣) الإنصاف (م ٥٣): ٣٠٢/١، وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٢٢.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٤/١.
(٥) الإيضاح في علل النحو: ٩٣.
(٦) شرح التسهيل: ٤٠/١.

الحركة[١]، والفعل المضارع المعتلُّ لا تظهر الحركة في آخره، للثقل على الواو والياء، وللتعذُّر على الألف، لذا تُسلب أحرف العلّة من آخر المضارع بدل الحركة عند الجزم[٢].

وعدَّ ابن عقيل سبب حذف حرف العلة هو التخلُّص من التقاء الساكنين[٣]، أمّا علي الحلبي رأي فله آخر في ذلك، فقال: ((هذه الأحرفُ شابهتْ لضعفِها بالسكونِ الحركةَ – وهي هنا الضمَّةُ – فصارت بمثابتِها. فلمَّا دخلَ الجازمُ ولم يجدْ تلك الضمَّةَ ظاهرةً حتّى يتسلَّط عليها بالحذفِ، بل مُقدَّرةً، ولا معنى لتسلُّطِه على أمرٍ مُقدَّرٍ وجودُه، ووجدَ هذه الأحرفَ المشابهةَ لتلك الحركةِ، حذفها عوضاً عن تلك الحركةِ))[٤]، ويمكن أن نستشفَّ من قوله أنَّه قد أدرك صلة المشابهة بين أحرف العلَّة، وحركة الإعراب الأصليَّة في الفعل المضارع، إذ كلاهما يُحذف عند تسلُّط الجزم عليهما.

على أنَّ تصريح المحدثين من المشتغلين بعلم الصوت اللغوي يثبت أنَّ أحرف العلَّة هي حركات طويلة ناتجة من اتّحاد حركتين قصيرتين، وليست حروفاً ساكنة، فالألف اتّحاد فتحتين، والواو اتّحاد ضمتين، والياء اتّحاد كسرتين[٥]، وعليه يكون الفعل المضارع الصحيح الآخِر نحو: (لم يكتبْ) مجزوماً بقطع حركته، والمعتلُّ الآخِر نحو: (لم يخشَ، ولن يدعُ، ولم يرمِ) مجزوماً بقطع إحدى حركتيه.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣٢.
(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٦.
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٩٥/٤.
(٤) فرائد العقود العلوية: ٣٨٧/١.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية: ٤٠.

المسألة السادسة: تاء التأنيث الساكنة مع (نِعْمَ وبِئْسَ)

تاء التأنيث الساكنة هي حرف يدخل على آخر الفعل الماضي للدلالة على أنَّ فاعله مؤنَّث[1]، وبما أنَّ التاء جِيءَ بها لتأنيث الفاعل، كان من المفترض أن تدخل عليه؛ ولكنَّها دخلت على الفعل ((للإيذانِ مِن أوَّلِ الأمرِ بأنَّ الفاعلَ مؤنَّثٌ))[2]، فضلاً على أنَّ الفاعل لا بدَّ من اشتماله على علامة للتأنيث، سواء معنويَّة كانت كالعلمية في (هند)، أم لفظيَّة كالتاء في (المعلِّمة)، ولا يجوز اجتماع علامتي تثنية في الكلمة نفسها.

واختار أغلب النحويين تاء التأنيثِ علامة لتمييز الفعل الماضي وفضَّلوها على تاء الفاعل، وبيَّن علي الحلبي علَّة ذلك بقوله: ((لأنَّ بتاءِ التأنيثِ تُعرَفُ فعليَّةُ (نِعْمَ وبِئْسَ)، لأنَّها فيهما ليست تاءُ الفاعلِ، بل لتأنيثِ فَردِ فاعلِهما المقصودِ بالحكمِ))[3]، أي إنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) أفعال ماضية عند البصريين والكسائي من الكوفيين[4]، ولكن لا تدخل عليها تاء الفاعل، لذا لا نستطيع الاعتماد عليها في تحديد زمن الفعل، ولذلك اعتمدوا على تاء التأنيث لدخولها على جميع الأفعال الماضية ومنها (نِعْمَ وبِئْسَ).

المسألة السابعة: الأحرف المشبَّهة بالفعل

الحرف إذا اتصل بالاسم فالأصل أن يعمل فيه الجرَّ، وقد يعملُ الرفعَ والنصبَ، ولكن بشرط أن يشبه ما يعملُهما[5]، وأشبهت (إنَّ وأخواتها) ((الأفعالَ مِن

(١) ينظر: اللمع في العربية: ٣٢.
(٢) الكناش في فني النحو والصرف: ١٢٣/٢.
(٣) فرائد العقود العلوية: ٤٠٦/١ – ٤٠٧.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١١٦/٤، والمقتضب: ١٤٠/٢، والإنصاف (م ١٤): ٨١/١.
(٥) ينظر: المقدمة الجزولية: ١٠٩.

أربعةِ أوجه: الأول: أنَّها مختصَّةٌ بالأسماءِ كالأفعالِ. الثاني: أنَّها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ كـ(كانَ، وظننتُ) وأخواتِهما الثالث: أنَّها مبنياتٌ على الفتحِ كالأفعالِ الماضيةِ الرابع: أنَّ نونَ الوقايةِ تتَّصل بها كقولِك: إنَّني كما تقولُ: ضربني))[1]، وذكر ابن مالك أنَّ (إنَّ وأخواتها) قويَّة الشَّبه بالأفعال، واستدلَّ على ذلك بثلاثة أدلَّة[2]:

١. جواز الفصل بينها وبين معموليها بالظرفِ والجارِّ والمجرور، كقولك: إنَّ في الدارِ خالداً قائمٌ، وهذا جائز في الأفعال، ممتنع في الحروف.
٢. جواز تقديم المسند، كقولك: إنَّ عندك خالداً.
٣. في بعض الأحيان تُحذف ويبقى عملها، كقولك: إنَّ زيداً في الدارِ، وعمراً في السوقِ، أي: وإنَّ عمراً في السوقِ.

وأضاف علي الحلبي دليلاً رابعاً على قوَّة الشَّبه بين (إنَّ وأخواتها) والفعل، فبيَّن أنَّها تعمل العمل المغاير للعمل الأصلي للأفعال وهو: ((رفعُ الأوَّلِ الذي هو الفاعلُ، ونصبُ الثاني الذي هو المفعولُ، وهو دليلٌ على قوَّةِ المشابهةِ))[3]؛ فالعمل الأصلي للفعل هو رفع الفاعل الذي يأتي بعده مباشرة، ونصب المفعول به الذي يأتي بعد الفاعل، ذلك أنَّ الفاعل يستند في رفعه على الفعل قبله، وأنَّ المفعول به ينتصب بأثر الفاعل، وفي النمط الطارئ للجملة الفعليَّة يتقدم المفعول به على الفاعل، ولمّا كانت (إنَّ وأخواتها) تنصب الأوَّل وترفع الثاني، دلَّ ذلك على قوَّة شبهها بالأفعال، وذلك لأنَّها تعمل عملها الطارئ، مع أنَّ المفترض أنَّها إذا أشبهت الفعل تكتفي بعمله الأصلي فحسب؛ وهذه التفاتةٌ نحويَّةٌ مُعتبرةٌ دالَّةٌ على اجتهاد علي الحلبي في تحصيل عِلل الأحكام النحويَّة.

(١) توجيه اللمع: ١٤٧.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٤٩/٢.
(٣) فرائد العقود العلوية: ٥٠٦/٢.

المسألة الثامنة: ترتيب ألفاظ التوكيد

التوكيد هو ((لفظٌ يتبعُ الاسمَ الْمُؤَكَّد لرفعِ اللبْسِ وإزالةِ الاتساعِ، وإِنَّما تُؤَكَّدُ المعارفَ دونَ النكراتِ ومُظْهَرُهَا ومُضْمَرُهَا))[1]، فعندما تقول: جاء زيدٌ، قد يظنَّ ظانٌّ أنَّ إسناد الفعل إلى زيد فيه تجوُّز أو نسيان أو سهو[2]، فيحتمل تقدير مضاف إلى زيد في هذا التركيب، فيكون الفعل مسنداً إلى ابن زيد أو غلامه أو أخيه، والتوكيد نوعان[3]:

الأول اللفظي: وهو تكرار اللفظ بعينه، وهو غير مختصٍّ بشيء، فيكون في الفعل كقولك: جاءَ جاءَ زيدٌ، وفي الاسم كقولك: جاءَ زيدٌ زيدٌ، وفي الجملة كقولك: جاءَ زيدٌ جاءَ زيدٌ، **والثاني المعنوي**: ويكون بألفاظ تأتي بعد المؤكَّد منها: نفس، وعين، وكلّ، وأجْمَع، وأجمعون، وجَمْعاء، وجُمَع، وكِلا، وكِلتا، وأكتع، وأبصع.

وفي التوكيد المعنوي إذا أردتَ استعمال أكثر من اسم للتوكيد فأنت مُلزَم بالترتيب الآتي: (نفس، ثُمَّ عين، ثُمَّ كلّ، ثُمَّ أجْمَع، ثُمَّ أجمعون، ثُمَّ جَمْعاء، ثُمَّ جُمَع، ثُمَّ كِلا، ثُمَّ كِلتا، ثُمَّ أكتع، ثُمَّ أبصع)، وأطال ابن الورَّاق (ت ٣٨١ هـ) في تبيين علَّة هذا الترتيب[4]، ولكنَّه لم يبيِّن علَّة تقديم (النفس) على (العين)، وبيَّنها علي الحلبي بقوله: ((لأنَّ النفسَ كما عَلِمتَ عبارةٌ عن الجثَّةِ حقيقةً، والعينَ عبارةٌ عنها مجازاً))[5]، وبرغم أنَّ العين جزء من الجثَّة حقيقة؛ إلّا أنَّها أصبحت تدلُّ على الجثَّة تامَّة مجازاً؛ لأنَّها من أشرف أجزائها.

(١) اللمع في العربية: ٨٤.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٣١/٢.
(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٢٦٧ – ٢٦٨.
(٤) ينظر: علل النحو: ٣٨٨.
(٥) فرائد العقود العلوية: ٥٦٩/٢.

المبحث الثاني: موقفه من الخلاف النحوي

إنَّ الحقبة الزمنيَّة المتأخِّرة التي عاش فيها علي الحلبي تَشي بأنَّه قد اطَّلع على آراء المدرستين البصريَّة والكوفيَّة، وموقف النحويين المتأخِّرين من الأسس التي بُنِيَتْ عليها أقوال علماء كلِّ مدرسة، والمباني التي استندوا إليها في إقرار القواعد، والأدلَّة التي اعتمدوا عليها في تثبيت الأحكام، لذا كانت عقليَّته ناضجة في اختيار ما يترجَّح عنده من آراء، سواءً أبصريَّة كانت أم كوفيَّةً، غير أنَّ الاستقراء الدقيق لمسائل الشرح أثبتَ أنَّه قد وافق البصريين في معظم آرائهم، وانتصر لأدلَّتهم، ولم يوافق الكوفيين إلَّا في مسألة واحدة[1].

ولربَّما يكون الطابع التعليمي الذي غلب على الكتاب سبباً في ميله إلى مدرسة البصرة التي أقرَّت الصيغة العقليَّة واطِّراد القياس وسيلة لتعليم الناشئين قواعد العربيَّة وأحكامها على مرِّ العصور.

أ. موافقاته للبصريّين

فيما يأتي عرض لأبرز المسائل التي وافق بها البصريين مرتَّبةً بحسب ورودها في كتاب (فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية):

المسألة الأولى: أصل المشتقّات:

ذهب البصريّون إلى أنَّ المصدر هو أصل المشتقّات، ومنه اشتُقَّ الفعل[2]، وذكر الزجَّاجي أنَّ البصريين احتجَّوا على ذلك بأنَّ المصدر هو ((الحدثُ الذي أحدثَهُ زيدٌ، ثم حُدِّثَ عنه، والفعلُ حديثٌ عنه، والحدثُ سابقٌ للحديثِ

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٧٠٣/٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٣٥/٤، والأصول في النحو: ١٢٢/١، وشرح كتاب سيبويه: ٤٤/١.

عنه))[1]، وذكر أبو البركات الأنباري العديد من الحجج التي احتجَّ بها البصريون على ما ذهبوا إليه، والحجج هي[2]:

١. دلالة المصدر على زمان مطلق، ودلالة الفعل على زمان معيَّن، ولا شكَّ في كون المطلق هو أصل المعيَّن.
٢. المصدر اسم، والاسم يمكنه الاستغناء عن الفعل ويقوم بنفسه، والفعل يفتقر إلى الاسم ولا يستغني عنه، والذي يقوم بنفسه ويستغني عن غيره أولى بالأصالة.
٣. المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث، والفعل يدل على شيئين وهما الحدث والزمن، ولأنَّ الواحد أصل للاثنين، فالمصدر أصل للفعل.
٤. إنَّ الفعل بصِيَغِه المتعدِّدة يدلُّ على ما يدلُّ المصدر عليه، فـ(ضَرَبَ) يدل على ما يدلُّ (الضرْب) عليه فضلاً عن زمن الضرب، على حين لا يدلُّ المصدر على ما يدلُّ الفعل عليه، وهذا دليل على أنَّ الفعل فرع والمصدر أصل، لأنَّ الفرع يجب أن يكون فيه معنى الأصل.
٥. وادَّعى بعضهم أنَّ المصدر سُمِّيَ مصدراً لصدور المشتقات عنه.

وذهب الكوفيّون إلى أنَّ الفعل هو أصل المشتقَّات، وذكر أبو القاسم الزجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) أنَّ الكوفيين احتجوا لمذهبهم بأنَّ ((المصدرَ يعتلُّ إذا اعتلَّ الفعلُ، ويصحُّ إذا صحَّ، فتقول: قامَ زيدٌ قياماً، فتعلُّ القيامَ لاعتلالِ قامَ))[3]، وذكر أبو البركات الأنباري حجج الكوفيين الأُخَر وهي[4]:

١. إنَّ المصدر يُذكَر لتأكيد الفعل، كما في قولك: قام زيدٌ قياماً، ولا شكَّ في كون

(١) الإيضاح في علل النحو: ٥٧.
(٢) ينظر: الإنصاف (م ٢٨): ١/١٩١ – ١٩٢.
(٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٠.
(٤) ينظر: الإنصاف (م ٢٨): ١/١٩٠.

المؤكَّد رتبته تسبق رتبة المؤكِّد، ويؤيِّد ذلك وجود أفعال لا مصدر لها، كـ(نعم، وبئس، وعسى) وغيرها.

٢. عدم تصوُّر معنى المصدر ما لم يكن فعلاً لفاعل، ولأنَّ الفعل به يُعرف المصدر لذا فهو أصل له.

وذهب أبو البركات الأنباري مذهب البصريّين وردَّ على حجج الكوفيين بـ[١]:

١. أنَّه صحَّ المصدر لصحَّة الفعل واعتلَّ لاعتلاله للتشاكل، ولا يدلُّ ذلك على أنَّ الفعل أصل والمصدر فرع.

٢. مجيء المصدر توكيداً للفعل ليس دليلاً على أصالة الفعل وفرعيَّة المصدر، ففي قولك: جاء زيدٌ زيدٌ، فإنَّ لفظ (زيد) الثاني توكيد للأوَّل، وهو ليس فرعاً عليه ولا مشتقَّاً منه، أمَّا وجود أفعال لا مصدر لها، فليس دليلاً على أصالة الفعل، لأنَّ الفرع قد يُستعمل حتى لو لم يُستعمل الأصل، فالمفرد أصل والجمع فرعه، ونجد أنَّ هناك ألفاظاً استُعمِلتْ جمعاً ولا مفرد لها، كلفظة (أبابيل) من قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيهِمْ طَيرًا أَبَابِيلَ ﴾[٢]؛فضلاً عن وجود عدد من المصادر التي ليس لها أفعال مستعملة، منها: وَيْحَه، ومرحباً، وتَعْساً.

٣. أمَّا قولهم: المصدر لا يُتصوَّر إذا لم يكن فعلاً لفاعل، فباطل، لأنَّ الفعل هو ما دلَّ عليه المصدر كالضرب، والقتل، وما يُسمَّى فعلاً هو إخبار عن وقوع الفعل في زمن معيَّن، ولا يمكن الإخبار عن وقوع شيء قبل تسميته.

أمَّا علي الحلبي فقد صحَّح مذهب البصريّين في ذلك، فقال: ((وسُمِّيَ الفعلُ الاصطلاحيُّ الذي هو قسيمُ الاسم والحرف، أعني الصيغة المخصوصة كـ(ضَرَبَ

(١) ينظر: الإنصاف (م ٢٨): ١٩٣ – ١٩٥.

(٢) سورة الفيل: الآية ٣.

ويَضرِبُ واضْرِبْ)، فعلاً باسمِ أصلِه المشتقِّ ذلك الفعلُ منه ... وإنَّما سُمِّيَ الفعلُ فعلاً لأنَّه مشتقٌّ من المصدرِ على مذهبِ البصريين؛ وهو الصحيح))[1]، والواضح أنَّ تفسيره لسبب عدِّ البصريين المصدر هو أصل المشتقات فيه الكثير من التكلُّف، لأنَّ كون التسمية الاصطلاحيَّة للفعل على صيغة المصدر ليس دليلاً على أنَّ الفعل مشتقٌّ منه، فضلاً عن أنَّ التسمية الاصطلاحيَّة للحرف أيضاً على صيغة المصدر، وهو غير مشتقٍّ منه.

المسألة الثانية: فعل الأمر بين الإعراب والبناء

ذهب أغلب البصريين إلى أنَّ فعل الأمر مبني[2]، ((ودليلُهم على أنَّه غيرُ معربٍ أنَّه لا بُدَّ للمعربِ من عاملٍ يدخلُ عليه فيعربُه، لأنَّ الشيءَ لا يَعربُ نفسَه، فكما أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ مرفوعاً ولا منصوباً ولا مخفوضاً بغيرِ رافعٍ ولا ناصبٍ ولا خافضٍ، فكذلك لا يكونُ مجزوماً بغيرِ جازمٍ))[3]، أمَّا بعض البصريين، والكوفيين جميعاً فذهبوا إلى أنَّه مضارع مجزوم باللام المحذوفة تخفيفاً[4]، ((لأنَّ الأصلَ في الأمرِ للمُوَاجَهِ في نحوِ: (افْعَلْ) هو: (لِتَفْعَلْ)، كقولِهم في الأمرِ للغائبِ (ليفعل)، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾))[5].

أمَّا علي الحلبي فتابع مذهب أغلب البصريّين في ذلك، فقال: ((ومن المبنيِّ فعلُ الأمرِ على الأصحِّ عند جمهورِ البصريين على ما هو الأصلُ في

(١) فرائد العقود العلوية: ١٦١/١ – ١٦٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٣١/٢، واللامات: ٩٤، وشرح كتاب سيبويه: ٢٦/١، وعلل النحو: ١٤٧.

(٣) اللامات: ٩٤ – ٩٥.

(٤) ينظر: اللامات: ٩٤، ، وشرح المفصل: ٢٩٤/٤.

(٥) الإنصاف (م ٧٢): ٤٢٧/٢، والنص القرآني من سورة يونس: الآية ٥٨، والمشهور: (فليفرحوا)، وروي عن الرسول (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) أنَّه قرأها بالتاء، ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢٢٤/١، والمحتسب: ٣١٣/١.

البنـاءِ، وهـو السـكونُ أو نائبُـه. ومقابـلُ الأصـحِّ مـا ذهـب إليـه الكوفيـون وبعـضِ البصـريين))[1]، ويظهـر أنَّ مـذهب البصـريّين هـو الـراجح لسـببين: الأول إنَّ البنـاء أصـل فـي الأفعـال، والثـاني عـدم التقـدير خيـر مـن التقـدير، لأنَّ فعـل الأمـر عنـد الكوفيّين فعل مضارع مجزوم بلام أمر مقدَّرة.

المسألة الثالثة: الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال

ذهب البصريّون وبعض الكوفيين إلى أنَّ الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعـال [2]، وذلـك لأنَّ ((الإعـرابَ لا يـدخلُ مِـن الأفعـالِ إلَّا فيمـا كـانَ مضـارعاً للأسماءِ))[3]، لأنَّ ((الإعرابَ أُتِيَ بـه لمعنـى لا يَصـحُّ إلَّا فـي الاسمِ))[4]، فالأسماء ((مُعرَّضةٌ للمعاني المختلفةِ التي تقتضي دلائلَ تُفرِّق بين بعضِها وبعضِ))[5]، يريد بالمعاني: الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، فإذا افترضنا القول: (ضربَ زيد خالد)، لا نستطيع أن نعرف من هو الضارب ومن هو المضروب من دون الإعراب، إلَّا إذا رفعتَ أحدهما وحينها سنعرف أنَّه الضارب، ونصبتَ الآخر سنعرف أنَّه المضروب.

وقـال بعـض الكـوفيين إنَّ الإعـراب أصـل فـي الفعـل المضـارع أيضـاً، لأنَّ الإعـراب فيـه أيضـاً ((يُفـرِّق بَـين المعَـانِي، فكـانَ أصـلاً كـإعرابِ الأسـماءِ، وبيانُـه قَوْلُـك: أريـدُ أَن أزورَك فيمنعنـي البـوَّابُ، إذا رفعتَ كَـانَ لَـهُ معنـى، وَإذا نصـبتَ كَـانَ لَـهُ مـعنى))[6]، معنـى ذلك أنَّك لـو نـصبت (يمنـعني)، ستكـون حينئذٍ معطوفة علـى (أزورك)، أي إنَّك تريد الأمرين، الزيارة والمنع، وإذا رفعت (يمنعني)، فتكون حينها

(١) فرائد العقود العلوية: ٢١٤/١.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٢٣/١، والمرتجل في شرح الجمل: ١٠٠، ومسائل خلافية في النحو: ٨٧.
(٣) المقتضب: ١٣١/٢.
(٤) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٥٣.
(٥) المرتجل في شرح الجمل: ٣٥.
(٦) مسائل خلافية في النحو: ٨٨.

مستأنفة، ويكون معناها أنَّك تريد الزيارة ولا تريد المنع.

أمَّا علي الحلبي فقد ذهب مذهب البصريين في ذلك، فقال: إنَّ ((الاسمَ أحوجُ للأعرابِ من المضارعِ، لأنَّ تلك المعاني في الاسم لا يميِّزُها إلَّا الإعرابُ، إذ ليس لتلك المعاني صيغٌ تدلُّ عليها))[١]، والصواب هو رأي البصريّين، لأنَّ الإعراب دخل الفعل المضارع لمضارعته الأسماء، فكيف يكون الإعراب أصلاً في الفعل المضارع وهو لم يدخله إلَّا لمضارعته الأسماء.

المسألة الرابعة: إعراب الأسماء الستة

ذهب البصريّون إلى أنَّ الأسماء الستّة تعرب من مكان واحد، لأنَّ ((كلَّ معربٍ في كلامِهم ليس له إلا إعرابٌ واحدٌ))[٢]، فذهب سيبويه وجمهور البصريّين وتبعهم أبو علي الفارسي إلى أنَّها تُعرب بحركات مقدَّرة في أحرف العلّة وما قبلها حركة إتباع، لأنَّ الأصل في الإعراب الحركات، إمَّا ظاهرة أو مقدَّرة[٣]، وذهب قطرب (ت بعد ٢١٦ هـ) وأبو إسحاق الزيادي (ت ٢٤٩ هـ) وأبو القاسم الزجاجي مِن البصريّين، وهشام (ت ٢٠٩ هـ) مِن الكوفيين إلى أنَّها تُعرب بالأحرف الظاهرة في آخرها، وأنَّ حركة ما قبل أحرف العلَّة هي حركة إتباع، ورُدَّ هذا الرأي بأنَّ ذلك سيؤدِّي إلى بقاء (فو، وذو) على حرف واحد، وذهب المازني (ت ٢٤٧ هـ) والزجّاج (ت ٣١١ هـ) إلى أنَّ أحرف العلَّة نشأت عن إشباع الحركات، وأنَّ إعراب هذه الأسماء بالحركات الظاهرة كما في حالة الإفراد، وهذا الرأي فاسد لسببين[٤]:

١. الحرف المُشبع يجوز حذفه، والحذف لا يجوز في هذه الأحرف في اللغة العالية،

(١) فرائد العقود العلوية: ٢٦١/١.

(٢) الإنصاف (م ٢): ١٩/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٣٦/٢، وهمع الهوامع: ١٣٧/١.

(٤) ينظر: الإنصاف (م ٢): ١٧/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٩٢/١ – ٩٣.

ولو جاز لأفضى إلى أن يكون (فو، وذو) اسمين معربين على حرف واحد.

٢. الإشباع حكم خاص بالضرورة الشعريَّة.

وذهب الكوفيّون إلى أنَّهما معربان من مكانين[١]، لأنَّ الضمة والفتحة والكسرة تكون علامة إعراب لهذه الأسماء إذا كانت مفردة، كقولك: هذا أبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ، ((والإضافةُ طارِئةٌ على الإفرادِ، وكانت الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ باقيةً على ما كانت عليه في حالِ الإفرادِ؛ لأن الحركةَ التي تكون إعراباً للمفردِ في حالِ الإفرادِ هي بعينِها تكون إعراباً له في حالِ الإضافةِ، ألا ترى أنك تقول: هذا غلامٌ، ورأيتُ غلاماً، ومررتُ بغلامٍ، فإذا أضفته قلت: هذا غلامُك، ورأيتُ غلامَك، ومررت بغلامِك))[٢]؛ أي إنَّ الكوفيّين يعدّون الحركة علامة إعراب، والحرف أيضاً علامة إعراب.

أمّا علي الحلبي فقد ذهب مذهب سيبويه والجمهور، فقد نقل رأي ابن مالك في الإعراب بالأحرف الذي قال فيه: هو ((أسهلُ المذاهبِ وأبعدُها عن التكلُّف))[٣]، وقد ردَّ عليه قائلاً: ((ومقابلُه أقوالٌ: منها – وهو أصحُّها وعليه جمهورُ البصريِّين – أنَّها مرفوعةٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الواو منعَ مِن ظهورِها الثقلُ، وحُرِّك ما قبل الواوِ إتباعاً لتلك الحركةِ المقدَّرةِ، كما أنَّها تُنصَبُ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ منعَ مِن ظهورِها التعذُّرُ، وتُجرُّ بكسرةٍ مقدَّرةٍ على الياءِ منعَ مِن ظهورِها التعذُّرِ))[٤]، والثابت أنَّ لكل اسم إعراب واحد ومن مكان واحد، فإمَّا أن يكون معرباً بالحركات ظاهرةً أو مقدَّرةً، أو بالحروف، لذا فالصواب هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريّين، لأنَّه لو اجتمع في الاسم الواحد إعرابان، لجاز أن يكون فيه إعرابان مختلفان، ولأدَّى ذلك

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٩٣/١، وارتشاف الضرب: ٨٣٦/٢.

(٢) الإنصاف (م ٢): ١٨/١.

(٣) شرح التسهيل: ٤٣/١.

(٤) فرائد العقود العلوية: ٣١٣/١ – ٣١٤.

لأن يكون فيه معنيان مختلفان، كالفاعليّة والمفعوليّة مثلاً.

المسألة الخامسة: تقديم الفاعل على الفعل

ذهب البصريّون إلى وجوب تقديم الفعل على الفاعل[١]، وذلك لثلاثة أسباب: ((الأولِ: أنَّ الفاعِلَ كالجزءِ من الفعلِ وجزءُ الشيءِ لا يُقدَّم عليه، والثاني: أنَّ الفاعِلَ يلزمُ ذكرَه، فجيءَ به بعدَ الفعلِ إشعاراً باللزومِ، والثالثِ: أنَّ الفاعِلَ لو ذُكِرَ قبلَ الفعلِ لم يُشعرْ اللفظُ بأنَّه فاعلٌ))[٢]، لأنَّ الفعل يمكن أن يسند إلى فاعل غيره، كقولك: زيدٌ قامَ غلامُه.

فضلاً على أنَّك في التثنية والجمع تقول: الزيدان كتبا، والزيدون كتبوا، فيكون الاسم المتقدِّم مبتدأ، والضمير فاعلاً على رأي البصريين، وهو موافق لقواعد العربيَّة، أمّا على رأي الكوفيين فيلزمك القول: الزيدان كَتَبَ، والزيدون كَتَبَ، كما تقول قبل التقديم: كَتَبَ الزيدان، وكَتَبَ الزيدون، ذلك أنَّ الاسم المتقدِّم هو فاعل عند الكوفيين، فلا يحتاجون إلى ضمير في الفعل المتأخِّر يُعرَب فاعلاً، وهذا التركيب المفترض (الزيدان كَتَبَ، والزيدون كَتَبَ) لم يُنطَق به في العربيَّة، وهو أقوى أدلَّة البصريين في ردِّ مذهب الكوفيين[٣]، لذا فإنْ ((وقعَ الاسمُ قبلَ الفعلِ فهو مبتدأٌ مُعرَّضٌ لتسلُّطِ نواسخِ الابتداءِ عليه، وفاعلُ الفعلِ ضميرٌ بعدَه مطابقٌ للاسمِ السابقِ))[٤]، أي تدخل عليه الأدوات التي تنصب المبتدأ فتنصبه، كقولك: إنَّ زيداً يقرأ، وهذا دليل على كون (زيد) مبتدأ، وهذا يؤيِّد ما ذهبوا إليه وهو عدم جواز تقدُّم الفاعل على الفعل.

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/١، المقتضب: ٢٩٩/٢، والأصول في النحو: ٢٢٨/٢، واللمع في العربية: ٣١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٩٥.

(٢) توجيه اللمع: ١٢١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٢.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٥٨٠/٢.

أمَّا الكوفيّون فقد أجازوا تقديم الفاعل على فعله، واستدلّوا على ذلك بالسماع كقول الزَّباء[١]:

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئيدا أَجَنْدَلاً يَحْملنَ أَمْ حَديدا.

فعندهم (مشيها) فاعل الصفة المشبَّهة (وئيدا)[٢]، وكقول عمر بن أبي ربيعة[٣]:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ.

وعندهم (وصال) فاعل (يدوم)، وعدَّه سيبويه من قبح الكلام[٤].

وذهب علي الحلبي في ذلك مذهب البصريين، فقال: ((وخرجَ بـ(مقدّم عليه) نحوَ: (زيد) من قولِك: زيدٌ قامَ؛ فلا يجوزُ جعلُه فاعلاً وذلك الفعلِ مسنداً إليه، خلافاً للكوفيّين، بل يكونُ مبتدأ لا غير، وذلك الفعلُ مسندٌ لضميرٍ مستترٍ في ذلك الفعلِ يعود على زيد))[٥]، وهو المذهب الصائب لِما قدَّم البصريّون من علَّل جعلَتهم يمنعون تقديم الفاعل على فعله.

المسألة السادسة: أسماء الإشارة

ذهب البصريّون إلى أنَّ أصل (هذا) هو (ذا)، وأنَّ الهاء زائدة للتنبيه، واختلفوا في أصل الألف، فأكثرهم قالوا: منقلبة عن ياء[٦]، وبعضهم قالوا: منقلبة عن واو[٧]،

(١) الرجز في: أدب الكاتب: ٢٠٠، والكامل في اللغة والأدب: ٦٥/٢.
(٢) ينظر: توجيه اللمع: ١٢١، وشرح ابن عقيل: ٧٧/٢.
(٣) ديوانه: ٢٦١.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/١.
(٥) فرائد العقود العلوية: ٤٣٥/٢.
(٦) ينظر: المقتضب: ٢٧٥/٣، والأصول في النحو: ١٢٧/٢، وإسفار الفصيح: ٢١٤/١.
(٧) ينظر: شرح المفصل: ٣٥٢/٢، والتذييل والتكميل: ١٨١/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٢/١.

وذهب الكوفيّون إلى أنَّ اسم الإشارة هو حرف الذال فقط، والألف زائدة للتكثير[١]، واستدلّوا على ذلك بحذفها عند التثنية، فنقول: (هذان، وهذين).

أمَّا علي الحلبي فذهب مذهب البصريين في ذلك، فقال: ((ويكونُ اسمُ الإشارةِ للمذكَرِ والمؤنَّثِ، أي: لمفردِهما ومثنَّاهما وجمعِهما كـ(ذا) من (هذا) للمفردِ المذكَّرِ))[٢]، ويبدو لي أنَّ دليل الكوفيين ضعيف، لأنَّ الألف حُذِفَت لالتقاء الساكنين[٣]، وقوله: (ذا من هذا) يكشف لنا أنَّه يعدُّ (ذا) بمجموعه اسم الإشارة، ولو كان يعدُّ الذال فقط لقال: (الذال من هذا)، ومذهب البصريّين هو المذهب الصحيح لعدم جواز بناء الاسم على حرف واحد.

المسألة السابعة: الضمائر

ذهب البصريّون إلى أنَّ الضمير في نحو: (هو، وهي، هو) مجموع اللفظ[٤]، لأنَّ ((الضميرَ المنفصلَ لا يجوزُ أنْ يُبنى على حرفٍ واحدٍ؛ لأنَّه لا بُدَّ من الابتداءِ بحرفٍ والوقفِ على حرفٍ؛ فلو كان الاسمُ هو الهاءُ وحدَها لكان يؤدِّي إلى أنْ يكونَ الحرفُ الواحدُ ساكناً متحرِّكاً، وذلك محالٌ؛ فوجبَ أنْ لا تكونَ الهاءُ وحدَها هي الاسمُ))[٥]، أمَّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنَّ الضمير هو الهاء وحدها وما بعده زائد[٦]، واستدلّوا على ذلك بأنَّ ((الواوَ والياءَ تُحذفان في التثنيةِ، نحو (هما)، ولو كانتا أصلاً لما حُذفتا))[٧]، فضلاً عن ورود هذه الضمائر في بعض الشواهد الشعرية وقد حُذفت

(١) ينظر: إسفار الفصيح: ٢١٤/١، وشرح ابن عقيل: ١٣٠/١.
(٢) فرائد العقود العلوية: ٥٤٥/٢.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣٥٣/٢.
(٤) ينظر: علل النحو: ٤١٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨١/١، وشرح المفصل: ٣٠٨/٢.
(٥) الإنصاف (م ٩٦): ٥٥٧/٢.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣٠٨/٢، وهمع الهوامع: ٢٣١/١.
(٧) الإنصاف (م ٩٦): ٥٥٧/٢.

منها الواو والياء، نحو[١]:

هلْ تعرفُ الدارَ على تبراكا؟ دارٌ لِسُعدى إذهِ مِنْ هواكا.

فأراد الشاعر بـ(إذهِ): إذ هي[٢].

وردَّ أبو البركات الأنباري على الكوفيين بأنَّ (هما) ليست بتثنية، بل هي صيغة مرتجلة للتثنية، فضلاً عن أنَّ الحذف قد يطال الحرف الأصلي في الكلمة أيضاً، كما في جمع الاسم المنقوص نحو: قَاضُون، فأصله قَاضِيُون، فحُذفت الضمة من الياء للثقل، فاجتمع ساكنان (الياء والواو) فُحذفتِ الياء لمنع التقاء الساكنين[٣].

أمَّا علي الحلبي فقد ذهب مذهب البصريين في ذلك، فقال: ((وتقدَّمَ عن البصريين أنَّ الضميرَ هو المجموعُ، وقياسُه هنا أنْ يكونَ كذلك))[٤]، أي: مجموع (الهاء والواو) من (هو) وليست الهاء وحدها، وهو الصحيح للسبب نفسه المذكور في المسألة التي سبقت، وهو عدم جواز بناء الاسم على حرف واحد.

المسألة الثامنة: كيفما

(كيفما) اسم شرط عند البصريّين والكوفيّين اتفاقاً، ولكن بشرط اتفاق جوابها مع فعلها لفظاً ومعنى، كقولنا: كيفما تجلس أجلس، وهو غير جازم عند البصريّين، وجازم عند الكوفيّين[٥].

(١) البيت بلا نسبة في: كتاب سيبويه: ٧٢/١، والأصول في النحو: ٤٦١/٣، والخصائص: ٩٠/١.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٤٦١/٣، والإنصاف (م ٩٦): ٥٥٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٩٠/٤.
(٣) ينظر: الإنصاف (م ٩٦): ٥٥٩/٢ – ٥٦٠.
(٤) فرائد العقود العلوية: ٦٤٢/٢.
(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٤٨/١، والكناش في فني النحو والصرف: ٢٨٩/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٣٨/٣، وتمهيد القواعد: ٤٣٣٢/٩.

واحتجَّ البصريّون لمذهبهم بالآتي[١]:

١. إنَّ (كيفما) ناقصة عن سائر أخواتها، فلا يكون جوابها إلَّا نكرة، لأنَّها يُسأل بها عن الحال، ولا يكون الحال إلَّا نكرة، أمَّا سائر أخواتها فيجوز أن يكون جوابها معرفة كما يجوز أن يكون نكرة، ولقصورها هذا ضعفت عندهم ولم تجزم.
٢. إنَّها لم يجُز الإخبار عنها، ولم يجُز عود الضمير إليها، كما جاز في: (مَن، وما، وأي، ومهما).
٣. إنَّ (كيفما) اسم، وأصل الجزاء أن يكون بالحرف، ولا يُعدل منه إلى الأسماء إلَّا للضرورة، ولا ضرورة هنا تجعلنا نعدل إلى المجازاة بـ(كيفما)، فيجب أن لا نجازي بها مع وجود حرف يمكن أن يحلَّ محلَّها، والحرف هو: (أيّ)، فقولنا: في أيِّ حالٍ تصنع أصنع، هو بمنزلة: كيفما تصنعْ أصنعْ.

واحتجاجهم الأخير يُرَدُّ بأنَّنا لا يمكننا أن نستعمل الحرف (أيّ) بدل (أين، ومتى)، ومع ذلك يُستعملان جازمين.

أمَّا الكوفيّون فاحتجّوا لمذهبهم بأنَّ (كيفما) مشابِهة لأدوات الشرط الاستفهاميّة، لأنَّها يُسأل بها عن الحال كما يُسأل بـ(أين) عن المكان، فضلاً عن أنَّها بمعنى أدوات الشرط، فقولك: كيفما تصنعْ أصنعْ، هو بمعنى قولك: في أيِّ حال تصنعْ أصنعْ[٢].

ووافق علي الحلبي البصريّين في أنَّ (كيفما) اسم شرط غير جازم، فقد قال: ((ولم أقِفْ له، أي: للجزمِ بها على شاهدٍ مِنْ شعرٍ ولا نثرٍ، من كلام مَنْ يُحتجُّ بكلامِه، وإنَّما قاسَ الجزمَ بها الكوفيّون وقُطْرُبُ على بقيَّةِ أدواتِ الشرطِ،

(١) ينظر: الإنصاف (م ٩١): ٢/٥٢٩ – ٥٣٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه (م ٩١): ٢/٥٢٩.

بالشرطِ المتقدِّمِ، وعُورِضَ بأنَّها خرجتْ عن بقيَّةِ أدواتِ الشرطِ باشتراطِ الشرطِ المذكورِ، فلا يَحسُنُ القياسُ))[1]، وما ذهب إليه البصريّون هو الصواب، لعدم ورود الشواهد التي عملت بها (كيفما) الجزم، فضلاً عن نقصانها عن أدوات الشرط الأُخَر بعدة أمور:

أولها: اشتراط اتفاق جوابها مع فعلها لفظاً ومعنى.

وثانيها: يشترط أن يكون جوابها نكرة.

وثالثها: لا يجوز الإخبار عنها ولا عود الضمير إليها.

ب. موافقاته للكوفيين

على الرغم من غزارة مادة مؤلَّف علي الحلبي وكثرة الآراء المنقولة فيه، لم يوافق الكوفيين إلَّا في مسألة واحدة فقط؛ وقد نقل آراءهم وتركها من دون مناقشة في مواضع كثيرة[2]، والمسألة التي وافق الكوفيّين بها فهي (فعليَّة حاشا)، فقد ذهبوا إلى أنَّه فعل للاستثناء مُستدلِّين بقول النابغة[3]:

ولَا أَرَى فَاعلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولَا أُحَاشِي مِنَ الأقْوامِ مِنْ أَحَدِ.

وذلك لأنَّه تصرَّف، والحروف لا تُصرَّف، وكذلك لتعلُّق لام الجرِّ به، كقوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾[4]، ولا يتعلَّق الحرف بالحرف، فضلاً عن دخول الحذف إليه، والحذف لا يدخل الحروف[5].

(١) فرائد العقود العلوية: ٧٧٩/٢.

(٢) ينظر على سبيل التمثيل: ٣٠٠/١، و٣٢٣، و٣٣٦، و٤٥٧/٢، و٤٧٥، و٥٢٧، و٥٨٩، و٦٥٧، و٧٠١.

(٣) ديوانه: ٣٣.

(٤) سورة يوسف: الآية ٣١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٦/٢، والإنصاف (م ٣٧): ٢٢٧/١، والمرتجل في شرح الجمل: ١٨٨، والبديع في علم العربية: ٢٢٤/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٩/١.

وقد ردَّ الأنباري على حجج الكوفيين بالآتي[١]:

١. قول النابغة (أحاشي) مأخوذ من (حاشى) كما نقول: بَسْمَلَ وحَمْدَلَ، من: بسم الله والحمد لله، فهو ليس متصرِّفاً من (حاشا).

٢. ولم يتعلَّق حرف الجرِّ بـ(حاشا)، لأنَّ اللام في: (حاشا لله) زائدة.

٣. ولم يدخله الحذف لأنَّ أبا عمرو بن العلاء أنكر قراءة: ﴿حَاشَ لله﴾، لأنَّنا نقول: حاشاك وحاشا لك، ولا نقول: حاشك ولا حاش لك.

وذهب سيبويه إلى أنَّ (حاشا) حرف جرٍّ وفيه معنى الاستثناء، وعدَّه حرفاً لأنَّه عنده لا يكون صلة لـ(ما) كالأفعال، وتبعه في ذلك البصريّين[٢]، ما عدا المبرِّد الذي أجاز أن تكون حرفاً وفعلاً[٣].

أمَّا ملخصُّ رأي علي الحلبي فهو على النحو الآتي: ابتدأ فصل (المستثنى بخلا وعدا وحاشا) بقوله: ((وأمَّا حُكمُ المُستثْنى بـ(خلا وعدا وحاشا) فإمَّا النصبُ أو الجرُّ ... والجرُّ بالأولين قليلٌ، وبالثالثِ كثيرٌ))[٤]، أي الجرُّ بـ(خلا وعدا) قليل، والجرُّ بـ(حاشا) كثير، ولكنَّه اشترط أنْ تكون (حاشا) مسبوقةً بـ(ما) المصدريّة لكي تُعدُّ فعلاً، لاختصاص (ما) المصدريّة بالأفعال[٥]، مُعتمِداً في ذلك على تجويز ابن مالك دخولَها بقلَّة على (حاشا)، فقال: ((ومِمَّن صَرَّحَ بقلَّةِ اقترانِ (حاشا) بـ(ما) المصدريَّةِ ابنُ مالك في (التسهيلِ)، فقال: وربَّما قيلَ: (ما حاشا). وعليه قولُ القائلِ:

رأيتُ الناسَ، ما حاشا قُرَيشاً .....

(١) ينظر: الإنصاف (م ٣٧): ٢٢٩/١ – ٢٣١.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٩/٢، والأصول في النحو: ٢٨٩/١، والإيضاح العضدي: ٢١٠.

(٣) ينظر المقتضب: ٤٢٦/٤.

(٤) فرائد العقود العلوية: ٧٠١/٢ – ٧٠٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧٠٢/٢

وبـه يُـرَدُّ علـى مَـن أنكـرَ اقترانَهـا بـ(ما)، وبَنَـى عليـه أنَّهـا حـرفُ جَـرٍّ لا غير))[1]، ومذهب المبرِّد الذي سلكه علي الحلبي وهو جواز كونها فعلاً وحرفاً، هو الصحيح لورود عن الموثوق بعربيَّتِهم شواهدَ جاءت بها (حاشا) جارَّة وناصبة.

(١) فرائد العقود العلوية: ٢/ ٧٠٣، ونصُّ ابن مالك في: تسهيل الفوائد: ١٠٦، والشاهد الشعري صدر بيت للأخطل وعجزه: فإنَّا، نحنُ، أفضَلُهم فَعالا. وهو غير موجود في ديوانه، وهو من شواهد: اللمحة في شرح الملحة: ٢٣٩/١، والتذييل والتكميل: ٣٢٦/٨، وتوضيح المقاصد والمالك: ٦٨٩/٢.

المبحث الثالث: مآخذ الباحث

وُصِفَ علي الحلبي بأنَّه ((أجلُّ أَعْلَامِ المَشَايِخِ وعلَّامة الزَّمَان، كَانَ جبلاً من جبالِ العلمِ، وبحراً لا سَاحلَ لَهُ، واسعَ الحلمِ، علَّامةَ، جليلَ المقدارِ))[1]، إلَّا أنِّي رصدتُ بعض المآخذ القليلة التي لا تُنقص من قَدْرِه أو من قَدْرِ مؤلَّفه، وسألخص ما وجدتُه على النحو الآتي:

أولاً: استعمال الأسلوب الإنشائي

يستعمل النحويّ الأسلوب العلميَّ الدقيق في عرض الأفكار، والابتعاد عن الأسلوب الأدبيّ الإنشائيّ، وهذا ما سلكه علي الحلبي في مُصنَّفه هذا، إلَّا في موضعين ابتعد فيهما عن الأسلوب العلميِّ، وهما:

١. اقتران (هل) بالاسم والفعل

(هل) من الحروف التي تدخل على الاسم والفعل، ولا تعمل فيهما لعدم اختصاصها بأحدٍ منهما، وإذا جاء في حَيِّزها اسم وفعل فيجب أن تكون داخلةً على الفعل، لأنَّها يمكن أن تأتي بمعنى (قد) كما في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾[2]، و(قد) مختصَّة بالفعل لذا توَجَّب أن تدخل عليها إذا كان في حَيِّزها[3]، وبيَّن علي الحلبي سبب دخول (هل) على الاسم بقوله: إنَّ (هل) ((لمَّا تطفَّلتْ على همزةِ الاستفهامِ في إفادتِها له، لأنَّ أصلَها: أهَلْ. قال الشاعر:

أهَلْ عَرَفْتَ الديارَ بالغَرِيَّين؟ .....

(١) خلاصة الأثر: ١٢٢/٣.

(٢) سورة الإنسان: الآية ١.

(٣) ينظر: كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل: ١٧٩، وكتاب سيبويه: ١١٥/٣، وشرح المفصل: ٢٦٨/١.

ثُمَّ تُرِكَتْ همزةُ الاستفهامِ لكثرةِ الاستعمالِ، وأُقيمتْ (هل) مقامَها في إفادتِها، وحينئذٍ انحطّتْ رُتبتُها عن (قد) في اختصاصِها بالفعلِ، فاختصَّتْ به حيثُ تراه في حَيِّزِها، لأنَّها حينئذٍ تتذكَّرُ الإخاءَ والأُلفةَ، فتحِنُّ إلى إلفِها المألوفِ، فتعانقُه ولا ترضى بفصلِ غيرِه بينهما. فإذا لم ترَه في حَيِّزِها تسلَّتْ عنه ذاهِلةً. ومن ثَمَّ قيلَ: من غابَ عن العينِ غابَ عن الخاطرِ))[1]، ومن قوله: (لأنَّها حينئذٍ تتذكَّرُ الإخاءَ) إلى نهاية كلامه خرج من الأسلوب العلمي، لأنَّ المعلومة تمَّت ووضحت بقوله: (فاختصَّتْ به حيثُ تراه في حَيِّزِها)، بدون هذا الإنشاء كلِّه.

٢. الجزم بحذف حرف العلّة

يُجزم الفعل المضارع إذا كان صحيح الآخر بالسكون[2]، أمَّا إذا كان معتلَّ الآخر فيُجزم بحذف حرف العلّة[3]، وبيَّن علي الحلبي سبب حذف حرف العلَّة بقوله: ((هذه الأحرفُ شابهتْ لضعفِها بالسكونِ الحركةَ – وهي هنا الضمَّةُ – فصارت بمثابتِها. فلمَّا دخلَ الجازمُ ولم يجدْ تلك الضمَّةَ ظاهرةً حتّى يتسلَّط عليها بالحذفِ، بل مُقدَّرةً، ولا معنى لتسلُّطِه على أمرٍ مُقدَّرٍ وجودُه، ووجدَ هذه الأحرفَ المشابهةَ لتلك الحركةِ، حذفها عوضاً عن تلك الحركةِ كالدواءِ المُسْهِلِ إذا لم يجِدْ فضلةً يأخذُها ويزيلُها أخذَ من قُوى البدنِ))[4]، فبقوله من (كالدواء المسهل) إلى (قوى البدن) ابتعد عن الأسلوب العلمي.

ثانياً: كثرة الاستطراد

اتَّسم كتاب علي الحلبي بالمنهجيَّة في تأليفه، وفي ترتيب أبوابه، إلَّا أنَّه لم

(١) فرائد العقود العلوية: ١٥٣/١ – ١٥٤، والشاهد الشعري صدر بيت لخِطام المُجَاشِعيِّ (ت ١٧٥ هـ)، وعجزه: لَمْ يَبْقَ منْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ، ينظر: خزانة الأدب: ٢٦٨/١١.

(٢) ينظر: الجمل في النحو:٢١١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (الرماني): ٢٩/٥.

(٤) فرائد العقود العلوية: ٣٨٧/١.

يخلُ من ظاهرة الاستطراد، إذ نجد فيه عدداً من الاستطرادات التي لا موجبَ لها، ومن أمثلته:

١. في (مفهوم اللفظ وأقسامه) ذكر أنَّ اللفظ يتكون من مقطع واحد كـ(مِنْ) أو أكثر من مقطع كـ(مَتى)[١]، وأنَّ المقطع يتكوَّن من ((حرفٍ مع حركةٍ أو حرفين ثانيهما ساكنٌ، على ما صَرَّح به ابنُ سينا في كتاب الموسيقى))[٢]، ثُمَّ ترك الحديث عن (مفهوم اللفظ وأقسامه) وانتقل إلى الحديث عن معنى الموسيقى، فقال: ((الموسيقى: كلمةٌ يونانيَّة معناها عِلمُ الألحانِ، ويُعرفُ الآن بالغناءِ، لأنَّ النفسَ تستغني به عن غيرِه مِن الملاذِّ البدنيَّةِ في حالِ سماعِه. قال بعض الحكماءُ: فضلُ الغناءِ كفضلِ المنطقِ على الخَرَسِ، والدينارِ المنقوشِ على القطعةِ مِن الذهبِ. وفي كلامِ بعضِهم: الغناءُ يحرِّكُ الهَوى الساكنَ ويُسَكِّنُ ألمَ الهَوى المتحرِّكِ))[٣]، وذلك استطراد منه بما هو خارج عن موضوع الدراسة.

٢. في الممنوع من الصرف ذكر أنَّ (قَبَّانَ) من الأسماء الممنوعة من الصرف، لاجتماع علتي (العلميَّة، وزيادة الألف والنون)[٤]، ثُمَّ ترك الحديث عن الممنوع من الصرف، وأخذ يَصِفُ الـ(قَبَّان)، فقال: ((فإنَّه علمٌ لجنسِ دُوَيْبةٍ أصغرَ من الخُنْفُساءِ، على قدرِ الدينارِ، مرتفعةِ الظهرِ، ولها ستَّةُ أرجُلٍ، تُوجد في الأماكنِ النديَّةِ))[٥]، وواضح أنَّ لا علاقة لعلم النحو بأوصاف هذه الحشرة.

٣. في باب (المبتدأ والخبر) ذكر أنَّ المبتدأ قسمان، ظاهر ومضمر، فتحدَّث مُفصِّلاً عن المبتدأ الظاهر حتى استوفى حقَّه[٦]، وعند انتهائه منه خرج من موضوعه

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٦٥/١.
(٢) المصدر نفسه: ٦٥/١ – ٦٦.
(٣) المصدر نفسه: ٦٦/١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٠/١.
(٥) المصدر نفسه: ٣٥٠/١.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٠/٢ – ٤٧١.

(أقسام المبتدأ) ووضع مبحثاً كاملاً بعيداً عن موضوعه يتحدَّث فيه عن (الشواهد والأمثلة ومصادرها)، فقدَّم كلام الله تعالى وجعله أوَّل الشواهد وأساسها، وإن كان شاذّاً مخالفاً للقياس، ويأتي عنده كلام الرسول (صلّى الله عليه وآله وسلَّم) ثانياً بعد القرآن الكريم، ثُمَّ تحدَّث عن الخلاف بين النحويين في الاستشهاد بالحديث وأطالَ فيه، وذهب مذهب المتوسِّطين الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث المنقول بلفظه، ثُمَّ يأتي كلام العرب الموثوق بعربيَّتهم ثالثاً، ووضع حدّاً زمنيّاً للاستشهاد بكلام العرب الموثوق بعربيَّتهم، وهو زمن انتشار المولَّدين في نهاية القرن الثاني الهجري، وقد عدَّ مصنَّفات الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) حجة في اللغة[١]، وذلك لتأثره فيه فقهيّاً، فقد كان علي الحلبي شافعيَّ المذهب[٢].

٤. في (معاني حروف العطف) ذكر أنَّ من معاني (أو): أولاً: التخيير، كقولك: تزوَّج هنداً أو أختَها، أي يجب اختيار واحدة لا غير؛ ثانياً: الإباحة، كقولك: تعلَّم نحواً أو صرفاً، أي بإمكانك أن تتعلَّم أحدهما أو كليهما[٣]، ثُمَّ ذكرَ أنَّها يُمكِن أن تكون للتخيير والإباحة في نفس التركيب[٤]، ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٥]، وبعدها خرج من موضوعه (معاني حروف العطف) ليطيل الحديث عن (أحكام الكفَّارة) عند الأصوليّين والمعتزلة من جانب فقهي[٦].

٥. في (حروف الجرِّ ومعانيها) ذكرَ أنَّ أحرف القَسَم ثلاثة: (الباء، والواو، والتاء)،

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٤٧١/٢ – ٤٧٤.
(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ١٢٢/٣.
(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٦٠٦/٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٨/٢.
(٥) سورة المائدة: الآية ٨٩.
(٦) ينظر: فرائد العقود العلوية: ٦٠٨/٢ – ٦٠٩.

ثُمَّ ذكر مثالاً عنها، فقال: ((نحوُ: باللهِ ووالله وتاللهِ، ما رأيتُ فِتنةً أعظمَ مِنْ هذه الفتنـةِ الواقعـةِ فـي آخِـرِ سـنةِ اثنتين وتسـعمئةٍ))[١]، ثُـمَّ انتقـل مـن الحـديث عـن (حروف الجرِّ ومعانيها) إلـى الحديث عن أحداث تلك الفتنـة التـي لا صلة لها بالموضوع[٢].

ثالثاً: مناقضة رأيه في المسألة الواحدة

في بداية كتابه أنكر الجرَّ بالمجاورة فقال: إنَّ ((الجرَّ فـي المُجاورةِ يرجعُ إلـى الجرِّ بالمضـافِ، أي: لأنَّ مُجاورَه مجرورٌ بـه، فسرى ذلك الجرُّ إليـه، فكأنَّـه مجرورٌ بـه لا بالمُجـاورةِ))[٣]، إذ إنَّ (خـرب) عنـده مجـرور بحركـة ظـاهرة، ولكـن فـي بـاب (الإعراب الظـاهر والمقدَّر) جعل المجـرور بالمجـاورة أحـد أقسـام (المعرب بحركـات مُقدَّرة لعـارض)، فقال: ((ثالثُها: مـا حُرِّكَ بحركـةِ المجـاورةِ – وفـي (المغنـي): والـذي عليه المحقِّقون أنَّ خفضَ الجوارِ يكون فـي النعتِ قليلاً. انتهى – نحو: (هذا جُحْرُ ضَـبٍّ خَـرِبٍ)، بكسـرِ البـاءِ مـن (خَـرِبٍ)، لمجاورتِـه لـ(ضَبٍّ) المجـرورِ، وهـو صـفةٌ لـ(جُحرٌ). فهـو مرفوع بضـمَّةٍ مُقدَّرةٍ علـى آخـرِه، منـعَ مـن ظهورِهـا التعـذُّرُ، لاشـتغالِ المحلِّ بحركـةِ المجـاورةِ))[٤]، وفـي بـاب (النعـت) قـال فـي إعـراب (هذا جُحْرُ ضَـبٍّ خَـرِبٍ): ((و(جُحْرُ) مرفوعٌ لفظـاً، و(خَـرِبٍ) مرفوع تقديراً لضـمَّةٍ مَنَـعَ ظهورِهـا حركـةُ المجـاورةِ))[٥]، إذ خـالف بقوليـه الثـاني والثالـث قولـه الأوّل، وهـذا الأمـر غالبـاً مـا يقـع فيه العلمـاء، وقد يكون سبب ذلك أنَّه استغرق مدَّة طويلة فـي تأليف كتابـه، ويمكن أن تكون أفكاره قد تغيَّرت نتيجة بحثه واطِّلاعه.

(١) فرائد العقود العلوية: ٧٩٣/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩٣/٢ – ٧٩٤.
(٣) المصدر نفسه: ٩٩/١.
(٤) المصدر نفسه: ١٩٢/١.
(٥) المصدر نفسه: ٥٣٢/٢.

الخاتمة

الخاتمة

وصل الباحث إلى جملة من النتائج، أبرزها:

١. اعتمدت الشروح والحواشي على (شرح المقدِّمة الأزهريَّة) التي أُلِّفَتْ بعد علي الحلبي على كتاب (فرائد العقود العلويَّة) كثيراً، إذ نجد استعمال بعض الشارحين والمحشِّين المئات من عباراته، كما فعل حسن بن محمَّد العطَّار.

٢. نظراً للقيمة العلميَّة الكبيرة، ودقّة شرح المسائل وتفصيلها في مؤلَّف علي الحلبي، كثرت النسخ المخطوطة المنقولة عنه وانتشرت في المكتبات العامَّة والخاصَّة، وقد ذكر محقِّق الكتاب أنَّ هناك سبع نسخ فقط في دار الكتب المصريَّة بالقاهرة؛ ووجدتُ في أحد فهارس المخطوطات العربية أنَّ في المكتبة الأزهرية في مصر يوجد تسع نسخ، وفي المكتبة المركزية في الرياض أربع نسخ، وفي المكتبة المركزية في جدَّة نسخة واحدة، وفي دار الكتب الوطنية في تونس نسخة واحدة، ووجدتُ نسخة مصوَّرة (مخطوطة) سنة (١١٣٠ هـ) بخط حسن بن عبد الجواد فارس الدلجي المالكي، وذُكِر فيها أنَّها محفوظة في مدينة لاليلي في اسطنبول، من دون ذِكْرِ اسم المكتبة المحفوظة فيها.

٣. كان علي الحلبي مُلزَماً بترتيب الموضوعات في كتابه بحسب ورودها في (شرح المقدِّمة الأزهريَّة)، وذلك لأنَّه شرحٌ على (شرح المقدِّمة الأزهريَّة)، وقد سار الشيخ خالد الأزهري على طريقة ابن مالك في كتابه التسهيل، فقد ابتدأ بالمقدِّمات النحوية، ثُمَّ المرفوعات، فالمنصوبات، وهكذا إلى أن أتمَّ الموضوعات.

٤. حرص علي الحلبي على الأمانة العلمية في كتابه، فقد نسب أغلب الأقوال إلى قائليها، وقد بلغ عدد علماء اللغة والنحو الذين نقل أقوالهم اثنين وتسعين عالماً، وإذا لم يكن يعرف صاحب القول يسبقه بـ(قِيلَ)، ولا ينسبه إلى نفسه، وإذا كان

القول منقولاً من كتاب يذكر اسم الكتاب أيضاً فضلاً على القائل، فقد بلغ عدد الكتب النحويَّة التي نقل منها وذكرها في كتابه ثمانية وستِّين كتاباً.

٥. اعتمد علي الحلبي على أصول النحو في استنباط القواعد النحويَّة وترجيح الآراء، وأوَّل الأصول عنده السماع، وقد أولى الشواهد القرآنيَّة عناية كبيرة وهي مُقدَّمة عنده على الشواهد السماعيَّة الأُخر.

٦. وأثبت البحث أنَّ عليّاً الحلبي عاش في بيئة دينيَّة، وممّا يؤيِّد ذلك:

- كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم، فقد بلغ عدد الشواهد القرآنيَّة التي استشهد بها مئتين وسبعة وتسعين شاهِداً، وهذا أكثر من ضِعف الشواهد الشعريَّة التي في الغالب ما تأخذ النصيب الأكبر في شواهد النحويين.
- كان أحد شيوخ المدرسة الصلاحية التي اختصتْ في تدريس الفقه الشافعي وعلوم الحديث، فضلاً عن كونه صاحب السيرة الحلبيَّة.

٧. حلَّت الشواهد الشعريَّة والنثريَّة عنده ثانياً، وقد بلغت الشواهد الشعريَّة التي استشهد بها مئةً وتسعةً وثلاثين شاهداً، شملت شعر الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، وبدرجة أقلَّ شعر المولَّدين، وبلغت الشواهد النثريَّة من كلام العرب خمسة عشر شاهداً.

٨. أجاز الاستشهاد بالأحاديث المتواترة، المنقولة باللفظ عن رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) فقط، وقد كانت شواهده الحديثيَّة قليلة قياساً بالشواهد القرآنيَّة والشعريَّة، فقد بلغت ثلاثة وثلاثين حديثاً.

٩. اعتدَّ بالقياس والإجماع بوصفهما أصلين من أصول النحو، وقد سار على منهج البصريّين في القياس فلا يصحُّ القياس عنده على القليل أو الشاذ.

١٠. أثبت البحث أنَّ لعلي الحلبي شخصيَّة علمية بارزة، وله العديد من الاجتهادات في تحصيل علل الأحكام النحويَّة، منها:

- ردَّ رأي القائلين: إنَّ الكسرة حركة إعراب في المضاف إلى ياء المتكلِّم

المجرور، بأنَّها جِيء بها لمناسبة ياء المتكلِّم قبل دخول عامل الجرِّ، ولا يمكن أن تؤدِّي عملين في الوقت نفسه.

- أشْكلَ على القائلين: إنَّ الضمَّة في تابع المنادى المبني على الضمِّ حركة إعراب، فليس في المتبوع ما يقتضي الرفع، والصواب عنده أنَّها حركة إتباع.
- أدرك صلة الشبه بين الحركات وأحرف العلَّة، إذ يُحذف كلاهما عند دخول الجزم عليهما.
- علَّلَ اختيارَ النحويين تاء التأنيث للتمييز بين صيغة الفعل الماضي عن غيره من الصيغ بدل تاء الفاعل، بأنَّ تاء التأنيث تدخل على جميع الأفعال الماضية، عكس تاء الفاعل التي لا تدخل على (نِعْمَ وبِئْسَ).
- زاد دليلاً رابعاً على الأدلَّة الثلاثة التي ذكرها سابقوه في قوَّة شبه (إنَّ وأخواتها) بالأفعال، والدليل هو: عمل (إنَّ وأخواتها) العمل الطارئ للفعل، وهو نصب الأول ورفع الثاني.

١١. أثبت البحث أنَّ عليّاً الحلبي كان بصريّاً في اختياراته، فقد وافق البصريين في جميع المسائل التي أوردها في كتابه، إلّا في مسألة واحدة، وهي فعليَّة (حاشا)، إذ وافق فيها الكوفيين.

١٢. كان للباحث بعض المآخذ اليسيرة التي لا تُنقِص من قَدْرِ علي الحلبي أو من قَدْرِ كتابه، والمآخذ هي:

- استعمال الأسلوب الإنشائي.
- كثرة الاستطراد.
- مناقضة رأيه في المسألة الواحدة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

١. الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للمحلي: شهاب الدين العبادي (أحمد بن قاسم ت ٩٩٤ هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

٢. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

٣. أخبار النحويين: أبو طاهر البزار (عبد الواحد بن عمر ت ٣٤٩ هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، مصر، ط١، ١٤١٠ هـ.

٤. أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦ م.

٥. أخلاق النبي وآدابه: أبو الشيخ الأصبهاني (عبد الله بن محمد بن جعفر ت ٣٦٩ هـ)، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، ط١، ١٩٩٨ م.

٦. أدب الكاتب: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم الدينوري ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨١ م.

٧. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان النحوي (محمد بن يوسف بن علي بن حيّان ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ.

٨. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ابن قيم الجوزية (إبراهيم بن محمد بن أبي بكر ت ٧٦٧ هـ)، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٩. أساس البلاغة: الزمخشري (محمود بن عمرو بن أحمد ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤١٩ هـ.

١٠. أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠ هـ.

١١. إسفار الفصيح: أبو سهل الهروي (محمد بن علي بن محمد ت ٤٣٣ هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ.

١٢. أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧ هـ)، المكتبة الهاشمية، دمشق، ط٢، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.

١٣. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي ، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٧ م.

١٤. أشتات في اللغة والأدب: إبراهيم السامرّائي، دار الكتب والوثائق القومية، بغداد ط١، ٢٠٠١ م.

١٥. الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ط٥، ١٩٧٥.

١٦. أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، دار غريب، مصر، ٢٠٠٧ م.

١٧. الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة): تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١ ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٨. الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ت ٣١٦ هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦ م.

١٩. إعراب القرآن: النَّحَّاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.

٢٠. إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢١. الأعلام: الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م.

٢٢. الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٣. أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، لبنان، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٢٤. أمالي ابن الشجري: ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

٢٥. أمالي السهيلي في النحو واللغة والفقه: السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: محمد البنا، مطبعة السعادة، ١٩٧٠ م.

٢٦. إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة - ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٧. الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولاد النحوي (أبو العباس أحمد بن محمد ت ٣٣٢ هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٢٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.

٢٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف بن أحمد ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط٨، ١٩٧٨ م.

٣٠. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (الحسن بن أحمد ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، القاهرة، ط١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٣١. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي (إسماعيل بن محمد أمين ت ١٣٩٩ هـ)، تحقيق: محمد شرف الدين، ورفعت الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٢. البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣ م.

٣٣. البدر الطالع في حل جمع الجوامع: المحلي (محمد بن أحمد ت ٨٦٤ هـ)، تحقيق: مرتضى علي بن محمد المحمدي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣٤. البديع في علم العربية: ابن الأثير (أبو السعادات بن محمد ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٣٥. البرهان في علوم القرآن: الزركشي (محمد بن عبد الله بن بهادر ت ٧٩٤ هـ)،

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٣٦. البيان والتبيين: الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.

٣٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٨. تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول): أبو جعفر المقري (أحمد بن يوسف بن علي ت ٦٩١ هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عيضة الثبيتي، دار ابن عفّان، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ.

٣٩. تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨ م.

٤٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان النحوي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٤١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

٤٢. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني (محمد بن أبي بكر بن عمر ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٤٣. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش (محمد بن يوسف بن أحمد ت ٧٧٨ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

٤٤. تنقيح الأزهرية: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار أضواء السلف، الرياض – دار الفرقان، عمّان، ط١، ١٩٣٧ م.

٤٥. توجيه اللمع: ابن الخباز (أحمد بن الحسين ت ٦٣٨ هـ)، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٤٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي (حسن بن قاسم بن عبد الله ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.

٤٧. الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٤٨. جمع الجوامع في أصول الفقه: السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن علي ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٤٩. الجهود النحوية لأبي موسى الجزولي (٦٠٧ هـ): د. هاشم جعفر الموسوي، دار الرضوان، عَمّان، ط١، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

٥٠. حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع: زكريا الأنصاري (زكريا بن محمد بن أحمد ت ٩٢٦ هـ)، تقديم: مصطفى سعيد الخن، تحقيق: عبد الحفيظ بن طاهر هلال الجزائري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٥١. حاشية الشيخ حسن العطّار على شرح الأزهرية في علم النحو للشيخ خالد الأزهري: حسن بن محمد بن محمود العطار (ت ١٢٥٠ هـ)، مطبوعة في مكتبة لسان العرب.

٥٢. الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي وعبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق، ط٢، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

٥٣. الحروف: أبو نصر الفارابي (محمد بن طرخان بن أوزلغ ت ٣٣٩ هـ)، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط١، ١٩٨٦ م.

٥٤. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية وعيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، ط١، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.

٥٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: (عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ.

٥٦. الخصائص: ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٧٠ م.

٥٧. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: المحبِّي (محمد أمين بن فضل الله ت ١١١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٨٢ م.

٥٨. ديوان الإسلام: ابن الغزي (محمد بن عبد الرحمن ت ١١٦٧ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

٥٩. ديوان امرِئ القيس: (امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث ت ٥٤٥ م)، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٦٠. ديوان حميد بن ثور الهلالي ت ٣٠ هـ، تحقيق: محمد شفيق العطار، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٠ م.

٦١. ديوان عبيد بن الأبرص ت ٢٥ ق هـ، تحقيق: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

٦٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة ت ٩٣ هـ، تحقيق: علي العسيلي، مؤسَّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.

٦٣. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر ودار بيروت، بيروت، ط١، ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م.

٦٤. الرّد عَلى النّحاة: ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ت ٥٩٢ هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

٦٥. رسالة الحدود: أبو الحسن الرمّاني (أبو الحسن علي بن عيسى ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمَّان.

٦٦. رسالة الملائكة: أبو العلاء المعري (أحمد بن عبد الله بن سليمان ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢ هـ.

٦٧. السبعة في القراءات: ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠ هـ.

٦٨. سر صناعة الإعراب: ابن جني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٦٩. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمد مراد الحسيني (محمد بن خليل بن علي ت ١٢٠٦ هـ)، دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٧٠. السنن الكبرى: البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن علي ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٧١. السيرة الحلبية (إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون): علي الحلبي (علي بن إبراهيم بن أحمد ت ١٠٤٤ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ.

٧٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ت ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٧٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٧٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم (محمد بن جمال الدين بن عبد الله بن مالك ت ٦٨٦ هـ): تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٥. شرح الأُشْمُوني على ألفية ابن مالك: الأُشْمُوني (علي بن محمد بن عيسى ت ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.

٧٦. شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٧٧. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.

٧٨. شرح ديوان الحماسة: المرزوقي (أحمد بن محمد بن الحسن ت ٤٢١ هـ)،

تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٧٩. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: الرضي (محمد بن الحسن الاستراباذي ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: حسن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحيى بشير مصطفى، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٦٦ م.

٨٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ط١، ١٩٨٤ م.

٨١. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الخانجي القاهرة، ط١١، ١٣٨٣ هـ.

٨٢. شرح قواعد الإعراب لابن هشام: الكافيجي (محمد بن سليمان بن سعد ت ٨٧٩ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٩ هـ.

٨٣. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٨٤. شرح كتاب الحدود في النحو: الفاكهي (عبد الله بن أحمد ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ.

٨٥. شرح كتاب سيبويه: الرماني، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٨٦. شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م.

٨٧. شرح اللمع: ابن برهان العكبري (أبو القاسم عبد الواحد بن علي ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٠٤ هـ.

٨٨. شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن علي ت ٦٤٣هـ) تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.

٨٩. شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية: خالد الأزهري، تحقيق: أحمد إبراهيم العليوي، دار الكتب العلمية، بيروت،، ط٣، ٢٠١٨ م.

٩٠. شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧ م.

٩١. شرح المكودي على ألفية ابن مالك: المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.

٩٢. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: (أحمد بن فارس ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٩٣. صحيح البخاري: البخاري (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية (الطبعة السلطانية)، بولاق، مصر، ١٣١١ هـ.

٩٤. صحيح مسلم: (أبو الحسين مسلم بن الحجاج ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٩٥. ضحى الإسلام: أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٢ م.

٩٦. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي (محمد بن عبد الرحمن بن محمد ت ٩٠٢ هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط ٢، ٢٠٠١ م.

٩٧. طبقات فحول الشعراء: ابن سلّام الجمحي (محمد بن عبيد الله ت ٢٣١ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة.

٩٨. علل النحو: ابن الوراق (محمد بن عبد الله بن العباس ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٩٩. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: السمين الحلبي (أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

١٠٠. العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق القيرواني (أبو على الحسن بن رشيق ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٩٨١ م.

١٠١. عيون الأخبار: ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.

١٠٢. غريب الحديث: بن سلاّم الهروي (أبو عُبيد القاسم بن عبد الله ت ٢٢٤ هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

١٠٣. فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية: علي الحلبي، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب – وزارة الثقافة، دمشق، ط١، ٢٠٠٧ م.

١٠٤. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: عبد الحي الكتّاني (عبد الحَيّ بن محمد ت ١٣٨٢ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢ م.

١٠٥. في أصول النحو: سعيد الأفغاني، جامعة دمشق، ط٣، ١٩٦٤ م.

١٠٦. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة (جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م): خالد بن مسعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١٠٧. القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط١، ١٣٥٣ هـ.

١٠٨. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، مصر، ١٩٩٧ م.

١٠٩. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب (جمال الدين بن عثمان ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م.

١١٠. الكامل في اللغة والأدب: المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧ هـ.

١١١. كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل: (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم ت ١٧٠ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

١١٢. كتاب سيبويه: سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ.

١١٣. كتاب العدد في اللغة: ابن سيده المرسي (أبو الحسن علي بن سيده ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين وعدنان محمد الظاهر، ط١، ١٩٩٣ م.

١١٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

١١٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله ت ١٠٦٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٤١ م.

١١٦. الكنّاش في فني النحو والصرف: أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ت ٧٣٢ هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١. ٢٠٠٠ م.

١١٧. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين الغزي (محمد بن محمد ت١٠٦١ هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧ م.

١١٨. لسان العرب: ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي ت ٧١١ هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

١١٩. اللامات: أبو القاسم الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

١٢٠. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري ، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م.

١٢١. اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ (محمد بن حسن بن سِباع ت ٧٢٠ هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٢٢. لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧ م.

١٢٣. اللمع في أصول الفقه: أبو اسحاق الشيرازي (إبراهيم بن علي بن يوسف ت ٤٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١٢٤. اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٩٧٢ م.

١٢٥. المبسوط في القراءات العشر: (أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٩٨١ م.

١٢٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني وزارة الأوقاف، السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ.

١٢٧. المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٢٨. المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٦٨.

١٢٩. مدرسة البصرة النحوية (نشأتها وتطورها): عبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨ م.

١٣٠. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

١٣١. المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشَّاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد ت ٥٦٧ هـ)، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٣٩٢ هـ.

١٣٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م.

١٣٣. مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٣٤. المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ودار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٥ هـ.

١٣٥. معاني القرآن: الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية، مصر، ط١، ١٩٦٦ م.

١٣٦. معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي ت ٦٢٦ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٣٧. معجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٣٨. معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبد عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٣٩. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

١٤٠. معجم المطبوعات العربية والمعربة: (يوسف بن إليان بن موسى سركيس ت ١٣٥١ هـ)، مطبعة سركيس بمصر، ١٩٢٨ م.

١٤١. معرفة أنواع علم الحديث: ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٤٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥ م.

١٤٣. المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣ م.

١٤٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٤٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى): العيني (محمود بن أحمد بن موسى ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١٤٦. المقتضب: المبرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٤٧. المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى الجزولي (عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت ت ٦٠٧ هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، ط١، ١٩٨٨ م.

١٤٨. من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦ م.

١٤٩. الموسوعة الفقهية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، مطابع دار الصفوة، ط١، ١٩٩٥ م.

١٥٠. الموطأ: الإمام مالك (مالك بن أنس بن مالك ت ١٧٩ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، الإمارات، ط١، ٢٠٠٤ م.

١٥١. الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة (من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم)، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وإياد بن عبد اللطيف القيسي ومصطفى بن قحطان الحبيب وبشير بن جواد القيسي وعماد بن محمد البغدادي، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط١، ٢٠٠٣ م.

١٥٢. النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها): مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط١، ١٩٦٥ م.

١٥٣. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٥ م.

١٥٤. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (محمد بن يوسف ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

١٥٥. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

١٥٦. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيان النحوي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥ م.

١٥٧. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥١ م.

١٥٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

ثانياً: الكتب المخطوطة

١. فرائد العقود العلوية لحل ألفظ شرح الأزهرية: علي بن إبراهيم الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ)، (مخطوطة) سنة (١١٣٠ هـ) بخط حسن بن عبد الجواد فارس الدلجي المالكي، نسخة مصورة محفوظة في مدينة لاليلي في اسطنبول برقم (٣٤٧٢) واسم المكتبة غير مذكور.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

١. اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحوية في كتابه الدرر البهية على شرح الأزهرية – جمع ودراسة – (رسالة ماجستير): عبد الله بن مصطفى الشنقيطي،

كلية اللغة العربية، قسم اللغة والنحو والصرف، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٩ هـ.

٢. شرح الأربعين النَّوويَّة (من بداية شرح الحديث ٢٩ إلى نهاية شرح الحديث ٣٥) للعلَّامة عبد الرَّؤوفِ المُناويِّ (ت ١٠٣١ هـ)، (رسالة ماجستير): محمَّد عبد الكريم حسن الإسحاقي، كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٧ هـ.

رابعاً: البحوث المنشورة

١. الريادةُ في علم أصول النحو – دراسة وصفية تحليلية – : أحمد عبد الله المنصوري (بحث منشور) في مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، ع٢٤، مج٦، ٢٠٢٠ م.

٢. فنقلات الإمام الطبري في تفسيره لمعاني المفردة القرآنية "نماذج تطبيقية": صفاء عبد اللطيف الحاجم، (بحث منشور) في مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ع٥٩، ٢٠١٦ م.

٣. المشكل في أصول النحو العربي حتى نهاية القرن السادس الهجري دراسة تأصيلية تحليلية: مرتضى صباح صيوان وفاخر هاشم (بحث منشور) في مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ع٣، مج٤٧، ٢٠٢٢ م.

As for the third chapter, it included the scientific personality of Ali Al-Halabi, and included three topics, the first of which is his diligence, the second: his position on the grammatical dispute, and the third: the researcher's objections to Ali Al-Halabi.

The research sources were many and varied, the most important of which are: Sibawayh's book, the characteristics of Ibn Jinni, the fairness in matters of disagreement by Abi Al-Barakat Al-Anbari, and the detailed explanation of Ibn Yaish.

Finally, I say: I do not claim perfection for this research, as it remains a human effort that is riddled with a lot of shortcomings and shortcomings, and there is nothing left but to receive with open arms what my professors, the respected members of the discussion committee, add to complete its shortcomings and correct its mistakes, and I ask God for help and success.

Abstract

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the most honorable of creation and the Seal of the Prophets, Muhammad, and upon his good and pure family.

And after that, this is a research that deals with the grammatical efforts of one of the scholars of the tenth and eleventh centuries, Ali bin Ibrahim Al-Halabi (d. 1044 AH) In his book (Fareed Al-Aqud Al-Alawiyyah on Al-Azhariya Explanation). It is an explanation of (Explanation of Al-Muqaddam Al-Azhariya) by Sheikh Khaled Al-Azhari.

It is an educational book intended for beginner students who find it difficult to understand (Explanation of Al-Muqaddimah Al-Azharya), whose material was intense, difficult, and exacting.

The content of the book necessitated that the research be divided into three chapters preceded by a preface devoted to the study of the biography of Ali al-Halabi, and included: (his name and lineage, his birth and upbringing, his sheikhs, his scholarly stature, his writings, his students, his death), and followed by a conclusion that included the most prominent findings of the research.

The first chapter included the study of the book (Fara'id Al-Aqd Al-Alawiyyah on Sharh Al-Azhar), and it included three topics, the first of which is the definition of the book, the second: the method of its authorship, and the third: the sources of its authorship.

As for the second chapter, it included the principles of grammar according to Ali al-Halabi, which are three: the first is hearing, the second is analogy, and the third is consensus.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon

College of Education for Humanities

the department of Arabic language

The grammatical effort of Ali bin Ibrahim Al-Halabi – d. 1044 ah - in his book Faraed Al-Aqd Al-Alawiyya on Sharh Al-Azharya

thesis submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences at the University of Babylon, it is part of the requirements for obtaining master degree in Education in the Arabic language

by :

Rokan Abdul Rahman Karim

Supervised by

Prof. Dr. Hashim Jafar Hussain

2023 AD 1444 AH